الأمم المتحدة

A/69/353/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
9 September 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
البند ١٢٩ من جدول الأعمال المؤقت*
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات الواردة في تقاريره عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

تقرير الأمين العام**

إضافة

موجز

هذا التقرير مقدم عملا بقرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء الذي طُلب فيه من الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن يقدموا إلى الجمعية، في نفس الوقت الذي يقدم فيه مجلس مراجعي الحسابات توصياته، تقارير عن التدابير المتخذة أو التي ستتخذ من أجل تنفيذ تلك التوصيات.

* A/69/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير بسبب طول مدة عملية جمع المدخلات من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

021014 021014 14-60681 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة ردود الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج، وهي: مركز التجارة الدولية، وجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، وصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وصندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويقدم هذا التقرير معلومات إضافية علاوة على التعليقات المقدَّمة إلى مجلس مراجعي الحسابات التي تم في بعض الحالات إدراجها في تقارير المجلس النهائية المقدَّمة إلى الرؤساء التنفيذيين للصناديق والبرامج المعنية. ووافق الرؤساء التنفيذيون على جلّ توصيات المجلس، وورد بعضٌ من تعليقاتهم في تقارير المجلس على النحو الواجب. لذا، وسعيا للحد من التكرار ولتبسيط الوثائق، لا يقدم هذا التقرير تعليقات إضافية من الرؤساء التنفيذيين إلا عند الاقتضاء. ويقدم هذا التقرير أيضا معلومات عن حالة التنفيذ والمكتب المسؤول والتاريخ التقديري للإنجاز والأولوية التي تحظى بها كل توصية من التوصيات الواردة في تقارير المجلس ذات الصلة، فضلا عن معلومات مستكملة عن حالة تنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بالفترات السابقة التي اعتبر المجلس أنها لم تنفذ بشكل تام.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٤

ثانيا – مركز التجارة الدولية ٥

ثالثا – جامعة الأمم المتحدة ١٣

رابعا – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠

خامسا – صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية ٤٤

سادسا – منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ٥٠

سابعا – وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ٦٣

ثامنا – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ٨٩

تاسعا – صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٩٥

عاشرا – صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٢٠

حادي عشر – صندوق الأمم المتحدة للسكان ١٢٨

ثاني عشر – برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ١٤٤

ثالث عشر – مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٥٣

رابع عشر – مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٧٠

خامس عشر – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ١٨٩

سادس عشر – المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ ..... ٢٠٣

سابع عشر – المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١ ..... ٢٠٨

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدَّم عملا بأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٨ باء، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها القيام، في نفس الوقت الذي تقدم فيه توصيات مجلس مراجعي الحسابات إلى الجمعية، بموافاة الجمعية بردودهم عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، وبيان التدابير التي ستتخذ لتنفيذ تلك التوصيات وتحديد جداول زمنية ملائمة لتنفيذها.

٢ - وعند إعداد هذا التقرير، أُخذت في الحسبان أحكام القرارات التالية الصادرة عن الجمعية العامة:

(أ) القرار ٢١٢/٥٢ باء، ومذكرة الأمين العام التي أحال بها مقترحات مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بتحسين تنفيذ توصياته التي وافقت عليها الجمعية العامة (A/52/753)؛

(ب) القراران ٢٣٥/٦٧ و ١٩/٦٨ ألف اللذان كررت فيهما الجمعية طلبها إلى الأمين العام وإلى الرؤساء التنفيذيين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ذات الصلة كفالة التعجيل بالتنفيذ الكامل لتوصيات مجلس مراجعي الحسابات في الوقت المناسب، والتصدي للأسباب الجذرية للمشاكل التي أبرزها المجلس، وتقديم تفسيرٍ وافٍ لحالات التأخير في تنفيذ توصيات المجلس (ولا سيما تلك التي تنتظر التنفيذ منذ سنتين أو أكثر)، وتحديد الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ التوصيات، وكذلك أولويات تنفيذها وتحديد الموظفين الذين سيتولون مسؤولية تنفيذها.

٣ - وفيما يتعلق بالأطر الزمنية، بذل الرؤساء التنفيذيون للصناديق والبرامج قصارى جهدهم لتحديد التواريخ المستهدفة للانتهاء من تنفيذ التوصيات. ومع ذلك، فإن الرؤساء التنفيذيين يرون في بعض الحالات أنها تمثل أنشطة مستمرة لا يمكن تحديد تواريخ محددة لإنجازها.

٤ - أما في ما يتعلق بترتيب الأولويات، فيُلاحظ أن المجلس يصنف أهم التوصيات بوصفها ”توصيات رئيسية“. ومع أن جميع التوصيات المقبولة التي أصدرها المجلس ستنفَّذ في أوانها، فإن الأولوية القصوى ستُمنح للتوصيات الرئيسية.

٥ - ووافق الرؤساء التنفيذيون على توصيات المجلس كلها تقريباً، وأُشير في تقارير المجلس إلى بعضٍ من تعليقاتهم على النحو الواجب. وعملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٩/٦٨ ألف، قُدِّمت معلومات عن كافة التوصيات المتعلقة بالفترات السابقة التي رأى المجلس أنها لم تُنفَّذ تنفيذا تاما.

ثانيا – مركز التجارة الدولية

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٣[(١)]

٦ – يرد في الجدول ١ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

الجدول ١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
شعبة دعم البرامج	٢	–	–	٢	٢	–
شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة	٢	–	١	١	١	–
شعبة دعم البرامج ومكتب المديرة التنفيذية	١	–	–	١	١	–
المجموع	٥	–	١	٤	٤	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	٢٠	٨٠		

٧ – ويرد في الجدول ٢ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات.

(١) A/69/5 (Vol. III)، الفصل الثاني.

الجدول ٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
شعبة دعم البرامج	٢	–	–	٢	٢	–
شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة	٢	–	١	١	١	–
شعبة دعم البرامج ومكتب المديرة التنفيذية	٢	–	–	٢	٢	–
المجموع	٦	–	١	٥	٥	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٧	٨٣		

٨ - وفي الفقرة ١٤، أوصى المجلس بأن يُبلغ المركز بانتظام كلاً من الجمعية العامة والمجلس العام لمنظمة التجارة العالمية بمستوى التمويل المتوقع اللازم في المستقبل لدعم التزامات نهاية الخدمة.

٩ - وترد الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في البيانات المالية لمركز التجارة الدولية التي تحال إلى الجمعية العامة وإلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية. واعتباراً من عام ٢٠١٤، ستُعدّ البيانات المالية لمركز التجارة الدولية على أساس سنوي.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المحدد: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٠ - وفي الفقرة ١٩، أوصى المجلس بأن يستعرض مركز التجارة الدولية ما إذا كانت المعدلات الحالية لدعم البرامج تتيح استرداد التكاليف الكاملة للمشاريع.

١١ - ويشير مركز التجارة الدولية إلى أن ثمة مبادرات جارية لتحديد التكلفة الكاملة للمشاريع.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج ومكتب المديرة التنفيذية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: الربع الأخير من عام ٢٠١٦

١٢ - وفي الفقرة ٢١، أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بما يلي: (أ) مواصلة تطوير خطة مشروعه المتعلقة بمنهجية تقدير التكاليف بصورة مستمرة، وتضمينها المراحل والنواتج الرئيسية لإتاحة رصد المشروع بفعالية؛ (ب) إجراء تحليل دقيق لتكاليف ميزانيته العادية تيسيراً لتقدير التكاليف الكاملة للمشاريع.

١٣ - وثمة مبادرات جارية لتحديد تكلفة النواتج والنتائج. ويتوقف هذا العمل جزئيا على وظائف متوفرة في نظام أوموجا، الذي لن يُنشر في جنيف إلا بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج ومكتب المديرة التنفيذية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٦

١٤ - وفي الفقرة ٢٩، أكد المجلس من جديد توصيته السابقة بأن يحدِّد المركز بوضوح الأهداف والفوائد المتوخاة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يضع منهجية لتتبُّع الفوائد الناشئة عن تلك المعايير وإدارتها.

١٥ - إن خطة تحقيق الفوائد التي تولى إعدادها مركزياً فريق الأمم المتحدة المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ووافقت عليها في حزيران/يونيه ٢٠١٤ اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تشمل مركز التجارة الدولية. وتشمل تلك الخطة بالفعل الفوائد المتوخاة والمنهجية المتبعة لتتبعها وإدارة أنشطة تحقيقها.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: لا ينطبق

١٦ - وفي الفقرة ٣٧، أوصى المجلس بأن يقدم مركز التجارة الدولية أدلة أدق عن عملية تقييم ثلاثة مرشحين.

١٧ - يطبق مركز التجارة الدولية حاليا نفس مستوى التدقيق المؤسسي المطبق في الأمانة العامة للأمم المتحدة من حيث الرقابة على التقييم الإداري لثلاثة مرشحين. وعلى الرغم من الضغط المتواصل لكفالة المساءلة الشخصية والمهنية للمديرين المسؤولين عن التعيين، فإن مركز التجارة الدولية سيعدّل النهج المتبع في توظيف الخبراء الاستشاريين لكفالة الإعلان عن أسماء أي خبراء استشاريين محتملين نُظر في إمكانية تعيينهم و لم يُختاروا في نهاية المطاف، إلى جانب بيان الأسباب التي دعت إلى عدم اختيارهم.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٨ - وفي الفقرة ٤٠، أوصى المجلس بأن يسعى مركز التجارة الدولية إلى ضمان النوعية في تقييمات أداء الخبراء الاستشاريين.

١٩ - سيستخدم المركز في المستقبل أداة جديدة لتقييم أداء الخبراء الاستشاريين تعمل عبر شبكة الإنترنت وتتضمن عنصرا لضمان النوعية.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٦

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين السابقة

٢٠ - قدم المجلس في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. III)، الفصل الثاني) موجزا عن حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة المالية السابقة. ويرد في الجدول ٣ موجز عن الوضع العام في آب/أغسطس ٢٠١٤

فيما يتعلق بالتوصيات الثماني التي قدّر المجلس أنها ”نفذت جزئيا“ و/أو ”لم تنفذ“. وعُرضت المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق.

الجدول ٣

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة السابقة التي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل.

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت أو التي تجاوزتها الأحداث	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
شعبة دعم البرامج	٣	–	٣	–	–	–
شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة	١	–	–	١	١	–
مكتب المديرة التنفيذية	٤	–	–	٤	٤	–
المجموع	٨	–	٣	٥	٥	
النسبة المئوية	١٠٠	–	٣٨	٦٢		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٢]

٢١ - في الفقرة ٣١، وافق مركز التجارة الدولية على توصية المجلس بأن يستعرض منهجية قيد تكاليف دعم البرنامج وكفالة قيد كامل تكاليف الموظفين على جميع المشاريع. وسيستعرض المركز المبلغ المستحق، وينظر في زيادة المعدل ليشمل تمويل التزامات نهاية الخدمة.

٢٢ - أيدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٨/٢٤٤، التوصية المنفّذة الصادرة عن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، التي مفادها مواصلة اتباع نهج ”دفع الاستحقاقات أولا بأول“ في الوقت الراهن فيما يخص الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للميزانية العادية. ويحذو مركز التجارة الدولية حذو الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يخص الموظفين الممولين من الموارد الخارجة عن الميزانية.

(٢) ((A/67/5 (Vol. III)، الفصل الثاني).

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢٣ - وفي الفقرة ٥٠، أوصى المجلس المركز بأن يحدد بوضوح الأهداف المتوخاة والفوائد المرجوة من مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يضع منهجية لتتبع الفوائد الناشئة عن تلك المعايير وإدارتها.

٢٤ - ويرجى الرجوع إلى تعليقات مركز التجارة الدولية الواردة في الفقرة ١٥ أعلاه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٩ من تقرير المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٥ - وفي الفقرة ٥١، أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بتعزيز برنامجه لإدارة التغيير على نطاق المنظمة من أجل تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال تحديد كيفية قيام الإدارة العليا في كل وحدة من وحدات الأعمال بامتلاك عملية تحقيق الفوائد المرجوة وقيادتها خلال مرحلة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبعدها.

٢٦ - ويرجى الرجوع إلى تعليقات مركز التجارة الدولية الواردة في الفقرة ١٥ أعلاه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٢٩ من تقرير المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والأمانة العامة للأمم المتحدة
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٧ - وفي الفقرة ٥٩، أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بما يلي: (أ) عند الإبلاغ عن مؤشراته المتعلقة بالإنجاز، توفير التعليقات المصاحبة والبيانات التي توضح عدد الكيانات التي تبلغ عن تحسينات تعزى إلى مركز التجارة الدولية والتي يوجد مقرها في البلدان ذات الأولوية أو أقل البلدان نموا؛ (ب) دمج مؤشراته المختارة المتعلقة بالأداء في التقارير التجميعية المنشورة عن التقييم الدوري المفصل للبرامج، لتوفير رؤية وتأكيد أعمق على وجود تحسينات وعزوها إلى مساهمة مركز التجارة الدولية؛ (ج) الحد من التضارب والتباين في مؤشرات الإنجاز التي يُبلّغ عنها، وذلك عن طريق إنتاج بيانات تفصيلية للتعاريف والمذكرات التوجيهية في أقرب وقت ممكن بعد الموافقة على المؤشرات، وقبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

٢٨ - هذه التوصية قيد التنفيذ.

الإدارة المسؤولة: مكتب المديرة التنفيذية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢٩ - وفي الفقرة ٦٠، أوصى المجلس بأن يتشاور مركز التجارة الدولية مع أصحاب المصلحة ومع الوكالات الأخرى المعنية بتشجيع التجارة لكفالة الاتساق في تقديم التقارير، وكفالة استدامة القدرة على تحمل الأعباء المرتبطة بما يُفرض عليه من متطلبات.

٣٠ - ونظم مركز التجارة الدولية مؤخرا حلقة دراسية للبحث عن إطار مشترك لتقييم أثر المعونة التجارية. وفي إطار متابعة هذا الأمر، سينسق مركز التجارة الدولية مع الجهات المانحة لاستطلاع السبل الكفيلة بتحسين الاتساق فيما يخص متطلبات تقديم التقارير إلى الجهات المانحة. وانضم مركز التجارة الدولية إلى لجنة الجهات المانحة لتنمية المشاريع، وكذلك إلى فريقها العامل المعني بقياس النتائج، وشارك في استضافة اجتماعه السنوي الذي عُقد في الفترة من ٨ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٤. ويعمل مركز التجارة الدولية على تطبيق معايير المبادرة الدولية لشفافية المعونة.

الإدارة المسؤولة: مكتب المديرة التنفيذية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٦

٣١ - وفي الفقرة ٦٥، كرر المجلس توصيته بالربط بين الإنجازات والموارد المخصصة، واستخدام البيانات المتعلقة بضعف الإنجاز لإرشاد عملية إعادة تخصيص الأموال.

٣٢ - أجّل مركز التجارة الدولية التنفيذ الكامل إلى كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٥ في أعقاب مشروع تجريبي لقي الترحيب. ومنذ عام ٢٠١٣، شرع مركز التجارة الدولية في إجراء استعراضات أداء فصلية لجميع مكونات محفظة المساعدة التقنية. وقُلّصت ميزانيات المشاريع الضعيفة الأداء وأتاح ذلك تحرير موارد خُصّصت للمشاريع الأقدر على استخدامها.

الإدارة المسؤولة: مكتب المديرة التنفيذية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٣ - وفي الفقرة ٦٦، أوصى المجلس بأن يقوم مركز التجارة الدولية بالاتصال بالفريق المعني بتنفيذ مشروع الأمم المتحدة لتخطيط موارد المؤسسة (أوموجا) لضمان اعتماد نظام تسجيل وقت الموارد البشرية.

٣٤ - وأُبلغ مركز التجارة الدولية بأن نظام أوموجا لن يتضمن وظائف متعلقة بتسجيل الوقت، وأن المركز لن يستطيع لوحده التأثير في هذا المشروع الرامي إلى تغيير طرق العمل على نطاق المنظومة بأسرها.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج
الحالة: تجاوزتها الأحداث
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٥ - وفي الفقرة ٨٠، أوصى المجلس بأن يقوم المركز فورا بإلزام القائمين على الاستعراضات التي يجريها الأقران والإدارة العليا على السواء بالسعي إلى الحصول على أدلة على إجراء تخطيط مفصَّل على الأقل في مراحل العمل الأولى بعد بدء المشروع.

٣٦ - ورغم أن المركز قد أحرز تقدما على صعيد إدماج عملية تخطيط تتسم بقدر أكبر من التفصيل للمرحلة الأولية في عملياتها المتعلقة بتصميم المشاريع وضمان النوعية، فليس لديه بعد أي نتائج يمكن أن تشكل مثالا على التخطيط التفصيلي للمشاريع التنفيذية لما بعد مرحلة بدء المشروع.

الإدارة المسؤولة: مكتب المديرة التنفيذية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

ثالثا – جامعة الأمم المتحدة

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠١٣[٣]

٣٧ – يرد في الجدول ٤ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

الجدول ٤
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب رئيس الجامعة	٢	١	–	١	١	–
المجموع	٢	١	–	١	١	–
النسبة المئوية	١٠٠	٥٠	–	٥٠		

٣٨ – يرد في الجدول ٥ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات.

(٣) ((A/69/5 (Vol. IV)، الفصل الثاني).

الجدول ٥

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
الإدارة	٦	–	٢	٤	٤	–
مكتب رئيس الجامعة	٥	١	١	٣	٣	–
المجموع	١١	١	٣	٧	٧	–
النسبة المئوية	١٠٠	٩	٢٧	٦٤		

٣٩ - وفي الفقرة ١٧، وافقت الجامعة على توصية المجلس بأن تحدد بوضوح طبيعة ونطاق ميزانية البرامج الأكاديمية، وتكفل صياغتها وفقا للتعليمات المتبعة في الجامعة.

٤٠ - وستوضح جامعة الأمم المتحدة طبيعة المبالغ المخصصة للبرامج الأكاديمية، وتلك المخصصة للنفقات العامة، والتكاليف الأخرى التي تدعم بصورة مباشرة تنفيذ الأنشطة الأكاديمية. وسيُصاغ ذلك في إطار المبادئ التوجيهية للبرامج الأكاديمية وميزانية فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ التي سيجري إعدادها في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: مكتب رئيس الجامعة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤١ - وفي الفقرة ٢١، أوصى المجلس بأن تقوم الجامعة بما يلي: (أ) مواصلة جهودها الرامية إلى وضع الصيغة النهائية لورقة موقف بشأن سياساتها المتعلقة بالصكوك المالية؛ (ب) التعجيل بتحديث إجراءات العمل التي لا تزال تنتظر التحديث من أجل كفالة التقيد التام بالمعايير المحاسبية الدولية؛ (ج) النظر في وضع خطة لتحقيق فوائد المعايير المحاسبية الدولية للسماح بتحقيق كامل الفائدة المرجوة من هذه المعايير.

٤٢ - وأُعدت الوثائق المذكورة، ويجري حاليا تنفيذ عمليات الاستعراض النهائي.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٣ - وفي الفقرة ٣٠، أوصى المجلس بأن تقوم الجامعة بما يلي: (أ) وضع اتفاق تعاون رسمي مع المؤسسة اليابانية لجامعة الأمم المتحدة يحدد بوضوح دور ومسؤوليات كل من الطرفين؛ (ب) وضع سياسات محاسبية مناسبة بشأن كيفية احتساب الجامعة لإجمالي عائدات المؤسسة وما تمارسه من اقتطاعات، تأهبا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٤ - ولا تقبل جامعة الأمم المتحدة هذه التوصية، إذ تنتفي الحاجة إلى اتفاق رسمي لإدارة العلاقة الجارية والفعالة جداً منذ ٢٥ عاما بين جامعة الأمم المتحدة والمؤسسة اليابانية لجامعة الأمم المتحدة. وتُعقد اجتماعات مباشرة كثيرة بين مسؤولي جامعة الأمم المتحدة ومسؤولي المؤسسة. وحيث إن المؤسسة كيان قانوني منفصل تماما يعمل في إطار القانون الوطني الياباني، فلن يكون من المناسب احتساب الجامعة لإجمالي عائدات المؤسسة وما تمارسه من اقتطاعات تأهبا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: مكتب رئيس الجامعة
الحالة: لم تقبل
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٥ - وفي الفقرة ٣٥، وافقت الجامعة على توصية المجلس بوضع مبادئ توجيهية مناسبة لإدارة المشاريع وإدراج مؤشرات أداء وخطوط أساس وغير ذلك من العناصر الأساسية في خطط المشاريع في المستقبل.

٤٦ - وستنظر جامعة الأمم المتحدة مع موظفيها الأكاديميين في إمكانيات إعداد مؤشرات الأداء وخطوط الأساس والعناصر الرئيسية في خطط المشاريع. ومع ذلك، يجدر الانتباه إلى طبيعة عملية البحث التي لا تقبل بصورة مباشرة مؤشرات أو مقاييس أداء محددة. وتناقشت جامعة الأمم المتحدة مع عدة مجموعات من مراجعي الحسابات بشأن مسألة مؤشرات أو مقاييس الأداء ذات الصلة فيما يتعلق بمشاريع أكاديمية محددة و لم تتلق بعد مشورة مهنية ذات مغزى في هذا الصدد.

الإدارة المسؤولة: مكتب رئيس الجامعة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٧ - وفي الفقرة ٤٠، وافقت جامعة الأمم المتحدة على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) تنقيح نظام بيليكان بإعطاء الأولوية لتطوير فعاليات جديدة تزيد من فائدته للمستخدمين النهائيين، بمن فيهم المسؤولون الإداريون، مع التركيز على البيانات المالية وآليات الإنذار؛ (ب) القيام بعمليات معاينة عشوائية لتنفيذ المشاريع وفقا لدليل إدارة البرامج والمشاريع.

٤٨ - وتبحث جامعة الأمم المتحدة في إمكانيات تعزيز أداء نظام بيليكان وربطه بالبيانات المالية في نظام أطلس. ولم يتيسر تطوير بعضٍ من سمات نظام بيليكان التي كان من المقرر أصلا توفيرها، وذلك بسبب الجدول الزمني للتنفيذ، وبسبب شرط الانتهاء من عملية التطوير بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويعتمد تطوير هذه التحسينات المفيدة للمستعمل النهائي على توافر ما يلزم من موارد في الميزانية.

الإدارة المسؤولة: مكتب رئيس الجامعة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٩ - وفي الفقرة ٤٤، وافقت الجامعة على توصية المجلس بالامتثال لمتطلبات دليل الأمم المتحدة للمشتريات على نحو صارم وتعزيز عملية التخطيط عن طريق وضع خطة مشتريات سنوية تسري على جميع مكاتبها.

٥٠ - أعدّت جامعة الأمم المتحدة خطة اقتناء لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وستتواصل هذه الممارسة أيضاً في الفترات السنتانية المقبلة.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥١ - وفي الفقرة ٤٨، وافقت الجامعة على توصية المجلس بكفالة تقيد معهد جامعة الأمم المتحدة للمياه والبيئة والصحة تقيدا صارما بدليل مشتريات الأمم المتحدة لكفالة قدر كاف من التنافس والرقابة على إجراءات الشراء.

٥٢ - طبّق المعهد عند الاقتضاء استخدام استمارة تبرير الاستثناء من العطاء التنافسي.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٥٣ - وفي الفقرة ٥٢، وافقت الجامعة على توصية المجلس بالقيام بما يلي: (أ) التعجيل بوضع الصيغة النهائية للمبادئ التوجيهية لتقييم أداء البائعين؛ (ب) كفالة إعداد تقارير تقييم أداء البائعين في الموعد المقرر.

٥٤ - تلتزم جامعة الأمم المتحدة حاليا بدليل مشتريات الأمم المتحدة، الذي ينص على أن البائعين الرذين يورّدون السلع والخدمات لجامعة الأمم المتحدة يجب أن يخضعوا للتقييم بصورة دورية للتأكد من أنهم يستوفون شروط التعاقد، والإحاطة علما بأي مسائل مرتبطة بالتقصير في الأداء لأخذها في الحسبان عند منح العقود في المستقبل.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٥٥ - وفي الفقرة ٥٥، وافقت الجامعة على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) إعادة النظر في تقرير تقييم الأداء الخاص باتفاقات خدمات الموظفين بحيث يُذكِّر الإدارة باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تمتثل لسياسة شؤون الموظفين؛ (ب) إصدار أمر إداري يحدد تعريف ''مدة الخدمة''.

٥٦ - أُعيد النظر في تقرير تقييم الأداء، وتعمل جامعة الأمم المتحدة على إعداد الأمر الإداري.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٧ - وفي الفقرة ٥٨، وافقت جامعة الأمم المتحدة على توصية المجلس بكفالة اتخاذ المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي، التابع للجامعة، تدابير لتعزيز شفافية وتوثيق عملية اختيار الخبراء الاستشاريين وتعيينهم.

٥٨ - يتخذ المعهد خطوات للاحتفاظ بجميع سجلات التوظيف ذات الصلة وكفالة اتباع عملية توظيف تنافسية.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٤

٥٩ - وفي الفقرة ٦٢، وافقت الجامعة على توصية المجلس بالامتثال بصرامة للمبادئ التوجيهية للجامعة بشأن إدارة الممتلكات والرقابة على الموجودات.

٦٠ - وضعت جامعة الأمم المتحدة إجراءات تشغيل موحدة وكلّفت رسميا كل وحدة تنظيمية بأدوار ومسؤوليات لكفالة الامتثال.

الإدارة المسؤولة: الإدارة
الحالة: نُفذّت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات والمتعلقة بفترة السنتين السابقة

٦١ - أورد المجلس، في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5 (Vol. IV))، الفصل الثاني)، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة المالية السابقة. ويلخص الجدول ٦ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ في ما يتعلق بالتوصيات الثلاث التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''. وترد المعلومات عن التوصيات السابقة وفق الترتيب الذي عرضت به في المرفق.

الجدول ٦

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة السابقة التي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
الشؤون الإدارية	٢	–	–	٢	٢	–
مكتب رئيس الجامعة	١	–	–	١	١	–
المجموع	٣	–	–	٣	٣	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	–	١٠٠		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٤]

٦٢ - في الفقرة ٣٩، وافقت جامعة الأمم المتحدة على توصيتي المجلس اللتين تدعوانها إلى ما يلي: (أ) إنشاء آلية لتنسيق ورصد المشاريع والبرامج على نحو فعال؛ و (ب) إجراء ''تدقيق عشوائي'' سنوي يتم في إطاره تقييم عدد مختار من المشاريع.

٦٣ - وسينفذ في مطلع عام ٢٠١٥ مشروع نموذجي لإجراء تدقيق عشوائي لما لا يزيد على ٣ مشاريع وتقييم امتثالها للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالبرامج والتخطيط.

الإدارة المسؤولة: مكتب رئيس الجامعة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٦٤ - وفي الفقرة ٤٢، وافقت الجامعة على توصيتي المجلس اللتين تدعوانها إلى ما يلي: (أ) التقيد بدقة بالشروط الواردة في دليل المشتريات؛ و (ب) إجراء عملية تمديد رسمي للعقد في الوقت المناسب.

٦٥ - واضطلعت الجامعة بعملية جديدة لالتماس العروض رسميا، وتتوقع أن تستكملها بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

(٤) A/67/5 (Vol. IV)، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة: الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٦ - وفي الفقرة ٥٤، وافقت الجامعة على توصيتي المجلس اللتين تدعوانها إلى ما يلي: (أ) وضع صيغة مفصلة ومبادئ توجيهية للسياسات العامة لتحديد جدول أجور المتعاقدين المؤقتين الذين تستعين بهم الجامعة؛ و (ب) ضمان أن تتم الموافقة على عقود الاستشاريين بموجب ترخيص ممنوح وفقا لسياسة شؤون موظفي الجامعة.

٦٧ - وفي الوقت الحاضر يستخدم معيار أجور للمتعاقدين المؤقتين في مواقع مختارة، وتقوم جامعة الأمم المتحدة باستعراض مدى الحاجة إليه في المواقع المتبقية. وتتم الموافقة على عقود الاستشاريين وفقا لسياسة شؤون موظفي جامعة الأمم المتحدة.

الإدارة المسؤولة: الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

رابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٥]

٦٨ - يرد موجز لحالة تنفيذ التوصيات الرئيسية حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ في الجدول ٧.

(٥) (A/69/5/Add.1)، الفصل الثاني.

الجدول ٧

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
المكاتب الإقليمية	٥	–	٥	٥	–
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١	–	١	١	–
مكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	١	–	١	١	–
مكتب إدارة الموارد المالية	١	–	١	١	–
مكتب السياسات ودعم البرامج، والفريق المعني بالاستراتيجية وتنفيذ التغيير	١	–	١	١	–
المجموع	٩	–	٩	٩	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠٠		

٦٩ - ويبين الجدول ٨ حالة تنفيذ جميع التوصيات حتى آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٨

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
المكاتب الإقليمية	١٦	–	١٦	١٦	–
مكتب إدارة الموارد المالية	٤	–	٤	٤	–
مكتب الموارد البشرية، ومكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	٢	–	٢	٢	–
مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات	١	١	–	–	–
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١	–	١	١	–
المكتب الإقليمي لأفريقيا والمكتب القطري لنيجيريا	١	–	١	١	–
مكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	١	–	١	١	–

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
المكاتب الإقليمية ومكتب دعم المشتريات	١	-	١	١	
مكتب السياسات ودعم البرامج، والفريق المعني بالاستراتيجية وتنفيذ التغيير	١	–	١	١	–
المجموع	٢٨	١	٢٧	٢٧	–
النسبة المئوية	١٠٠	٤	٩٦		

٧٠ - وفي الفقرة ٢٨، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) إرساء آلية مناسبة لضمان النوعية بهدف مواصلة النهوض بالاتساق في الأخذ بمؤشرات الأداء؛ و (ب) إدراج خطوط أساس وأهداف ملائمة في خطة العمل السنوية وخطة العمل السنوية المتكاملة بالنسبة للنواتج المتوقعة لجميع مشاريعه المعتمدة.

٧١ - ويجري تعميم نظام لضمان النوعية على مستوى المشاريع في جميع المكاتب القطرية في عام ٢٠١٤. ويوفر النظام توجيها محددا ومعايير محددة لعمليات إبلاغ دقيقة وقائمة على النتائج دعما لخطة البرنامج الإنمائي السنوية وخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

الإدارة المسؤولة: مكتب السياسات ودعم البرامج، والفريق المعني بالاستراتيجية وتنفيذ التغيير

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٧٢ - وفي الفقرة ٢٩، أوصى المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) التوفيق بصفة منتظمة بين مؤشرات الأداء وخطوط الأساس والأهداف الواردة في خطط العمل السنوية وتلك المدرجة في خطط العمل السنوية المتكاملة؛ و (ب) كفالة الموافقة في الوقت المناسب على خطط العمل السنوية للمشاريع.

٧٣ - وقد أصبح التوفيق بين خطة العمل السنوية المتكاملة وخطة العمل السنوية عملية آلية بالكامل فعلا. واعتبارا من العام ٢٠١٥، سترصد المكاتب الإقليمية التقدم المحرز وتعمل مع المكاتب القطرية في حالات التأخر الاستثنائية.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٧٤ - وفي الفقرة ٣٦، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) العمل مع النظراء الحكوميين لضمان الموافقة على خطط العمل السنوية للمشاريع في الوقت المحدد؛ و (ب) رصد التقدم المحرز في تنفيذ المشاريع على المستويات القطرية تجنبا للتأخير أثناء التنفيذ.

٧٥ - ويتطلب هذا إجراءات متبادلة من جانب النظراء في البلدان المستفيدة من البرامج. وسترصد المكاتب الإقليمية حالات التأخر الاستثنائية في الموافقة على خطط العمل السنوية، وكذلك المشاريع التي تشهد تأخيرات كبيرة في مواعيد بدئها.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٧٦ - وفي الفقرة ٤١، أوصى المجلس بأن يستعرض البرنامج الإنمائي المشاريع التي تجري في مكاتبه القطرية من أجل كفالة تغطيتها للأنشطة الرئيسية التي تتصل بالمجالات المواضيعية التي اعتمدها البرنامج.

٧٧ - وسوف تستعرض المكاتب الإقليمية خطط المكاتب القطرية في الدعم الذي تقدمه كل منها لأولويات التنمية لشركائها الحكوميين في إطار عملية خطة تسيير الأعمال التي بدأها الفريق المعني بالاستراتيجية وتنفيذ التغيير.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٧٨ - وفي الفقرة ٤٣، أوصى المجلس بأن ينفذ البرنامج الإنمائي المشاريع وفقا لخطط العمل السنوية وأن يواجه بطريقة رادعة وفي الوقت المناسب حالات الانحراف عن الإجراءات المقررة للتنفيذ.

٧٩ - ورهنا بموافقة مجلس إدارة المشروع المعني، يمكن حسب الاقتضاء تنقيح أي خطة عمل سنوية على مستوى المكتب القطري. وستعمل المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية، حسب الاقتضاء، للتأكد من موافقة مجالس إدارة المشاريع على أي انحرافات كبيرة عن خطط العمل المعتمدة.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٨٠ - وفي الفقرة ٤٩، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يمتثل لأحكام نظامه المالي وقواعده المالية والسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية التي يعمل بها، وأن يواصل الاستفادة من الجهود التي تبذل حاليا لكفالة الرصد الدؤوب من جانب المكاتب الإقليمية، وإعطاء أولوية للإقفال المالي للشرائح المتبقية مما حُدد من مشاريع تم إغلاقها من الناحية التشغيلية.

٨١ - وستعطي المكاتب الإقليمية الأولوية للحالات المتبقية من المشاريع التي يتعيّن إقفالها ماليا، وسترصد التقدم المحرز في الحالات التي حدثت فيها تأخيرات كبيرة.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٨٢ - وفي الفقرة ٥٣، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يكفل الاستخدام المستمر للقوائم المرجعية لإنجاز المشاريع في إقفال مشاريع التنمية من الناحية المالية، بما في ذلك إعداد تقارير الاستعراض النهائي.

٨٣ - وستعمل المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية من أجل كفالة إعداد قوائم الإنجاز المرجعية وتقارير الاستعراض النهائي للمشاريع التي ستقفل في عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٨٤ - وفي الفقرة ٥٧، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يعد تقارير الإنجاز الموحدة ويقدمها في حينها، امتثالا للسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية.

٨٥ - وهذا نشاط مستمر يجري على مستوى المكاتب القطرية. وستقوم المكاتب الإقليمية بإنشاء آلية لرصد التزام المكاتب القطرية بتقديم تقارير الإنجاز الموحدة في حينها.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٨٦ - وفي الفقرة ٦٣، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) إعداد تقارير مرحلية فصلية للمكاتب القطرية، حسب المطلوب بموجب السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية؛ و (ب) استكمال سجلات المخاطر في نظام أطلس بشكل منتظم؛ و (ج) إجراء زيارات ميدانية للمشاريع وإعداد التقارير وتقديمها حسب المطلوب بموجب السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية.

٨٧ - وهذا نشاط مستمر. وستعمل المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية لضمان الامتثال ورصده.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٨٨ - وفي الفقرة ٦٧، أوصى المجلس بأن يكفل البرنامج الإنمائي إعداد خطط عمل سنوية لجميع المشاريع في نيجيريا حسب ما يقتضيه دليل البرنامج الإنمائي المتعلق بتخطيط ورصد وتقييم نتائج التنمية.

٨٩ - وسيعين المكتب القطري لنيجيريا محللا للرصد والتقييم على أساس التفرغ، ويكفل وضع نظم تخطيط أقوى من أجل إعداد خطط العمل السنوية وتنقيحها، تمشيا مع التوجيه الوارد في السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية.

الإدارة المسؤولة: المكتب الإقليمي لأفريقيا، ومكتب البرنامج الإنمائي في نيجيريا
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٩٠ - وفي الفقرة ٧٢، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يتخذ الإجراءات المناسبة لكي تدرج في خطط مراجعة الحسابات المشاريع التي لم يسبق أن روجعت حساباتها، رغم تجاوز نفقاتها المتراكمة منذ بدايتها ٠,٣ مليون دولار، وذلك من خلال تنقيح المعايير الواجب تطبيقها وإيضاحها والنظر في جميع المصروفات المسجلة بحلول التاريخ المحدد لتقديم خطة مراجعة الحسابات.

٩١ - وقد أدخلت بالفعل الإيضاحات والتنقيحات اللازمة على مشاريع آخر التحديثات لسياسة مراجعة الحسابات الخاصة بالمنظمات غير الحكومية/التنفيذ الوطني، وذلك في السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية. وستدرج هذه التنقيحات والإيضاحات في الدورة المقبلة لعمليات مراجعة حسابات المشاريع التي من المقرر الاضطلاع بها في عام ٢٠١٥ (لتغطية نفقات السنة المالية ٢٠١٤).

الإدارة المسؤولة: مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٩٢ - وفي الفقرة ٧٧، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يصدر توجيهات إلى جميع المكاتب الإقليمية للعمل بشكل وثيق مع المكاتب القطرية لكفالة الامتثال لتعليمات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، وتقديم جميع تقارير مراجعة الحسابات في غضون الفترة المطلوبة أو حسب ما يُتفق عليه لاحقا مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

٩٣ - وستقوم المكاتب الإقليمية بإنشاء و/أو تعزيز آلياتها المعنية برصد حسن توقيت تقديم تقارير مراجعة الحسابات وبالمتابعة مع المكاتب القطرية بشأن الحالات الاستثنائية، بالتشاور مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٩٤ - وفي الفقرة ٨٠، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يكفل قيام المكاتب الإقليمية بتحديد مواعيد تنفيذ مستهدفة واقعية، ورصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة (أكثر من ١٨ شهرا)، ويغطي نطاقها الشركاء المنفذين.

٩٥ - وستقوم المكاتب الإقليمية بإنشاء و/أو تعزيز آلياتها المعنية برصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة ويغطي نطاقها الشركاء المنفذين.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٩٦ - وفي الفقرة ٨٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يستعرض أسباب تكرار صدور آراء معدّلة من مراجعي الحسابات واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجتها، حسب الاقتضاء، عن طريق إشراك المكاتب الإقليمية والشركاء المنفذين المعنيين.

٩٧ - وستعمل المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية على تنفيذ تدابير تشمل طرائق التحويلات النقدية البديلة لاستخدامها للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني التي تسفر مراجعة حساباتها عن صدور آراء معدّلة لثلاث سنوات متتالية.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٩٨ - وفي الفقرة ٩١، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) تقييم المخاطر المحيطة بتنفيذ طريقة التنفيذ الوطني، لمعرفة سبب فشل إجراءات الضمان، بخلاف مراجعة الحسابات، في اكتشاف المخالفات التي يشتبه في أنها تشوب إجراءات الشراء، وتحسين الضوابط؛ و (ب) مواصلة العمل مع الحكومة الشريكة للتحقق من مزيد من الوقائع المتعلقة بهذه المسألة من أجل تحديد الخسارة الفعلية التي تكبدتها المشاريع والوقوف على إمكانيات استرداد المبالغ من الأفراد المعنيين.

٩٩ - ونظرا لأن هذه مسائل تخص بلدانا محددة، فإن المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيعمل مع المكتب القطري، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد المالية، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، من أجل إجراء الاستعراض والتقييم اللازمين.

الإدارة المسؤولة: المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

١٠٠ - وفي الفقرة ٩٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم، ما لم يكن هناك اتفاق ثنائي مع الجهة (أو الجهات) المانحة المعنية، ببذل كل جهد لرد المبالغ للجهات المانحة، وتصفية جميع الأرصدة التي مر عليها في حساب عام ٢٠١٣ أكثر من ٩٠ يوما (المبالغ التي لم ترد بعدُ إلى الجهات المانحة)، على النحو المطلوب بموجب السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية وتعليمات إقفال الحسابات في نهاية السنة.

١٠١ - وسينظر مكتب إدارة الموارد المالية في اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك إمكانية إدراج بند شامل في الاتفاقات المتعلقة بمعاملة الأرصدة التي تظل غير منفقة لمدة تزيد على ٩٠ يوما.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

١٠٢ - وفي الفقرة ١٠١، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) إعمال مذكراته التوجيهية الصادرة للمكاتب القطرية بشأن تنفيذ الإطار المنقح للنهج المنسق للتحويلات النقدية؛ و (ب) المتابعة مع المكاتب الإقليمية والعمل مع المكاتب القطرية، ضمانا لإجراء عمليات التقييم الكلي والجزئي التي لم تُنجز بعدُ، على النحو المقرر، كل حسب الدورة البرنامجية التي تعنيه.

١٠٣ - وتمت الموافقة على المذكرات التوجيهية المتعلقة بالنهج المنسق للتحويلات النقدية ويجري نشرها. وستقوم المكاتب الإقليمية بإنشاء و/أو تعزيز آلياتها لرصد تنفيذ عمليات التقييم الجزئي والكلي التي لم تنجز بعد.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٠٤ - وفي الفقرة ١٠٧، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يعمل مع منظمة الصحة العالمية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتوضيح مدى صحة الأرصدة المستحقة الدفع/المستحقة القبض، بما في ذلك الإشارة إلى السياسات المحاسبية المحددة (إذا كانت مختلفة عن سياسات البرنامج الإنمائي) عند تقديمهما لإقراري أرصدتهما للمجلس.

١٠٥ - وسيتواصل مكتب إدارة الموارد المالية بشكل استباقي مع منظمة الصحة العالمية والأونروا، من أجل تأكيد السياسات المحاسبية المستخدمة وتوضيح طبيعة البنود التي تتطلب تأكيدا في نهاية السنة.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٠٦ - وفي الفقرة ١١٢، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) وضع خطة شراء موحدة وفقا للدورة البرنامجية في المكتب القطري المعني؛ و (ب) كفالة تحميل المكاتب القطرية لخطط الشراء الخاصة بها في السجل الذي صممه المقر.

١٠٧ - وستقوم المكاتب الإقليمية بإنشاء و/أو تعزيز آلياتها لرصد تحميل وتطبيق خطط المشتريات الموحدة، على مستوى المكاتب القطرية، في السجل الذي صممه المقر.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٠٨ - وفي الفقرة ١١٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يكفل توقيع جميع أعضاء لجنة التقييم غير الموظفين في البرنامج الإنمائي على إعلان للنزاهة للتأكيد، وفق المطلوب في السياسات والإجراءات والسياسات البرنامجية والتشغيلية، على عدم وجود تضارب في المصالح فيما يخصهم.

١٠٩ - وستقوم المكاتب الإقليمية، بالتشاور مع مكتب دعم المشتريات، بإنشاء و/أو تعزيز آلياتها من أجل ضمان الامتثال للشرط.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١١٠ - وفي الفقرة ١١٧، أوصى المجلس بأن يقوم البرنامج الإنمائي بمتابعة الأمر عن كثب مع الشركاء المنفذين من أجل ضمان تسليم السلع والخدمات دون تأخير ووفقا للعقود الموقع عليها؛ وبأن تُوقع التقارير المتعلقة بإقرارات التسليم في حينها.

١١١ - وستقوم المكاتب الإقليمية، بالتشاور مع مكتب دعم المشتريات، بإنشاء الآليات و/أو تعزيز ما لديها من آليات والاستفادة منها من أجل ضمان الامتثال للشرط.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١١٢ - وفي الفقرة ١٢٠، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) كفالة امتثال المكاتب القطرية لدليل استخدام عقود الخدمات فيما يتعلق بتعيين موظفين على أساس عقود الخدمات، وبالتوقيت السليم لعمليات تقييم الأداء؛ و (ب) استعراض الطريقة والسياسة المتبعتين حاليا فيما يتعلق بحاملي عقود الخدمات، بما في ذلك طبيعة الأعمال المتصلة بالمشاريع في المكاتب القطرية وما يرتبط بها من شروط تقييم الأداء المتصلة بتلك العقود.

١١٣ - وستعمل المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية من أجل معالجة المسائل المحددة التي تم التعرف عليها. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم مكتب دعم المشتريات، بالتشاور مع المكاتب الإقليمية، باستعراض السياسة الحالية لعقود الخدمات.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية ومكتب دعم المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١١٤ - وفي الفقرة ١٢٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يستعرض خطة تمويل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة على أساس منتظم، وأن يضع استراتيجية تمويل ملائمة حتى تظل خطة التمويل صالحة.

١١٥ - وسيجري مكتب إدارة الموارد المالية استعراضا سنويا لاستراتيجية التمويل القائمة عندما تتوفر نتائج الدراسات الاكتوارية.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١١٦ - وفي الفقرة ١٢٩، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يستعرض الصفات الممنوحة حاليا فيما يتعلق بكشوف المرتبات في نظام أطلس، من أجل الحد من إسناد أدوار متعارضة، وذلك تمشيا مع ما ينص عليه إطار المراقبة الداخلية فيما يتعلق بإدارة كشوف المرتبات.

١١٧ - وتتعلق هذه المسألة بصفات المستخدمين التي يتطلبها قسم الاستحقاقات والمخصصات في كوبنهاغن، والتي لا يتم تفصيلها تحديدا في إطار الرقابة الداخلية الحالي. وسيعمل مكتب الموارد البشرية مع مكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، بالتشاور مع مكتب إدارة الموارد المالية، من أجل استعراض صفات المستخدمين ووضعها وتنقيحها حسب الحاجة، لتلبية احتياجات سير العمل في وحدة كشوف المرتبات.

الإدارة المسؤولة: مكتب الموارد البشرية ومكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١١٨ - وفي الفقرة ١٣٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) إنشاء آليات رصد صارمة تكفل أن يتم دون تأخير في نظام أطلس إغلاق حسابات الموظفين المنتهية خدمتهم؛ و (ب) النظر في خيارات التقليل من الحالات التي تنطوي على تسجيل انتهاء الخدمة في تاريخ لاحق، وذلك لضمان ألا تتوافر للموظفين المنتهية خدمتهم إمكانية دخول نظام أطلس دون إذن.

١١٩ - وفي ما يتعلق بالجزء (أ) من التوصية، باتت التقارير متاحة لجهات التنسيق المعنية بمنظومة إنشاء الأدوار وتوفير الخدمات للمستعملين في نظام أطلس، وتجري مناقشة خيارات رصد أخرى. وبالنسبة للجزء (ب)، تم اختبار برنامج تصحيح وتركيبه في بيئة الإعدادات التشغيلية لنظام أطلس.

الإدارة المسؤولة: مكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

١٢٠ - وفي الفقرة ١٣٨، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يرسل إخطارا تلقائيا بالبريد الإلكتروني إلى الموظفين والمشرفين عليهم يتعلق بالموافقة على الإجازات المسبقة بما يتجاوز الحد الأقصى المعتمد، وهو ١٠ أيام.

١٢١ - وسيعمل مكتب الموارد البشرية مع مكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات للتأكد من أن المدير الأعلى مرتبةً والمشرف المعني سيتلقيان إخطارا آلياً بطلبات الإجازات المسبقة عندما تُقدّم عن طريق نظام الخدمات الإلكترونية (eServices).

الإدارة المسؤولة: مكتب الموارد البشرية ومكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٢٢ - وفي الفقرة ١٤١، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يكفل قيام المكاتب القطرية بوضع خطط مستكملة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واستخدام تلك الخطط.

١٢٣ - وبالتعاون مع مكتب الشؤون الإدارية، ستقوم المكاتب الإقليمية، حسب الاقتضاء، بإنشاء و/أو تعزيز آلية لرصد تنفيذ الخطط المستكملة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، مع إعطاء الأولوية بوجه خاص للبلدان التي لديها احتياجات و/أو مخاطر خاصة في المجالات الإنمائية.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

١٢٤ - وفي الفقرة ١٤٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) رصد عملية تحميل شهادات الجرد لكفالة إنجازها في مواعيدها؛ و (ب) رصد ومراقبة التقارير الواردة من المكاتب القطرية ومعالجة المسائل التي تتناولها تلك التقارير؛ و (ج) التعامل مع الحالات الاستثنائية لتأخّر المكاتب الإقليمية في تقديم التقارير.

١٢٥ - وسيعزز مكتب إدارة الموارد المالية الآلية التي يستخدمها لرصد التقيد بمواعيد تحميل شهادات الجرد وكفالة المتابعة اللازمة في إطار عملية إقفال الحسابات في نهاية السنة.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترات المالية السابقة

١٢٦ - قدّم المجلس، في المرفق الأول لتقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.1، الفصل الثاني)، ملخصاً لحالة تنفيذ التوصيات من الفترات المالية السابقة. ويلخص الجدول ٩ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات البالغ عددها ٢٢ توصية التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''. وترد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق الأول.

الجدول ٩

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتُئي في المرفق الأول لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
المكاتب الإقليمية	٩	١	٨	٨	-
مكتب إدارة الموارد المالية	٦	٥	١	١	-
مكتب دعم المشتريات	٢	-	٢	٢	-
مكتب الموارد البشرية	٢	٢	-	-	-

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	١	١	–	–	–
صندوق المشاريع الإنتاجية	١	١	–	–	–
مكتب الموارد البشرية/مكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات	١	–	١	١	–
المجموع	٢٢	١٠	١٢	١٢	–
النسبة المئوية	١٠٠	٤٥	٥٥		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٦]

١٢٧ - في الفقرة ٣٣، وافق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توصية المجلس له بأن يلتمس زيادة التعاون من شركائه في إدارة المبالغ التي يتعين ردها، وتحسين عمليات الرصد ذات الصلة.

١٢٨ - وقد جرى تخفيض أرصدة المبالغ التي يتعين ردها إلى الجهات المانحة إلى حد كبير. ويجري الرصد الدقيق واستخدام الضوابط المحسنة من أجل تيسير تسوية الحسابات. وبدأ استخدام ضوابط التنقيح المركب في بعض حقول البيانات.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية

الحالة: نفذت

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٢٩ - وفي الفقرة ٥٣، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن: (أ) يحصل على تأكيد للرصيد من مكتب خدمات المشاريع قبل إقفال حسابه ويُجري تسوية لرصيد الصناديق المشتركة؛ (ب) يحصل على تقارير نصف سنوية وعلى تصديقات من مكتب خدمات المشاريع؛ و (ج) ينشئ آلية للتحقق على نحو مناسب من المبالغ التي يقدمها مكتب خدمات المشاريع قبل أن يقوم بتجهيز معاملات اتفاقات الخدمات الإدارية.

(٦) A/67/5/Add.1، الفصل الثاني.

١٣٠ - وعمل البرنامج الإنمائي على التأكد من التوقيع على تسويات فصلية مع مكتب خدمات المشاريع في عام ٢٠١٣. وحصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تأكيدات بشأن معاملات اتفاقات الخدمات الإدارية بشكل نصف سنوي في عام ٢٠١٣ وتحقَّقَ منها على نحو مناسب.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣١ - وفي الفقرة ٦٢، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يضع خططا تمويلية لالتزامات نهاية الخدمة المتعلقة بالإجازة المستحقة واستحقاقات إنهاء الخدمة والإعادة إلى الوطن.

١٣٢ - وقد وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالفعل خطة تمويلية على مدى ١٥ سنة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ويجري استعراضا سنويا لاستراتيجية التمويل على أساس التقارير الاكتوارية المنقحة، عند صدورها.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣٣ - وفي الفقرة ٧٠، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس بأن تنظر المكاتب الإقليمية للبرنامج الإنمائي في نتائج عملية مراجعة حسابات طريقة التنفيذ الوطني وتعمل مع الشركاء المنفِّذين على معالجة أوجه الضعف المحددة في عملية مراجعة حسابات تلك الطريقة. وينبغي أن يكون هناك تركيز على الشركاء المنفِّذين الذين حصلوا على تقارير سلبية متكررة.

١٣٤ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية وستواصل العمل معها من أجل اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة مسألة مشاريع التنفيذ الوطني التي حصلت على تقارير مراجعة حسابات مشفوعة بآراء سلبية لثلاث سنوات متتالية.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١٣٥ - وفي الفقرة ٧٥، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس المتكررة له بأن يقوم من خلال المكاتب الإقليمية بما يلي: (أ) إعطاء أولوية لإقفال حسابات جميع المشاريع المنتهية؛ (ب) ومعالجة أسباب التأخيرات في الانتهاء من إقفال حسابات المشاريع.

١٣٦ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية وستواصل العمل معها من أجل إعطاء أولوية لإقفال حسابات المشاريع ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٣٧ - وفي الفقرة ٧٧، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يحسِّن نوعية المعلومات المتعلقة بالمشاريع، من خلال القيام بصفة منتظمة باستعراض المعلومات المتعلقة بالمشاريع في نظام أطلس.

١٣٨ - وأُجريت في عام ٢٠١٣ عملية كُبرى لتنقية البيانات في إطار مشاركة البرنامج الإنمائي في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحسين نموذج المشاريع في نظام أطلس وتزويده بسمات أفضل لإعداد التقارير الداخلية والتقارير المقدمة إلى المانحين.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٣٩ - وفي الفقرة ٧٩، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن ترصد المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي استلام تقارير تنفيذ موحّدة رُبع سنوية.

١٤٠ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية وستواصل العمل معها لكفالة تقديم التقارير في وقتها.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٤١ - وفي الفقرة ٨١، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس بأن تقوم المكاتب القطرية بزيارات ميدانية وباستعراضات نهائية للمشاريع لتقييم أداء المشاريع ونجاحها وللتحسين بناءً على الدروس المستفادة.

١٤٢ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية وستواصل العمل معها لكفالة الامتثال لمعايير الجودة المعمول بها في تنفيذ المشاريع.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٤٣ - وفي الفقرة ١٠٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس المتكررة له بأن: (أ) يجري استعراضا منتظما لصفة المشتري في نظام أطلس لكفالة أن يكون لموظفي المشتريات المعتمدين وحدهم صفات المشترين ولرفع من لا ينطبق عليهم ذلك من نظام أطلس؛ (ب) وينظر في آليات ترمي إلى تحسين تأهيل الموظفين الذين يؤدون وظيفة الشراء.

١٤٤ - وقد ارتفع معدل الموظفين المعتمدين لأداء مهام الشراء إلى نسبة ٦٠ في المائة مقارنة بنسبة ٤٠ في المائة في عام ٢٠١١. والنسبة المستهدفة هي ٨٠ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى في عام ٢٠١٢ استعراض صفة المشتري في نظام أطلس واستكمال المواد التدريبية مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الإدارة المسؤولة: مكتب دعم المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

١٤٥ - وفي الفقرة ١١٥، أيد المجلس النتائج والتوصيات الواردة في تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وأكد على ضرورة أن يعالج البرنامج الإنمائي المسائل المبرزة في تقريره عن مراجعة حسابات المشتريات على صعيد المؤسسة.

١٤٦ - ويتصل هذا بالتوصيات البالغ عددها ١٣ توصية التي أصدرها مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بشأن المشتريات والتي نُفذت منها ١٠ توصيات. ويتطلب تنفيذ التوصيات الثلاث المتبقية إدخال تغييرات في السياسة وإجراء مناقشات بين الوكالات؛ ولذلك تأخر تنفيذها. ويتوقع مكتب دعم المشتريات تنفيذ هذه التوصيات المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: مكتب دعم المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

١٤٧ - وفي الفقرة ١٢٧، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس المتكررة له بأن يقوم بما يلي: (أ) تحسين جميع الضوابط على إدارة الإجازات لضمان دقة أرصدة الإجازات؛ (ب) وتحديد الأولويات في معالجة مواطن الضعف في إدارة الإجازات.

١٤٨ - وقد عولجت مسائل تصحيح الاختلافات المرتبطة باستمارات طلب الإجازات المعبأة يدويا مع بدء التنفيذ الكامل لنموذج الإجازات في نظام أطلس في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، الذي يتطلب من جميع مكاتب البرنامج الإنمائي تقديم طلبات الإجازات والموافقة عليها إلكترونيا.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد البشرية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[(٧)]

١٤٩ - في الفقرة ٢٣، أوصى المجلس البرنامج الإنمائي بأن يقوم بما يلي لزيادة تحسين بياناته المالية: (أ) النظر في إدراج جميع موارده المدرجة في الميزانية في بيان المقارنة بين مبالغ

(٧) A/68/5/Add.1، الفصل الثاني.

الميزانية والمبالغ الفعلية من أجل تحسين قابلية البيان للمقارنة وللفهم؛ (ب) وتحديد صافي قيمة المخزون القابلة للتحقق والتكلفة الحالية لاستبدال المخزون على أساس كل حالة على حدة بدلا من استخدام صيغة معممة.

١٥٠ - وفيما يتعلق بالجزء (أ) من التوصية، فإن البرنامج الإنمائي بات ممتثلا امتثالا تاما للمعيار رقم ٢٤ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عرض معلومات الميزانية في البيانات المالية. أما فيما يتعلق بالجزء (ب)، فقد نُقحت منهجية تقييم المخزون.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٥١ - وفي الفقرة ٢٧، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يستعرض (ويفضل سنويا) خطة تمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وذلك لكفالة بقاءها مناسبة.

١٥٢ - وقد وضع البرنامج الإنمائي خطة مدتها ١٥ عاما لتمويل الالتزامات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، وهو يستعرض هذه الخطة سنويا عند صدور كل تقرير اكتواري جديد.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٥٣ - وفي الفقرة ٣٤، أوصى المجلس البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) أن يرصد ويتتبع التقارير المرحلية لتنفيذ المشاريع ويكفل الانتهاء منها في الوقت المحدد؛ (ب) وأن يكفل قيام المكاتب القطرية بتحديث المعلومات عن حالة المشاريع في نظام أطلس، وأن يعالج بنشاط أسباب التأخيرات في إنجاز المشاريع.

١٥٤ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية وستواصل العمل معها لرصد وتقييم أسباب التأخر الشديد في تنفيذ خطط المشاريع المعتمدة.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٥٥ - وفي الفقرة ٣٩، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس المتكررة له بشأن كفالة عمل جميع المكاتب الإقليمية عن كثب مع المكاتب القطرية، وكفالة الامتثال لتعليمات مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات وتقديم جميع تقارير مراجعة الحسابات في غضون الفترة المطلوبة.

١٥٦ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية وستواصل العمل معها لرصد تقديم التقارير الوطنية وتقارير مراجعة حسابات التنفيذ الوطني للسنة المالية الجديدة في وقتها.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١٥٧ - وفي الفقرة ٤٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يتخذ الإجراءات المناسبة لمعالجة أسباب تكرار الحصول على آراء معدلة من مراجعي الحسابات، وذلك عن طريق إشراك المكاتب الإقليمية والشركاء المنفذين المعنيين. ومن شأن تعزيز استعراض أساليب إجراء التحويلات النقدية أن يوفر أيضا ضمانا إضافيا بشأن المبالغ التي ينفقها الشركاء المنفذون.

١٥٨ - وقد عملت المكاتب الإقليمية مع المكاتب القطرية المعنية وستواصل العمل معها لتقييم أسباب تكرار الحصول على آراء معدّلة من مراجعي الحسابات واستعراض الأساليب المتبعة في إجراء التحويلات النقدية الخاصة بالمشاريع التي حصلت على آراء معدلة من مراجعي الحسابات لثلاث سنوات متتالية.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

١٥٩ - وفي الفقرة ٤٦، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بما يلي: (أ) أن يكفل زيادة قيامه، فيما يتعلق بأي مشروع في المستقبل، بتعزيز عملية تحديد وتقييم المخاطر الخارجية الكامنة التي قد تعوق تنفيذ المشروع وبوضع أساليب للتخفيف منها؛ (ب) وأن ينظر في إجراء مراجعة استعادية لحسابات مشروع العدالة وحقوق الإنسان في أفغانستان منذ بدايته حتى إغلاقه وذلك لتحديد الدروس المستفادة من أجل المشاريع المستقبلية؛ (ج) وأن يعاود فحص مصروفات المشروع المتكبدة عن الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ ويكفل عدم وجود مصروفات متكررة بشأن نفس الأنشطة فيما يتعلق بمشروع العدالة وحقوق الإنسان في أفغانستان مقابل الأنشطة التي ينفذها مشروع تعزيز نظام العدالة في أفغانستان أو مشروع الوصول إلى العدالة على صعيد المنطقة.

١٦٠ - وقُدمت إلى المجلس أدلة داعمة تتعلق بالجزأين (أ) و (ج) من التوصية. أما فيما يتعلق بالجزء (ب)، فقد أُبرم اتفاق بشأنه مع مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

الإدارة المسؤولة: المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٦١ - وفي الفقرة ٥٦، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بما يلي: (أ) أن يذكِّر المكاتب القطرية بإعداد خطط للمشتريات وإدخال آليات للاستعراض المنتظم لكفالة استيفائها الحد الأدنى من متطلبات الإفصاح عن المعلومات فيما يتعلق بالسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية؛ (ب) وأن يكفل وجود خطط موحدة للشراء لضمان ما يمكن الحصول عليه من قيمة أفضل مقابل النقود المدفوعة نتيجة لوفورات الحجم وزيادة القدرة الشرائية.

١٦٢ - وستذكّر المكاتب الإقليمية المكاتب القطرية التي ليست لديها خطط موحدة للشراء خلال دورات البرمجة المعتمدة فيها، وستتابع هذا الأمر معها.

الإدارة المسؤولة: المكاتب الإقليمية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٦٣ - وفي الفقرة ٦٨، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) رصد الامتثال للإجراءات المعتمدة الخاصة بإدارة الموارد البشرية وفقا لسياسات وإجراءات البرامج والعمليات؛ (ب) وتحسين استخدام وحدة الخدمات الإلكترونية في نظام أطلس لرصد تجهيز الأنشطة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية في الوقت المحدد.

١٦٤ - ويُنفذ نموذج الخدمات الإلكترونية في نظام أطلس (eServices) تنفيذا تدريجيا منذ عام ٢٠١٢، وهو يشمل حاليا تطبيقا متاحا على نظام أطلس لتقديم طلبات الإجازة والإبلاغ عن الغياب وموقعا إلكترونيا محسنا لتقييم أداء الموظفين ومواقع إلكترونية لتقديم طلبات الترشح للوظائف.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد البشرية
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٦٥ - وفي الفقرة ٧٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بما يلي: (أ) أن يحسِّن الإجراءات الخاصة بالاتصالات بين مكتب الموارد البشرية ومسؤولي نظام أطلس المنوط بهم تنسيق شؤون نظام إنشاء الأدوار وتوفير الخدمات للمستعملين، وذلك لكفالة الوقف الفوري لحسابات المستعملين الخاصة بالموظفين الذين تنتهي خدمتهم في البرنامج الإنمائي؛ (ب) وأن يُنشئ عملية أكثر صرامة لكفالة قيام المسؤولين عن نظام إنشاء الأدوار وتوفير الخدمات للمستعملين بإجراء عملية استعراض بصفة منتظمة لحسابات المستعملين وصفاتهم في النظام حسبما يقتضيه إطار المراقبة الداخلية.

١٦٦ - نُفذ الجزء (أ) من التوصية، حيث عُززت الاتصالات مع مسؤولي نظام أطلس المنوط بهم تنسيق شؤون نظام إنشاء الأدوار وتوفير الخدمات للمستعملين وتم إطلاعهم على التقارير الأمنية منذ آذار/مارس ٢٠١٤. أما فيما يخص الجزء (ب)، فتجري مناقشة الخيارات المتاحة مع المعنيين بذلك.

الإدارة المسؤولة: مكتب الموارد البشرية ومكتب نظم المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

١٦٧ - وفي الفقرة ٨٤، وافق البرنامج الإنمائي على توصية المجلس له بأن يضع خطة عمل لنقل عملية إدارة المصروفات إلى المركز العالمي للخدمات المشتركة تحقيقا للاستفادة المُثلى من المركز.

١٦٨ - وقد وضعت خطة العمل وأُقرت ويتوقع تنفيذها بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: مكتب إدارة الموارد المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

خامسا - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٨]

١٦٩ - يرد موجز لحالة تنفيذ التوصيات الرئيسية في آب/أغسطس ٢٠١٤ في الجدول ١٠.

الجدول ١٠
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت أو طُلب إقفالها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدد لها تاريخ مستهدف
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٢	-	٢	٢	-
وحدة توفير الخدمات المالية للجميع ووحدة تحقيق التنمية المحلية	٢	-	٢	٢	-
الأمين التنفيذي والإدارة، ووحدة دعم البرامج	١	-	١	١	-
المجموع	٥	-	٥	٥	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	١٠٠		

١٧٠ - ويتضمن الجدول ١١ موجزا لحالة تنفيذ جميع التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٨) A/69/5/Add.2، الفصل الثاني.

الجدول ١١

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت أو طُلب إقفالها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدد لها تاريخ مستهدف
المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي	٣	–	٣	٣	–
وحدة توفير الخدمات المالية للجميع ووحدة تحقيق التنمية المحلية	٣	–	٣	٣	–
الأمين التنفيذي والإدارة، ووحدة دعم البرامج	١	–	١	١	–
المجموع	٧	–	٧	٧	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠٠		

١٧١ - وفي الفقرة ١٩، أوصى المجلس صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بأن يعتمد عملية لإدارة المخاطر على نطاق المؤسسة لتخطيط مراحل برامجه وأنشطته التنفيذية ورصدها وتقييمها، وبأن ينفذ تلك العملية تنفيذا كاملا، تماشيا مع إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة المخاطر في المؤسسة.

١٧٢ - وسيعمل صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية مع البرنامج الإنمائي لاستكشاف سبل منحها إمكانية الوصول إلى المنصة المستخدمة حاليا في البرنامج الإنمائي. وفي الوقت الراهن، يملك الصندوق أداة داخلية تتيح رصد المخاطر وتكفل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ البرامج، بشكل منهجي ومن منظور برنامجي، وتتبع الأداء المالي. والصندوق قادر، من خلال استعراض هذه الأداة أسبوعيا، على التصدي للمشاكل التي قد تنشأ في المراحل الأولى من عملية التنفيذ، ومن ثم اتخاذ القرارات أو التدابير التصحيحية اللازمة لمعالجة تلك المشاكل، إن وجدت، وبالتالي تقليل تلك المخاطر إلى حد كبير.

الإدارة المسؤولة: الأمين التنفيذي والإدارة، ووحدة دعم البرامج

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

١٧٣ - وفي الفقرة ٢٤، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يطلب من جميع مكاتبه القطرية أن تعد تقارير تنفيذ موحدة وتكفل توقيعها من الأطراف المقابلة في الوقت المناسب، وفقا لشروط سياسات وإجراءات البرامج والعمليات.

١٧٤ - وقد أحاط الصندوق علما بهذه التوصية. غير أن المسألة التي تتعلق بها الملاحظة ينبغي أن تكون توقيع تقرير التنفيذ الموحد مع الأطراف المقابلة وليس إعداد ذلك التقرير الذي يكون جاهزا دائما بعد انتهاء كل ربع من السنة المالية مباشرة.

الإدارة المسؤولة: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٤

١٧٥ - وفي الفقرة ٣٠، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) كفالة إقفال حسابات المشاريع المنجزة في وقت مناسب على النحو المنصوص عليه في سياسات وإجراءات البرامج والعمليات؛ (ب) والحصول من المستفيدين على إيصال مصدق عليه حسب الأصول يثبت استلام الأصول المنقولة وذلك تفاديا لأي خطر حدوث خسائر بدون أن تكتشفها الإدارة؛ (ج) والامتثال لشروط وسياسات وإجراءات البرامج والعمليات برد الرصيد أو التماس موافقة الجهة المانحة على استخدام الأموال في أنشطة أخرى غير مخصصة.

١٧٦ - وستكفل الإدارة الامتثال التام للسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية.

الإدارة المسؤولة: وحدة توفير الخدمات المالية للجميع ووحدة تحقيق التنمية المحلية

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٧٧ - وفي الفقرة ٣٣، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يحسّن تأكده من المعلومات المالية بمراجعة حسابات أي مشروع تبلغ مصروفاته التراكمية ٣٠٠ ٠٠٠ دولار في سنة معينة وفقا لشروط سياسات وإجراءات البرامج والعمليات.

١٧٨ - وستكفل الإدارة الامتثال للسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية امتثالا تاما فيما يتعلق بمراجعة حسابات مشاريع التنفيذ الوطني.

الإدارة المسؤولة: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٧٩ - وفي الفقرة ٣٧، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) كفالة إنشاء آلية تسليم مناسبة لضمان إسناد مسؤوليات الوظائف الملغاة الخاصة بموظفي البرامج إلى موظفين معينين آخرين من أجل إنجاز المشاريع على النحو السليم؛ (ب) إجراء التقييمات النهائية للمشاريع التي كان يفترض إنجازها في عام ٢٠١٣؛ (ج) وتوقيع مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرصد وإدارة المشروعين العالميين المتبقيين اللذين من المقرر الانتهاء منهما في عام ٢٠١٧.

١٨٠ - وستقوم الإدارة بما يلي: (أ) التأكد من وجود آليات التسليم المناسبة أينما تُلغى وظائف؛ (ب) أداء التقييم النهائي للمشاريع؛ (ج) التوقيع على مذكرة تفاهم مع البرنامج الإنمائي بشأن المشاريع العالمية المتبقية.

الإدارة المسؤولة: المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٨١ - وفي الفقرة ٤١، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يعد خطط عمل سنوية كاملة تتضمن مؤشرات أداء ومعلومات أساسية وأهدافا لتكون مطابقة لإطار الميزنة القائمة على النتائج حسبما تشترط سياسات وإجراءات البرامج والعمليات.

١٨٢ - وستكفل الإدارة إعداد خطط العمل السنوية على نحو ما تقتضيه السياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية، كما ستكفل احتواءها على مؤشرات أداء ومعلومات أساسية وأهداف.

الإدارة المسؤولة: وحدة توفير الخدمات المالية للجميع ووحدة تحقيق التنمية المحلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٨٣ - وفي الفقرة ٤٤، وافق الصندوق على توصيتيّ المجلس بأن يرصد أداء ميزانيته عن كثب وأن يكفل التعامل في الوقت المناسب مع أي صعوبات ناشئة بشأن تنفيذ الميزانية.

١٨٤ - وتقر الإدارة بهذه التوصية.

الإدارة المسؤولة: وحدة توفير الخدمات المالية للجميع ووحدة تحقيق التنمية المحلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

١٨٥ - قدّم المجلس، في مرفق تقريره عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/65/5/Add.2، الفصل الثاني)، ملخصاً للحالة العامة لتنفيذ التوصيات عن الفترات المالية السابقة. ويلخص الجدول ١٢ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ في ما يتعلق بالتوصيات الثلاث التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''. وترد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة وفق الترتيب الذي قُدمت به في المرفق.

الجدول ١٢
حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدد لها تاريخ مستهدف
وحدة دعم الإدارة	٢	-	١	١	١	
وحدة توفير الخدمات المالية للجميع	١	-	-	١	١	-
المجموع	٣	-	١	٢	٢	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	٣٣	٦٧		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٩]

١٨٦ - في الفقرة ١٤٥، وافق الصندوق على توصية المجلس له بما يلي: (أ) أن يقوم بصفة منتظمة باستعراض وتسوية دفتر الأستاذ العام من أجل اكتشاف الأخطاء؛ (ب) وأن يخضع حساباته للاستعراض والتدقيق خلال عملية إعداد البيانات المالية لضمان أن تكون المعلومات المالية المعروضة فيها دقيقة وتعكس بشكل كامل الأنشطة التي حدثت؛ (ج) وأن يستعرض المستوى الذي يُحتفظ بالاحتياطي التشغيلي عنده لكفالة توافر أكبر قدر ممكن من الأموال للأنشطة البرنامجية.

١٨٧ - ولدى الصندوق فعلا نظام لتسوية دفاتر الأستاذ العامة في أوانها عن طريق إعداد تحليل منتظم للحسابات. ونتيجة لذلك، سارت على ما يرام عمليتا إقفال حسابات الفترتين الماليتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ وإعداد البيانات المالية، وكانت جميع الأرصدة المدرجة كاملة ومسوّاة. وهذا ما أثبتته آراء المجلس غير المشفوعة بتحفظات عند مراجعة حسابات الصندوق للفترتين الماليتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: وحدة دعم الإدارة
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[١٠]

١٨٨ - في الفقرة ٢٣، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق على الضرورة الملحة للموافقة على سياسة منح القروض، التي تمثل الصك المنظم لمخصصات القروض في الصندوق؛ (ب) وإدراج المخصصات المناسبة تحسبا لاضمحلال القيمة بالنسبة لجميع القروض المستحقة بعد الموافقة على سياسة منح القروض؛ (ج) والإفصاح عن الفوائد المستحقة البالغة ١١٣ ٠٠٠ دولار في البيانات المالية لأغراض التسوية بعد تاريخ الإبلاغ.

(٩) A/67/5/Add.1، الفصل الثاني.
(١٠) A/68/5/Add.14، الفصل الثاني.

١٨٩ - وقد استعرض البرنامج الإنمائي سياسة الإقراض التي يتبعها الصندوق وأقرها، وهي سياسة أصبحت الآن ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية على النحو المطلوب في المعيار رقم ٢٨ من تلك المعايير، الأدوات المالية: العرض، وفي المعيار ٢٩، الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، وفي المعيار ٣٠ الأدوات المالية: الإفصاحات. وأُنجز تحليل لاضمحلال قيمة القروض وأُفصح عن قيمته في البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. غير أن سياسة القروض لم تُوقع رسميا بعد وستوضع في صيغتها النهائية قبل نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: وحدة توفير الخدمات المالية للجميع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

١٩٠ - وفي الفقرة ٢٧، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يعيد النظر في عملية الشراء المتبعة للوقوف على الأساس المنطقي لقبول فريق التقييم التوضيحات الإضافية والتغييرات الكبيرة في العرض الأصلي وفي درجات التقييم.

١٩١ - ودعا الصندوق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي إلى إجراء مراجعة لحسابات عملية الشراء على النحو الموصى به، وكانت عملية مراجعة الحسابات جارية في وقت كتابة هذا التقرير.

الإدارة المسؤولة: وحدة دعم الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

سادسا - منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[(١١)]

١٩٢ - يتضمن الجدول ١٣ موجزا لحالة تنفيذ التوصيات الرئيسية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

(١١) A/69/5/Add.3، الفصل الثاني.

الجدول ١٣

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت أو طُلب إقفالها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدد لها تاريخ مستهدف
فريق النتائج الميدانية	٥	–	–	٥	٥	–
شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة	٣	–	–	٣	٣	–
البيانات والبحوث والسياسات	١	–	١	–	–	–
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري	١	–	–	١	١	–
المجموع	١٠	–	١	٩	٩	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠	٩٠		

١٩٣ - ويتضمن الجدول ١٤ موجزا لحالة تنفيذ جميع التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ١٤

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت أو طُلب إقفالها	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حُدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدد لها تاريخ مستهدف
فريق النتائج الميدانية	٧	–	–	٧	٧	–
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري	٣	–	١	٢	٢	–
شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات الخاصة	٣	–	–	٣	٣	–
البيانات والبحوث والسياسات	٢	–	١	١	١	–
شعبة الإمدادات	١	–	–	١	١	–
شعبة الإمدادات وشعبة الموارد البشرية	١	–	–	١	١	–
المجموع	١٧	–	٢	١٥	١٥	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٢	٨٨		

١٩٤ - وفي الفقرة ١٦، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تنظر في إعادة تقييم مدد صلاحية الأصول لكي تعكس الواقع الاقتصادي والعرض النزيه.

١٩٥ - وتجري اليونيسيف استعراضا سنويا رفيع المستوى لمدد صلاحية أصولها.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

١٩٦ - وفي الفقرة ٢٤، أوصى المجلس بأن تقوم اليونيسيف بما يلي: (أ) الحصول على الاتفاقات المبرمة مع المانحين من جميع اللجان الوطنية وكفالة إبلاغ المانحين بجميع ما تحتفظ به اللجان الوطنية من ''الموارد الأخرى'' وموافقتهم عليها؛ (ب) والتحقق من أسباب ارتفاع معدلات الاحتفاظ بالموارد واتخاذ التدابير اللازمة لزيادة الموارد العادية الواردة من اللجان الوطنية إلى أقصى المعدلات الممكنة.

١٩٧ - وستواصل اليونيسيف الحصول على الاتفاقات المبرمة مع المانحين بالنسبة إلى التبرعات التي تربو على ١٠٠ ٠٠٠ دولار. وهذه الاتفاقات تبرمها اللجان الوطنية بشكل مستقل مع المانحين. وهي تستند إلى المعايير والممارسات المنطبقة محليا، ولا تحدد اليونيسيف شروطها. غير أن اليونيسيف ستوصي اللجان الوطنية بإدراج معدلات استبقاء المبالغ في المناقشات التي تُجرى مع المانحين الرئيسين. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل اليونيسيف تحليل تكاليف عمليات اللجان الوطنية، في إطار استعراض أداء تلك اللجان، لتحديد المجالات التي يمكن تحقيق الكفاءة فيها.

الإدارة المسؤولة: شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات الخاصة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

١٩٨ - وفي الفقرة ٢٨، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تطلب من اللجان الوطنية المعنية وضع أو تنقيح سياساتها المتعلقة بالاحتياطيات وفقا للتوجيه الخاص بالاحتياطيات ولاتفاق التعاون، وتعزيز رصدها لاحتياطيات اللجان الوطنية من أجل مواصلة خفض الاحتياطيات إلى مستويات معقولة.

١٩٩ - وستتابع اليونيسيف هذا الأمر مع اللجان الوطنية التي لم تضع بعد سياسات بشأن الاحتياطيات، وستتأكد من وضع تلك السياسات، وستواصل رصد مستويات الاحتياطيات غير القانونية، وستدرج هذه المناقشات عند الاقتضاء في الاستعراض السنوي للخطة الاستراتيجية المشتركة.

الإدارة المسؤولة: شعبة جمع الأموال من القطاع الخاص والشراكات الخاصة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٠٠ - وفي الفقرة ٣٤، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تُحسّن عملية اختيار الشركاء المنفذين من خلال وضع معايير محددة وصالحة للتطبيق في عملية تحديد الشركاء المنفذين.

٢٠١ - وستضع اليونيسيف مزيدا من التوجيهات لفائدة المكاتب من أجل تحسين عملية تحديد الشركاء وتوثيقها.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢٠٢ - وفي الفقرة ٣٧، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تُنشئ نظاما عالميا للرصد من أجل تتبع مدى قيام المكاتب القطرية بتخطيط وإدارة عمليات تقييم القدرات وأنشطة الضمان المتعلقة بالتحويلات النقدية.

٢٠٣ - وتعكف اليونيسيف حاليا على تصميم نظام إلكتروني لتزويد المكاتب بالدعم في تخطيط ورصد عمليات تقييم القدرات وأنشطة الضمان المتعلقة بالتحويلات النقدية. وسيتيح هذا النظام أيضا رصد تلك العمليات والأنشطة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من خلال أدوات متابعة.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٠٤ - وفي الفقرة ٤٠، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تقدم الدعم التقني وأن تعزّز الرصد لضمان قيام جميع المكاتب القطرية بتنفيذ عمليات تقييم القدرات وأنشطة التحقق وفقا لإطار العمل الجديد الخاص بالتحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين.

٢٠٥ - خصصت اليونيسيف في ميزانيتها للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ اعتمادات لإنفاقها على تشديد ضوابط إدارة التحويلات النقدية. وخططت اليونيسيف لتنفيذ أنشطة من شأنها توفير الدعم التقني وتعزيز الرصد منها: (أ) إصدار دليل يتضمن سياسة إدارة التحويلات النقدية في اليونيسيف والإجراءات المفصلة المنبثقة عنها؛ وتخصيص موظفين في المقر والمكاتب الإقليمية لتولي مهمة تقديم الدعم التقني؛ وإعداد أدوات تدريبية يستفيد منها موظفو اليونيسيف عن طريق الاتصال الحاسوبي والحضور الشخصي؛ وإدراج بند استعراض إدارة التحويلات النقدية في جميع عمليات التخطيط والاستعراض التي تضطلع بها اليونيسيف بصورة منتظمة؛ وإنشاء منصة إلكترونية لدعم المكاتب في تخطيط أنشطة تقييم القدرات والضمان ورصد تنفيذها.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٠٦ - في الفقرة ٤٥، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تنظر في تنقيح النقطة الضابطة في النموذج ذي الصلة من نظام المعلومات الافتراضي المتكامل من أجل ضمان حصول مكاتبها القُطرية على أذونات مسبقة لإصدار مزيد من التحويلات النقدية المباشرة إلى شركاء منفذين لم يُبلِّغوا باستخدام النقدية لمدة تزيد على ستة أشهر.

٢٠٧ - ستضع اليونيسيف بعض الضوابط الفعالة معقولة التكلفة لمعالجة هذا الخطر وتخفيفه بدلا من إدخال التغييرات المقترحة على النظام.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٠٨ - في الفقرة ٤٨، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تعزز قدرات الشركاء المنفذين في المجالات البرنامجية، وتنسق مع الوكالات الأخرى ذات الخبرة الفنية المالية في تعزيز قدرات الشركاء المنفذين في مجال الإدارة المالية.

٢٠٩ - ستواصل اليونيسيف مساعيها لتطوير قدرات النظم الوطنية. فلكي تتمكن اليونيسيف من الاضطلاع بولايتها، لا بد لها من تطوير قدرات شركائها المنفذين في المجالات البرنامجية، وهي تفعل ذلك في إطار عملية مستمرة. وستصدر اليونيسيف مبادئ توجيهية لمساعدة مكاتبها على تطوير قدرة شركائها المنفذين على إدارة شؤونهم المالية، متى دعت الحاجة إلى ذلك.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢١٠ - في الفقرة ٥١، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تضع نهجا على نطاق المنظمة لتقييم نتائج وأداء الشراكات التي تقيمها.

٢١١ - ستضع اليونيسيف أداة تقييم مبسطة تساعد بها مكاتبها في التعلم من نتائج الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وستصدر لهم مبادئ توجيهية بشأن كيفية استخدامها.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢١٢ - في الفقرة ٥٧، أوصى المجلس اليونيسيف بما يلي: (أ) استحداث الوسائل التي تتيح جمع المعلومات المتصلة بفئة التكلفة فيما يتعلق بالتحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين؛ و (ب) تحليل تكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف غير المباشرة للشركاء المنفذين لإيجاد الفرص التي تتيح خفض هذه التكاليف إلى أدنى حد ممكن وتعزيز كفاءة التحويلات النقدية.

٢١٣ - ستُجري اليونيسيف تقييما للأساليب المتبعة في جمع المعلومات المتصلة بفئة التكلفة فيما يتعلق بالتحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين. وستزود اليونيسيف مكاتبها بمزيد

من التوجيهات لمعاونتها على إيجاد فرص لتحسين كفاءة عمليات تحويل النقدية إلى شركائها المنفذين.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٢١٤ - في الفقرة ٦٣، أوصى المجلس اليونيسيف بالأمور الآتية: (أ) النظر في عرض ميزانية أنشطة مكاتبها الإقليمية لجمع الأموال في القطاع الخاص والإبلاغ بها بطريقة متكاملة؛ و (ب) مواصلة تحليل تكاليف أنشطة مكاتبها القطرية لجمع الأموال في القطاع الخاص بهدف تعزيز الكفاءة والفعالية.

٢١٥ - ستنظر اليونيسيف في إعداد ميزانية للأنشطة التي تنفذها مكاتبها القطرية لجمع الأموال من القطاع الخاص والإبلاغ بهذه الميزانية وعرضها في إطار ميزانية جمع الأموال والشراكات الخاصة، على أن تتم جميع إجراءات المساءلة وصنع القرار المتعلقة بهذه النفقات على مستوى المكاتب القطرية. وستستمر اليونيسيف أيضا في رصد أنشطة جمع الأموال وتحليل تكاليفها خلال دورة إعداد ميزانية جمع الأموال والشراكات الخاصة والإبلاغ بها، بهدف تعزيز الكفاءة والفعالية.

الإدارة المسؤولة: شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢١٦ - في الفقرة ٦٩، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تطلب من مكاتبها القطرية أن تطبق افتراضات للميزانية تكون مبررة تبريرا كاملا تمهيدا لتقدير الموارد فيما يتعلق بالأنشطة المقررة في خطط العمل المتجددة/المتعددة السنوات.

٢١٧ - توجد مبادئ توجيهية تسترشد بها المكاتب القطرية خلال عملية إعداد خطط العمل المتجددة/المتعددة السنوات. وستواصل اليونيسيف تعزيز قدرة مكاتبها القطرية على تطبيق نظام الإدارة القائمة على النتائج من خلال التدريب والتوجيه.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢١٨ - في الفقرة ٧٣، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تضع خطوط الأساس والإنجازات المستهدفة لجميع المؤشرات المدرجة في الخطة الاستراتيجية في الوقت المناسب، وفقا للممارسة الجيدة في مجال الإدارة القائمة على النتائج.

٢١٩ - تعطي اليونيسيف أولوية لمسألة وضع خطوط الأساس والإنجازات المستهدفة من أجل تسهيل تسجيل التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية. وتتضمن خطة اليونيسف الاستراتيجية، التي عُرضت على مجلسها التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٤، خطوط الأساس والإنجازات المستهدفة لمعظم المؤشرات على مستوى النواتج والمخرجات.

الإدارة المسؤولة: إدارة البيانات والبحوث والسياسات
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٢٠ - في الفقرة ٧٦، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تعمل على تعزيز آليتها لتخطيط برامج خطتها الاستراتيجية المقبلة بغية الربط بصورة مباشرة أكثر بين النتائج المقترحة في وثائق البرامج القطرية والنتائج المقترحة في الخطة الاستراتيجية، على نحو يعزز المساءلة.

٢٢١ - في إطار بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية، سيجري إنشاء آلية لربط نتائج الخطة الاستراتيجية ومؤشراتها بمقابلاتها على المستوى القطري للوصول إلى صيغة عالمية للإبلاغ بالنتائج المحققة.

الإدارة المسؤولة: إدارة البيانات والبحوث والسياسات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢٢٢ - في الفقرة ٨١، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تقوم، في الوقت المناسب، بتحديث بيان التقدم المحرز وحالة المؤشرات صوب تحقيق نتائج البرامج في نموذج تقييم النتائج.

٢٢٣ - ستراجع اليونيسيف المبادئ التوجيهية وتعززها استجابةً لهذه التوصية. وستشدد أيضا، في الوقت المناسب، إجراءات الرصد والرقابة الرامية للتحقق من استخدام نموذج تقييم النتائج.

الإدارة المسؤولة: فريق رصد النتائج الميدانية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢٢٤ - في الفقرة ٨٣، أوصى المجلس شعبة الإمدادات في اليونيسيف بأن تعمل مع المكاتب القطرية ونظرائها الحكوميين لتوسيع نطاق أنواع المنتجات التي تحظى بقبول مختلف البلدان تفاديا للحاجة إلى شراء منتجات من موردين محظورين.

٢٢٥ - تعمل اليونيسيف حاليا مع مكاتبها القطرية ونظرائها الحكوميين في سبيل توسيع نطاق أنواع المنتجات التي تقبلها البلدان من خلال النظر في النقاط التالية: (أ) إبداء الحكومات مبررات معقولة عندما تحظر توريد أنواع معينة من المنتجات؛ و (ب) إدراج ''نوع المنتج أو ما يوازيه في المواصفات'' أثناء عملية الشراء لإتاحة الفرصة لشراء أي نوع مماثل تتوافر فيه المواصفات المطلوبة؛ و (ج) تعديل الاشتراطات الوطنية المنصوص عليها في بعض العقود عندما يحين موعد استعراضها، من أجل توسيع نطاق المنتجات التي يمكن تسجيلها لكفالة فتح الباب أمام المزيد من المنتجات عالية الجودة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإمدادات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢٢٦ - في الفقرة ٨٧، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تقوم بتحليل سبب التأخيرات المسجلة في إغلاق الالتزامات المتعلقة بعقود محددة مع خبراء استشاريين ومؤسسات، وأن تطلب من المكاتب في الفترات المقبلة أن تراقب عن كثب حالة العقود وتنفيذها، وتُغلق في الوقت المناسب جميع الالتزامات التي لا تتطلب أنشطة أو معاملات إضافية.

٢٢٧ - ستعدّ اليونيسيف أدوات إبلاغ تتيح لمكاتبها رصد العقود المنتهية مع الخبراء الاستشاريين والمؤسسات تمهيدا لإغلاقها في الوقت المناسب.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإمدادات وشعبة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٢٢٨ - أوجز المجلس حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات مالية سابقة في مرفق تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.3، الفصل الثاني). وبالنسبة للتوصيات السبع التي اعتبرها المجلس ”قيد التنفيذ“، يلخص الجدول ١٥ الحالة العامة لتنفيذها حتى آب/أغسطس ٢٠١٤. وترد المعلومات عن التوصيات السابقة وفقاً للترتيب الذي وردت به في المرفق.

الجدول ١٥

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة السابقة التي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة	٢	-	١	١	١	-
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري	٢	-	-	٢	٢	-
شعبة الإمدادات	١	-	١	-	-	-
شعبة الموارد البشرية	١	-	١	-	-	-
شعبة السياسات والاستراتيجيات	١	-	-	١	١	-
المجموع	٧	-	٣	٤	٤	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	٤٣	٥٧		

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[١٢]

٢٢٩ - في الفقرة ٥٥، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تعزز رصدها لسياسات اللجان الوطنية المتعلقة بالاحتياطيات من أجل التحكم في ارتفاع مستويات الاحتياطيات وكفالة تخصيص أموال كافية لتمكين اليونيسيف من إنجاز ولاياتها.

٢٣٠ - عقدت اليونيسيف اجتماعات مع اللجان الوطنية التي تحتفظ بمستويات مرتفعة من الاحتياطيات للتناقش معها حول خفض تلك المستويات. وفي بعض الحالات، توصلت اليونيسيف لاتفاقات مع اللجان الوطنية من شأنها خفض مستويات الاحتياطي الذي تحتفظ به هذه اللجان وتحويل أموال منها إلى اليونيسيف. ويرجى أيضا الرجوع إلى تعليقات اليونيسيف الواردة أعلاه على التوصية التي أوردها المجلس في الفقرة ٢٨ من تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٣١ - في الفقرة ٥٩، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تواصل تعزيز مراقبة عمليات تحويل الموارد العادية إلى الموارد الأخرى التي تقوم بها اللجان الوطنية من أجل توفير أكبر قدر ممكن من الأموال غير المقيدة لليونيسيف.

٢٣٢ - ستستطيع اليونيسيف، من خلال التقارير الجديدة الخاصة بالإيرادات والنفقات، التي بدأت في استخدامها في عام ٢٠١٣، تحديد المبالغ المالية التي جمعتها اللجان الوطنية كموارد عادية ثم حولتها إلى موارد أخرى، مما سيتيح لها تحسين الرصد. وإضافة إلى ذلك، فإن اللجان الوطنية ستواصل استشارة اليونيسيف وطلب الإذن منها قبل تحويل أي قيمة مادية.

الإدارة المسؤولة: شعبة جمع الأموال والشراكات الخاصة
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

(١٢) A/68/5/Add.2، الفصل الثاني.

٢٣٣ - في الفقرة ٨٦، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تقوم بما يلي: (أ) تحليل معايير تحديد المستوى المناسب للوظائف التشغيلية في المكاتب القطرية؛ و (ب) رصد ومراقبة استخدام المكاتب القطرية للميزانية البرنامجية لتغطية النفقات التشغيلية غير المتصلة ببرامج أو مشاريع محددة.

٢٣٤ - يجري حاليا إعداد خطة عمل للاستجابة لهذه التوصية. وستشتمل الخطة على تحديد ورصد المستويات المطلوبة من الوظائف التشغيلية في المكاتب القطرية في العمليات المتتالية لإعداد الميزانية بالتزامن مع إنشاء المركز العالمي للخدمات المشتركة، المقرر إنشاؤه على مراحل تبدأ في عام ٢٠١٥. ولن يتسنى تحليل المستوى المناسب للوظائف التشغيلية في المكاتب القطرية إلا بعد اكتمال إنشاء المركز وتشغيله.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٧

٢٣٥ - في الفقرة ١٠٠، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تواصل تحسين آلية تقديم تقارير الأداء للمجلس التنفيذي عن طريق ربط استخدام موارد الميزانية المؤسسية بتحقيق النتائج المتوقعة.

٢٣٦ - ستُحسّن اليونيسيف كيفية الإبلاغ عن الأداء من خلال الامتثال لمقرر المجلس التنفيذي رقم ٢٠١٣/٢٠ (الفقرة ١٠) الذي يلزم اليونيسيف بالأمور الآتية: (أ) أن توفر المعلومات المالية الفعلية في شكل الخطة المتكاملة للموارد، وأن تقيّم الأداء في ضوء الميزانية المتكاملة في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي؛ و (ب) أن تقدم سنويا إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية خطة موارد متكاملة ومحدّثة ليوافق عليها، بعد استعراض التوقعات المالية التي تستند الخطة إليها. وتتوقع اليونيسيف أن تُنفّذ هذه التوصية تنفيذا كاملا بعد عرض تقرير الأداء على المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية في النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٣٧ - في الفقرة ١١١، كرر المجلس توصيته السابقة لليونيسيف بأن تواصل في المقر والمكاتب الإقليمية العمل مع جميع المكاتب القطرية على ضمان تنفيذ عمليات تقييم القدرات وأنشطة الضمان وفقا لإطار العمل الخاص بالتحويلات النقدية إلى الشركاء المنفذين.

٢٣٨ - يرجى الرجوع إلى تعليقات اليونيسيف الواردة في الفقرة ٢٠٥ أعلاه على التوصية التي أوردها المجلس في الفقرة ٤٠ من تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة السياسات والاستراتيجيات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢٣٩ - في الفقرة ١٣٧، أوصى المجلس اليونيسيف بأن تكفل قيام شعبة الإمدادات بما يلي: (أ) إعداد وتنفيذ خطة مراقبة نوعية المنتجات الصيدلية والتغذوية وإعداد التقرير الموجز في الوقت المناسب؛ و (ب) مواصلة رصد نتائج الاختبارات من خلال التقارير السنوية وإدراج تلك النتائج في رصد أداء الموردين للتأكد من أن المنتجات التي تستوفي المعايير المقبولة هي وحدها التي تقدم إلى العملاء.

٢٤٠ - صدر التقرير الموجز لخطة اختبار مراقبة نوعية المنتجات لعام ٢٠١٣ في آذار/مارس ٢٠١٤، وسيصدر مستقبلا في ربع السنة الأول. ومن أجل تعزيز رصد نتائج الاختبار، وضعت اليونيسيف إجراءات تتعلق بأخذ العينات من المنتجات الصيدلية والتغذوية واختبارها. واستحدثت اليونيسيف أيضا إجراءات تكفل إدراج نتائج اختبار المنتجات الصيدلية والتغذوية في السجلات المستخدمة لرصد أداء موردیها.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإمدادات
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٤١ - وفي الفقرة ١٤٢، قبلت اليونيسيف توصية المجلس بالتقيد بصرامة بالشروط الواردة في سياسة اليونيسيف المتعلقة باختيار الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد.

٢٤٢ - أدخلت اليونيسيف تعديلا على السياسة التي صدرت بشأنها التوصية وأعادت إصدارها بهدف تشديد القيود على التوريد من مصدر واحد. وأبلغت المكاتب أيضاً بشروط الاختيار التنافسي وأُعِدّ دليل بشأن تعيين الخبراء الاستشاريين. ونتيجة لذلك، فقد انخفض بشدة عدد العقود المبرمة مع مصدر واحد، ولم تُمنح مثل هذه العقود إلا في الحالات التي توافرت فيها مبررات جيدة التوثيق، وبما لا يتعارض مع السياسة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الموارد البشرية
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

سابعا - وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[١٣]

٢٤٣ - يوجز الجدول ١٦ حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية حتى آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ١٦
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة التخطيط المركزي للموارد	٢	-	٢	٢	-
دائرة الخدمات الإدارية	١	-	١	١	-
إدارة المالية	١	-	١	١	-
إدارة خدمات الرقابة الداخلية	١	-	١	١	-
مكتب لبنان الميداني	١	-	١	١	-
إدارة التخطيط	١	-	١	١	-
المجموع	٧	-	٧	٧	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	١٠٠		

(١٣) A/69/5/Add.4، الفصل الثاني.

٢٤٤ - يوجز الجدول ١٧ حالة تنفيذ جميع التوصيات حتى آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ١٧
حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تقبل	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
دائرة الخدمات الإدارية	٩	–	–	٩	٨	١
إدارة خدمات الرقابة الداخلية	٦	–	–	٦	٦	١
إدارة تخطيط موارد المؤسسة	٥	–	٣	٢	٢	–
إدارة الموارد البشرية	٤	–	٢	٢	٢	–
إدارة التخطيط	٤	–	–	٤	٤	–
دائرة التمويل الأصغر	٣	–	٢	١	١	–
إدارة المالية	٢	–	–	٢	٢	–
إدارة الشؤون القانونية	١	–	–	١	–	١
إدارة العلاقات الخارجية	١	–	–	١	–	١
إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية	١	–	–	١	١	–
مكتب لبنان الميداني	١	–	–	١	١	–
المجموع	٣٧	–	٧	٣٠	٢٧	٣
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٩	٨١		

٢٤٥ - في الفقرة ٢٤، كرر المجلس توصيته السابقة للأونروا بأن تضع ترتيبات محدّدة لتمويل التزامات نهاية الخدمة المستحقة عليها، وتعرضها على السلطات المختصة، بما فيها الجمعية العامة، للنظر فيها وإقرارها.

٢٤٦ - ينصب تركيز الأونروا على تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للاجئين الفلسطينيين في ظل بيئة عمليات محفوفة بالمصاعب. أما مسألة التزامات نهاية الخدمة وتوفير التمويل الكافي، فستناقشها مجالس الإدارة المعنية بهذه المسألة. ويتوقف تنفيذ تدابير دعم شاملة على تقديم المجتمع الدولي دعمه المالي بعد التوصل إلى حل دائم.

الإدارة المسؤولة: إدارة العلاقات الخارجية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مفتوح

٢٤٧ - في الفقرة ٣١، قبلت الأونروا توصيات المجلس التي تدعوها إلى القيام بما يلي: (أ) تحديد بعض متطلبات المعايير المحاسبية الدولية الأكثر أهمية في إعداد البيانات المالية، وتنظيم دورات تدريبية لصالح موظفي إدارة الشؤون المالية والإدارات الأخرى من أجل تعزيز الامتثال؛ و (ب) تحسين التنسيق بين إدارة الشؤون المالية والإدارات الأخرى أثناء إعداد البيانات المالية لكفالة موثوقية الإبلاغ وتمام الأرصدة المبلغ عنها.

٢٤٨ - بدأت الأونروا في تطبيق نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٢٠١٢. وخلال المرحلة التمهيدية لتطبيق هذا النظام التي استغرقت اثني عشر شهرا، أُختيرت المعايير المحددة التي تسري على عمل موظفي العمليات في إدارة الشؤون المالية وغيرها من الإدارات ذات الصلة ثم بدأ تطبيقها في وقت لاحق. وتقبل الأونروا باستخدام ما اكتسبته من دراية بمتطلبات هذه المعايير التي يحتاج الموظفون للإلمام بها، من أجل: (أ) إجراء تدريبات مفيدة لموظفي إدارة الشؤون المالية والإدارات الأخرى المعنية بهدف تعزيز الامتثال لمتطلبات تلك المعايير؛ و (ب) مواصلة تحسين التنسيق بين إدارة الشؤون المالية وجميع الإدارات المعنية أثناء إعداد البيانات المالية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢٤٩ - في الفقرة ٣٦، أوصى المجلس الأونروا بأن تضع سياسة عامة لمكافحة الغش وغيره من الممارسات الفاسدة ليسترشد بها موظفو الإدارة وباقي الموظفين في تحديد المسائل التي تنطوي على غش والإبلاغ عنها.

٢٥٠ - شرعت الأونروا في وضع استراتيجية لمكافحة الفساد، حيث تُجري الآن تقييما شاملا لمخاطر الغش والفساد. ويُلزم التعميم رقم ٢٠٠٧/٥، الصادر لعموم موظفي الأونروا، جميع الموظفين بالإبلاغ عن الغش والفساد وغيره من الأعمال غير المشروعة. وكما لاحظ

المجلس، تفرض الوكالة بالفعل على جميع الموظفين دورة أخلاقيات إلزامية عن طريق الاتصال الحاسوبي، وتشمل معلومات توعوية عن الغش والفساد وآليات الإبلاغ الملائمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٥١ - في الفقرة ٤٠، قبلت الأونروا توصية المجلس التي تدعوها إلى أن تُجري حصرا لتحديد الضوابط الداخلية الرئيسية التي تحكم إجراءات عملها وتجميعها في وثيقة واحدة، على أن تتضمن هذه الوثيقة إشارة إلى وثائق أخرى تعرض الإجراءات بصورة مفصلة.

٢٥٢ - ستعدّ الأونروا وثيقة توضح فيها الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالرقابة الداخلية فيما يخص العمليات الرئيسية التي تضطلع بها المنظمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٥٣ - في الفقرة ٤٣، قبلت الأونروا توصية المجلس التي تدعوها إلى القيام بما يلي: (أ) إعداد سياسة لإدارة المخاطر ترسم فيها معالم النهج الذي تستند إليه إدارة المخاطر وإجراءات تخفيفها، وتعميم هذه السياسة على موظفي الوكالة؛ و (ب) كفالة تقييم جميع المخاطر الهامة التي تشترك فيها مكاتب الأونروا الميدانية وتسجيلها في سجلات المخاطر في هذه المكاتب لكي يتسنى وضع إجراءات مشتركة للتصدي لهذه المخاطر.

٢٥٤ - ستستعرض الأونروا نُهُج إدارة المخاطر المعمول بها حاليا في الوكالة ثم تجمعها في وثيقة واحدة شاملة. وفي إطار عملية الاستعراض هذه، ستنظر الوكالة في نهج التعامل مع المخاطر العالية وتوثّقه.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٥٥ - في الفقرة ٤٨، قبلت الأونروا توصية المجلس التي يدعوها فيها إلى استعراض تقرير الخبير الاستشاري بشكل متعمق وتطبيق التوصيات المقترحة فيه لتحسين عمليات برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر دون الإخلال بمهمتها الأساسية وهي مساعدة اللاجئين الفلسطينيين على تسخير طاقاتهم القصوى في تحقيق التنمية البشرية.

٢٥٦ - على أساس التشاور مع المسؤولين عن تقديم خدمات الإغاثة والدعم على الصعيد الميداني (في مكاتب الأردن ولبنان والضفة الغربية)، اعتُمدت توصيات خاصة بكل مكتب ميداني، مثل تجميد العمل بآلية الإقراض الحالية في مكتب الأردن الميداني واستحداث أدوات إقراض بديلة، وإنشاء نظام لتتبع القروض ونظام للمعلومات الإدارية في مكتب لبنان الميداني. وفيما يتعلق بتوصيات الخبير الاستشاري المحددة الرامية لتحسين أداء برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر، تُوالي المكاتب الميدانية اتخاذ إجراءات لتنفيذ هذه التوصيات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٥٧ - في الفقرة ٥٣، أوصى المجلس الأونروا بالقيام بما يلي: (أ) الإسراع بتنفيذ منظومة برمجيات جديدة لإدارة عمليات ورش المركبات وحفظ سجلاتها؛ و (ب) تعزيز إنفاذ الضوابط التشغيلية المتاحة في ورش المركبات، بما في ذلك حفظ السجلات على النحو الواجب واستكمال استمارات تسجيل التصليحات.

٢٥٨ - ومن المقرر بدء تشغيل البرنامج الحاسوبي الموصى به بنهاية عام ٢٠١٤، وسيُصدِر هذا البرنامج استمارات تسجيل للمركبات لضمان دقة حفظ السجلات وتحميل كل مركبة كافة تكاليف خدمات الإصلاح أو الصيانة التي تلقتها.

الإدارة المسؤولة: دائرة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٥٩ - في الفقرة ٥٨، قبلت الأونروا توصية المجلس التي يدعوها فيها إلى الإسراع بإنجاز عملية التقييم وتسوية الرصيدين الافتتاحي والختامي وفقا لنتائجها، من أجل تحقيق الامتثال للمعيار ١٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٢٦٠ - تعكف الأونروا حاليا على وضع سياسات وإجراءات ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالسلع، سواء أُدرجت في قوائم الجرد أم لم تُدرج فيها، بما يتماشى مع نظام التخطيط المركزي للموارد التي سيبدأ تطبيقه في ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: دائرة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢٦١ - في الفقرة ٦٣، قبلت الأونروا توصية المجلس التي يدعوها فيها إلى القيام بما يلي: (أ) إدراج الأصناف التي ستُشترى من الأموال المخصصة للمشاريع أثناء إعدادها لخطط المشتريات لكي تستفيد من وفورات الحجم؛ و (ب) إشراك رئيس شعبة المشتريات واللوجستيات وموظفي اللوجستيات والمشتريات بالمكاتب الميدانية في تخطيط المشتريات على مستوى المشاريع، سواء في المقر أو في المكاتب الميدانية، لاستقاء المعلومات المطلوبة لإعداد كل خطة مشتريات.

٢٦٢ - تقبل الأونروا الجزء (أ) من هذه التوصية وستنفذه عندما يكون هناك توافق بين الأصناف وتوقيت الاحتياج إليها، وتكون اعتمادات هذه المشاريع متوفرة. وتقبل الأونروا أيضا الجزء (ب) من التوصية لكن بشرط أن يُلاحظ أن إعداد خطط المشاريع لا يتزامن دائما مع إعداد خطط الشراء السنوية. ورغم أن الأونروا دأبت على مراعاة احتياجات المشاريع خلال دورات التخطيط العادية فإنها تخشى أن يكون من الصعب تحديد استجابة سهلة التعريف تسمح للوكالة بأن تقول إنها نفذت التوصية بالكامل.

الإدارة المسؤولة: دائرة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مفتوح

٢٦٣ - في الفقرة ٦٦، قبلت الأونروا توصية المجلس التي تدعوها إلى القيام بما يلي: (أ) وضع وتنفيذ منهجية ونموذج موحدين لتخطيط المشتريات لتحقيق الاتساق بين التعهدات التي تنفذها الإدارات التابعة للمقر والمكاتب الميدانية والمشاريع؛ و (ب) ضمان إخضاع خطط الشراء لمراجعة شاملة والاتفاق بشأنها بين الإدارات المعنية ومديري المشاريع وشعبة المشتريات واللوجستيات للتأكد من كفاية محتوياتها قبل تنفيذها.

٢٦٤ - تعمل الأونروا حاليا على تنفيذ هذه التوصية.

الإدارة المسؤولة: دائرة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٢٦٥ - في الفقرة ٧١، قبلت الأونروا توصية المجلس التي يدعوها فيها إلى القيام بما يلي: (أ) تعزيز الامتثال لدليل المشتريات وعدم اللجوء إلى الاعتماد بأثر رجعي سوى في حالات الضرورة الحتمية، وتوثيق العوامل التي استوجبت اعتماد أوامر التغيير بأثر رجعي توثيقا واضحا؛ و (ب) الاضطلاع بعمليات مسح وتصميم مفصلة لمواقع التشييد وكفالة خضوع تقارير المسح لاستعراض متعمق لتفادي التغييرات غير الضرورية؛ و (ج) تحسين عملية استعراض المحتويات في كافة جداول الكميات، والتأكد من إدراج جميع الأصناف اللازمة لكل مشروع إنشائي قبل اعتماده.

٢٦٦ - تجدر الإشارة إلى أن طلبات الاعتماد بأثر رجعي لا ترد إلا نادرا جدا. ولا ترد تلك الطلبات عادة إلا في الحالات التي يكون فيها الشراء قد تم بموجب صلاحيات الشراء العاجل أو الطارئ المنصوص عليها في دليل مشتريات الأونروا. وحتى في تلك الحالات، يتعين على مدير المكتب الميداني أو رئيس شعبة المشتريات واللوجستيات أن يقدم إيضاحات بشأن الظروف التي دفعته لاستخدام هذه الصلاحيات. أما الحالات النادرة التي تقدم فيها طلبات اعتماد بأثر رجعي في ظروف غير طارئة أو عاجلة، فإن كل طلب يخضع للتقييم على حدة. وهذه العملية مستمرة، لذا فإن الأونروا تطلب إلى المجلس النظر في إغلاق هذه التوصية.

الإدارة المسؤولة: دائرة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مفتوح

٢٦٧ - في الفقرة ٧٥، أوصى المجلس أن تقوم الأونروا بما يلي: (أ) تحسين التنسيق بين إدارة المشتريات والمستخدمين في المكاتب الميدانية لكفالة تحديد جميع الاحتياجات المتعلقة بالمشتريات وإبلاغ شعبة المشتريات واللوجستيات بالمقر في الوقت المناسب من أجل تفادي تقصير مدة المناقصات بدون داعٍ؛ (ب) وإجراء استعراضات منتظمة لمهل الإنجاز وأرصدة المخزونات لتجنّب طلبات الشراء في حالات الطوارئ؛ (ج) واستعراض أسباب الإعفاء من أجل ضمان توافقها مع الممارسات الجيدة الحالية.

٢٦٨ - سيساعد الإنجاز الآلي للعمليات في النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة على التقليل إلى أدنى حد من المسائل التي أشار إليها المجلس. وعلى وجه الخصوص، فمقارنة بنظام اللوجستيات الحالي الذي يعتمد إلى حد كبير على الإجراءات الورقية ويؤدي بالتالي حتماً للتأخير في إدخال البيانات، ستفضي الاستعانة بالنظام الآلي إلى تعزيز قدرة الوكالة إلى حد كبير على تخطيط احتياجاتها بشكل مفصل استنادا إلى بيانات حديثة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٦٩ - في الفقرة ٨١، وافقت الأونروا على توصية المجلس التي يدعوها فيها إلى القيام بما يلي: (أ) إنشاء لجنة تقييم رسمية من أجل تعزيز الشفافية والموضوعية والإنصاف في عملية تقييم العطاءات؛ (ب) ووضع نموذج موحد للإفصاح عن تضارب المصالح ليلتزم به أعضاء لجان التقييم؛ (ج) وإعداد وتوثيق خطابات التعيين الرسمية لأعضاء لجان التقييم.

٢٧٠ - سيصدر بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تعديل لدليل المشتريات يتضمن التغييرات التي أوصى بها المجلس.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٧١ - في الفقرة ٨٥، وافقت الأونروا على توصية المجلس التي يدعوها فيها إلى توضيح الموارد المالية المطلوبة لكل هدف استراتيجي في الخطط التنفيذية في المقر والمكاتب الميدانية بغية إتاحة التقييم الفعال للنتائج.

٢٧٢ - الأونروا بصدد وضع إطار للتخطيط من أجل استكمال استراتيجيتها الجديدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٦

٢٧٣ - في الفقرة ٨٩، أوصى المجلس الأونروا بأن تُدرج الهدف المتعلق بالحوكمة الداخلية والدعم في استراتيجيتها المتوسطة الأجل للفترة المقبلة ٢٠١٦-٢٠٢١ لضمان اتساقها مع الخطط التنفيذية للمقر والمكاتب الميدانية ومع ميزانية فترة السنتين.

٢٧٤ - ستتضمن الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ إطارَ نتائج منقحاً يشمل عنصرا للفعالية الإدارية.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٤

٢٧٥ - في الفقرة ٩٣، أوصى المجلس الأونروا بالقيام بما يلي: (أ) إنشاء آلية لتجميع كافة الوثائق الهامة الخاصة بالمشاريع وتحميلها على الشبكة الداخلية بوتيرة منتظمة؛ (ب) ومراجعة دليل عمليات المشاريع وكفالة الدقة في تحديد موظف المشاريع المسؤول عن تجميع كل وثائق المشاريع وحفظها في مكان واحد.

٢٧٦ - يجري تحميل الوثائق ذات الصلة بإدارة المشاريع على صفحة إدارة التخطيط في الشبكة الداخلية. أما الوثائق المرتبطة تحديدا باتفاقات المنح، فتُحمّل على قاعدة البيانات الخاصة بإدارة العلاقات الخارجية والاتصالات ويمكن لجميع الموظفين المعنيين تصفحّها. ويجري تحديث دليل عمليات المشاريع لكي يعكس، ضمن جملة أمور، بيئة ما بعد تطبيق نظام التخطيط المركزي للموارد.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٧٧ - في الفقرة ٩٧، وافقت الأونروا على توصية المجلس بالقيام بما يلي: (أ) رصد الاتجاهات الحالية فيما يتعلق باسترداد تكاليف دعم البرامج وضمان أن يتمشى المبلغ المحمّل مع المعدل القياسي المعتمد؛ (ب) وكفالة أن يحظى أي انحراف عن المعدل القياسي المتعلق بموافقة الجهات المانحة، وأن يعتمده مدير الشؤون المالية استنادا إلى مبرر وجيه وموثق.

٢٧٨- ترهن أي انحرافات استثنائية عن المعدل القياسي لتكاليف دعم البرامج، من قبيل تلك التي تطلبها جهات مانحة محددة من أجل مشروع مخيم نهر البارد للاجئين، بموافقة مدير الشؤون المالية استنادا إلى المبررات الخطية التي تقدمها إدارة العلاقات الخارجية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٢٧٩ - في الفقرة ١٠٢، وافقت الأونروا على توصيات المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) التعجيل بتعيين مدير مشروع لمخيم نهر البارد للاجئين؛ (ب) وضمان تقديم التصميمات وجميع متطلبات المشروع إلى المديرية العامة للتنظيم المدني في لبنان في الوقت المناسب للحصول على تصريح لتجنب المزيد من التأخير وتجاوز التكاليف في المستقبل.

٢٨٠ - لقد تم استقدام مدير مشروع مخيم نهر البارد للاجئين. وعُقدت أيضا اجتماعات أولية مع الخبير الاستشاري الذي يعمل باسم الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بهذه المسألة. ويكون تقديم الوثائق إلى الإدارة العامة للتخطيط الحضري في لبنان تبعا لإتمام عملية للتأكد والتصميم الأولي، وذلك تمشيا مع الممارسة المعمول بها للتصميم القائم على المشاركة. وبالنظر إلى طبيعة المشاركة المجتمعية، فمن المتوقع أن يكتمل هذا المشروع خلال الأشهر الستة المقبلة، وأن تقدم الوثائق ذات الصلة إلى الإدارة العامة للتخطيط الحضري ضمن هذا الإطار الزمني.

الإدارة المسؤولة: مكتب لبنان الميداني
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٨١ - في الفقرة ١٠٨، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) إنشاء لجان توجيهية لمشاريع التشييد وفقاً لما يقتضيه حاليا دليل عمليات المشاريع ريثما يصدر الدليل المنقح؛ (ب) واستعراض دليل عمليات المشاريع وتوفير إرشادات واضحة بشأن إنشاء لجان توجيهية للمشاريع بما في ذلك ما يتعلق بتشكيل اللجان وبشأن الأدوار والمسؤوليات المنوطة بأعضائها وتقديم توجيهات بشأن نوعية المشاريع التي تحتاج إلى لجان توجيهية.

٢٨٢ - يجري حاليا تحديث دليل عمليات المشروع، وترتبط عملية التحديث بتنفيذ النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، المقرر حاليا الانتهاء منه في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٨٣ - في الفقرة ١١٢، أوصى المجلس بأن تقوم الأونروا بما يلي: (أ) كفالة إدراج إثبات حضور الموظفين الدورات التعريفية في ملفاتهم الشخصية؛ (ب) والنظر في تخصيص أموال لتغطية تكاليف الدورات التعريفية في ميزانية فترة السنتين المقبلة؛ (ج) والنظر في إيجاد أساليب بديلة، غير التدريب داخل غرف التدريس (مثل التعلم الإلكتروني)، لتنظيم الدورات التعريفية بتكلفة أقل عند وجود قيود على الميزانية.

٢٨٤ - تستند هذه التوصية إلى الملاحظات التي أُبديت في إطار مراجعة الحسابات في المكتب الميداني في لبنان. ولقد نُظمت دورات تعريفية، وسُجلت المشاركة فيها لدى المكاتب الميدانية في غزة والضفة الغربية والأردن، ولدى المقر. ويعمل المكتب الميداني في لبنان حاليا على استكشاف أساليب بديلة لتقديم الدورات التعريفية. وفي المكتب الميداني في الجمهورية العربية السورية، يجري التركيز حاليا على التدريب في مجالي السلامة والأمن في ضوء الأزمة السائدة، وسيجري استكشاف خيارات تقديم الدورات التعريفية عندما تسمح الظروف التشغيلية على أرض الواقع بذلك.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٨٥ - في الفقرة ١١٧، أوصى المجلس بأن تدمج الأونروا في عملية تقييم الأداء الاحتياجات التدريبية المحددة للموظفين بغية تقليل التكاليف إلى أدنى حد.

٢٨٦ - يقتضي النظام الإلكتروني الجديد لتقييم الأداء أن يقوم المديرون بمناقشة احتياجات التعلم مع موظفيهم. وستكون مناقشة الاحتياجات التعليمية وتلبيتها من الأولويات الأساسية لأداء الوظائف، تمشيا مع قيود الميزانية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ وأولويات الإصلاحات البرنامجية والمؤسسية.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٢٨٧ - في الفقرة ١٢١، أوصى المجلس الأونروا باستعراض جدول ملاك الموظفين من خلال إجراء تقييمات مفصلة بهدف إلغاء الوظائف الزائدة عن الحاجة وتحديد الوظائف الأساسية الشاغرة التي يجب ملؤها في الوقت المناسب من أجل تعزيز تقديم الخدمات للاجئين.

٢٨٨ - تستعرض الأونروا مواردها من الموظفين بانتظام. ولقد أُجري استعراضٌ للموظفين الدوليين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ من أجل ضمان تخصيص الموارد الشحيحة للأونروا من الموظفين على الوجه الأمثل، وحدد الاستعراض ثلاث وظائف لنقلها. ويجري خلال العملية السنوية الرامية إلى تشكيل الصفوف الدراسية استعراض تخصيص موظفي التعليم بصورة منتظمة (يصنف ثلثا موظفي الأونروا ضمن هذه الفئة من الموظفين). وتجرى استعراضات منتظمة لملاك الموظفين في الإدارات الأخرى حسب الاقتضاء. ويمكن أن يكون طول فترة شغور الوظائف على النحو المشار إليه مضللا، بالنظر إلى أن وظائف ملاك الموظفين ليست جميعها ممولة بالفعل. وعلاوة على ذلك، فإن الواقع العملي في المكاتب الميدانية، مثلما هو الحال في الجمهورية العربية السورية، لا يسمح بملء الوظائف الشاغرة رغم استمرار الحاجة إليها على المدى الطويل ولا يمكن إلغاؤها.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٨٩ - في الفقرة ١٢٦، وافقت الأونروا على توصية المجلس بالتعجيل بالمبادرات المقررة الرامية إلى الحد من الوقت الذي تستغرقه عملية استقدام الموظفين، وتعزيز تقديم الخدمات إلى اللاجئين في الوقت المناسب.

٢٩٠ - تستند هذه التوصية إلى الملاحظات الصادرة عن المجلس في المكتب الميداني في لبنان. وقد اضطلع المكتب الميداني في لبنان بالمبادرات التالية بالفعل: (أ) إعداد خطة سنوية لاستقدام الموظفين؛ (ب) وتقديم معلومات أسبوعية مستكملة للإدارات؛ (ج) وعقد اجتماعات منتظمة مع الإدارات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الموارد البشرية
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٩١ - في الفقرة ١٣٠، أوصى المجلس بأن تتابع الأونروا عن كثب مع المكتب التنفيذي للأمين العام والجهة المقدمة لخدمات الكهرباء مسألة إيجاد حل دائم لتسوية فواتير الكهرباء من أجل تجنب إمكانية انقطاع الطاقة في مخيمات اللاجئين.

٢٩٢ - تتصل هذه التوصية بالوضع العام للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وليست الأونروا مسؤولة عن دفع أي ديون فردية يتكبّدها اللاجئون الفلسطينيون، بما في ذلك فواتير الكهرباء، سواء داخل المخيمات أو خارجها. فهذه مسألة سيتم تسويتها بالوسائل السياسية لا القانونية، والأونروا بصدد التنسيق مع السلطات المختصة في هذا الشأن.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون القانونية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

٢٩٣ - في الفقرة ١٣٤، وافقت الأونروا على توصية المجلس بوضع خطة طوارئ لدعم النظام الحالي للتخطيط المركزي للموارد في حالة حصول المزيد من التأخر في تنفيذ النظام الجديد.

٢٩٤ - تتفاوض الأونروا مع مقدمي الخدمات الحاليين لكفالة دعم النظام القائم لحين إنهاء العمل به. وستغطي هذه الخدمة أيضا أي تأخيرات إضافية في تاريخ بدء تشغيل النظام الجديد.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط المركزي للموارد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٢٩٥ - في الفقرة ١٣٧، وافقت الأونروا على توصية المجلس بتخصيص وقت كاف لتمكين موظفي تكنولوجيا المعلومات الداخليين من توفير الدعم لإقفال الحسابات شهريا وإعداد البيانات المالية السنوية وغيرها من التقارير الإدارية.

٢٩٦ - لقد جرى تخصيص وقت كاف وفقاً لتوصية المجلس.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط المركزي للموارد
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٩٧ - في الفقرة ١٤٣، أوصى المجلس بأن تقوم الأونروا بما يلي: (أ) تعزيز الاتصال في ما بين الجهات المعنية داخل إدارة المشروع لتسريع عملية صنع القرار على صعيد مجلس الجهات الراعية للمشروع وتجنب المزيد من حالات التأخر؛ (ب) وإعادة التأكيد، من خلال الهيكل الإداري للمشروع، على ضرورة تحقيق المستوى المنصوص عليه في ميثاق المشروع فيما يتعلق بإعادة استخدام مكونات نظام ''**WINGS II**'' المطبق في برنامج الأغذية العالمي.

٢٩٨ - يعقد فريق إدارة المشروع اجتماعات شهرية من أجل اتخاذ القرارات. ويجري توزيع التقارير المرحلية التي تُعدّ مرة كل أسبوعين، وتُعقد اجتماعات دورية مع الجهات المعنية الرئيسية من أجل ضمان اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. وتم تفعيل عملية لمراقبة التغيير،

معززة بأداة برامجية حاسوبية، بغرض تعزيز مراقبة التغيير وإتاحة إعادة استخدام نظام WINGS II التابع لبرنامج الأغذية العالمي.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط المركزي للموارد
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٢٩٩ - في الفقرة ١٤٩، أوصى المجلس بأن تقوم الأونروا بما يلي: (أ) كفالة عقد اجتماعات مجلس الجهات الراعية للمشروع بصفة منتظمة من أجل الرصد السليم للتقدم المحرز في تنفيذ المشروع؛ (ب) واستعراض سجل مخاطر المشروع بحيث يشمل المخاطر الرئيسية وتحديد عوامل التخفيف من المخاطر بغية الإدارة الفعالة للمشروع.

٣٠٠ - المخاطر الرئيسية مدرجةٌ في سجل المخاطر، كما أن مجلس الجهات الراعية للمشروع يعقد اجتماعاته بصفة منتظمة.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط المركزي للموارد
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٠١ - في الفقرة ١٥٥، وافقت الأونروا على توصية المجلس بوضع خطة لتحقيق فوائد من المشروع المركزي لتخطيط الموارد ودمجها في الخطة الرئيسية للمشروع من أجل كفالة الرصد الفعال للفوائد وتحقيقها.

٣٠٢ - تم إعداد نسخة جديدة من خطة المشروع تتضمن التفاصيل المطلوبة. وسيجري تحديث الخطة أيضا بصورة دورية.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط المركزي للموارد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٠٣ - في الفقرة ١٥٩، أوصى المجلس بأن تقوم الأونروا بما يلي: (أ) إنفاذ الامتثال للتوجيه التقني رقم ٧ عن طريق التحديث المنتظم لخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث بحيث تتضمن أي تغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) والتعجيل باستكمال التوجيه الخاص بإجراءات التخزين الاحتياطي للبيانات وتحديث خطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على نحو يعكس التغيرات في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٣٠٤ - لقد تأخر تحديث التوجيهات المتعلقة بإجراءات التخزين الاحتياطي للبيانات بسبب الصعوبات التشغيلية التي نشأت أثناء تنفيذ التكنولوجيا الجديدة. وسيُنجز بحلول نهاية عام ٢٠١٤ تحديث كل من التوجيهات المتعلقة بالتخزين الاحتياطي للبيانات وخطة استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٠٥ - في الفقرة ١٦٤، وافقت الأونروا على توصية المجلس بالقيام بما يلي: (أ) وضع إجراءات ملائمة لمسح المعلومات الواردة في معدّات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع مراعاة حساسية المعلومات التي يجري تسليمها إلى السلطات المخوّلة التصرف في هذه المعدّات؛ (ب) ووضع مبادئ توجيهية أمنية تستند إلى الممارسات الجيدة من أجل حماية ما تحويه الأجهزة المحمولة من معلومات هامة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٠٦ - في الفقرة ١٧٠، أوصى المجلس الأونروا بما يلي: (أ) أن تقوم، من خلال المديرين الميدانيين ومديري الإدارات التابعين لها، بكفالة تسجيل حالات التحقيق في نظام إدارة الملفات، وذلك على نحو دقيق وفي الوقت المناسب؛ (ب) أن تقوم بتوظيف المزيد من المحققين المختصين الذين يرفعون تقاريرهم مباشرة إلى شعبة التحقيقات في إدارة

خدمات الرقابة الداخلية، ويتولّون الإشراف على الموظفين المشاركين في التحقيقات التي تُجرى في المكاتب الميدانية.

٣٠٧ - ستستحدث الأونروا آليةً للتأكد من إنجاز نظام إدارة الملفات في الوقت المناسب، ومن اكتمال البيانات ودقتها. وفيما يتعلق بالمحققين المختصين الإضافيين، شرعت إدارة خدمات الرقابة الداخلية في إجراءات استقدام اثنين من المحققين المختصين في عام ٢٠١٤ من أجل تعزيز الدعم الذي تقدمه إلى التحقيقات المنجزة ميدانيا. ووفقا للتوجيه التنظيمي الصادر عن إدارة خدمات الرقابة الداخلية، سيقدم المحققون المشورة الفنية والتوجيه والتدريب إلى الموظفين الميدانيين الذين سيضطلعون بالتحقيقات تحت إشراف المديرين الميدانيين. وسيكون مدى إمكانية مشاركة هؤلاء المحققين بشكل مباشر في الإشراف على الموظفين الميدانيين الذين يقومون بإجراء التحقيقات متوقفا على طبيعة القضية قيد التحقيق، وسوف يتم مناقشة هذا الأمر والاتفاق عليه فيما بين إدارة خدمات الرقابة الداخلية والمدير الميداني المعني. وسيجري تقييم الحاجة إلى المزيد من المحققين بشكل منتظم من خلال خطة العمل السنوية لإدارة خدمات الرقابة الداخلية.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٠٨ - في الفقرة ١٧٤، وافقت الأونروا على توصيات المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) التعجيل بوضع الصيغة النهائية لإطار التقييم الرامي إلى توجيه ودعم مهام التقييم داخل الأونروا؛ (ب) واستعراض الممارسة الحالية المتمثلة في معالجة أنشطة التقييم في إدارات المقر والمكاتب الميدانية على أساس مخصص بهدف تحسين وظيفة التقييم.

٣٠٩ - يجري أخذ هذه التوصية في الحسبان ضمن هيكل التقييم الذي يجري وضعه.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣١٠ - في الفقرة ١٨٠، أوصى المجلس بأن تعزز الأونروا نظام الرقابة الداخلية من خلال الإسراع في تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات بشأن المخاطر العالية.

٣١١ - في إطار عمليات متابعة توصيات مراجعة الحسابات التي تجريها إدارة خدمات الرقابة الداخلية بشكل نصف سنوي، ستواصل تركيز انتباه الإدارة على تناول التوصيات العالية الخطورة التي لم يبت فيها.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣١٢ - في الفقرة ١٨٥، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن تقوم إدارة التمويل البالغ الصغر التابعة لها بما يلي: (أ) تحسين الضوابط عن طريق إنشاء عملية لتقديم طلبات القروض عبر شبكة الإنترنت ضمن نظام أومني (**OMNI**) الجديد في عام ٢٠١٤؛ (ب) والمراقبة الدقيقة لأنشطة أمناء الصناديق، وإصدار التوجيهات إلى فريق العمليات لكي يتقيد تقيدا تاما بالإجراءات التشغيلية ويعتمد إجراءات متابعة صحيحة مع العملاء المتأخرين في الدفع.

٣١٣ - لقد اكتملت العملية المتعلقة بتقديم الطلبات عبر الإنترنت بالفعل، وهي الآن جزء من إجراءات تقديم طلبات الحصول على القروض. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تحديث دليل الإجراءات، وتم تدريب الموظفين على الإجراءات الصحيحة، وتم تعزيز الرقابة على الفروع من أجل كفالة الامتثال للضوابط.

الإدارة المسؤولة: إدارة التمويل البالغ الصغر
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣١٤ - في الفقرة ١٨٨، أوصى المجلس بأن تقوم إدارة التمويل البالغ الصغر التابعة للأونروا بإجراء التعديلات المناسبة على القيود في عام ٢٠١٤ لمطابقة الأرصدة الواردة في السجل مع الدفتر الأستاذ بحسب الفئة، وبإدراج نماذج أصول ثابتة في النظام

الجديد للتخطيط المركزي للموارد للمحافظة على الصلة بين سجل الأصول والدفتر الأستاذ العام.

٣١٥ - ذلك ما يجري القيام به فصليا في إطار نظام الإدارة المالية الحالي. وبفضل النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد المقرر بدء تطبيقه عام ٢٠١٥، سيتاح لإدارة التمويل البالغ الصغر إمكانية الوصول المباشر إلى وحدة الأصول الثابتة، ولن تضطر بعد ذلك إلى إجراء تعديلات على القيودات.

الإدارة المسؤولة: إدارة التمويل البالغ الصغر
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٣١٦ - في الفقرة ١٩٢، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن تقوم إدارة التمويل البالغ الصغر التابعة لها بوضع سياسة وإجراء رسميين لنقل الملفات المصدَّرة من نظام أومني ليتم تحميلها على نظام رامكو، وأن تضع نظاما موحدا للتسميات لجميع موارد تكنولوجيا المعلومات في الأونروا، بما في ذلك الشبكة، وتطبيقات نظام أومني.

٣١٧ - يجري حاليا تنفيذ هذه التوصية باستخدام ملف يعمل بمثابة وصلة بينية يتم تحميله على نظام رامكو كل شهر، ثم يتم توفيق جميع حسابات القروض بين النظامين. وسوف تُجرى تحسينات إضافية بهذا الشأن بمجرد أن يبدأ تشغيل النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد.

الإدارة المسؤولة: إدارة التمويل البالغ الصغر
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٣١٨ - قدم مجلس مراجعي الحسابات، في المرفق الأول لتقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.4، الفصل الثاني)، موجزا لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات مالية سابقة. ويلخص الجدول ١٨ الحالة العامة حتى آب/أغسطس

٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات البالغ عددها ١٣ توصية التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ'' و/أو ''لم تُنفذ''. وتَرِد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق الأول.

الجدول ١٨

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتئي في المرفق الأول من تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	لم تُقبل	نُفذت	قيد التنفيذ	حدد لها تاريخ مستهدف	لم يحدد لها تاريخ مستهدف
إدارة الخدمات الإدارية	٧	–	–	٧	٧	–
إدارة العلاقات الخارجية	١	–	–	١	–	١
إدارة البنية التحتية وتحسين المخيمات	١	–	–	١	١	–
إدارة الرقابة الداخلية	١	–	–	١	١	–
إدارة الشؤون القانونية	١	–	–	١	١	–
إدارة التمويل البالغ الصغر	١	–	–	١	١	–
إدارة التخطيط	١	–	–	١	–	–
المجموع	١٣	–	–	١٣	١٢	١
النسبة المئوية	١٠٠	–	–	١٠٠		

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[١٤]

٣١٩ - في الفقرة ٨٢، وافقت الأونروا على توصية المجلس القاضية بما يلي: (أ) إتاحة مهلة زمنية كافية لتقديم العطاءات وفقا لأحكام دليل المشتريات؛ (ب) وإيضاح ما يشكّل ''سبباً وجيهاً''؛ (ج) وإصدار تعليمات للمكاتب الميدانية بتخطيط المشتريات بشكل ملائم.

٣٢٠ - تمتثل العطاءات للتوجيهات المنقحة الواردة في دليل المشتريات بخصوص أوقات التقديم، إلا في حالات نادرة، ويجري توثيق أسباب الخروج عنها بشكل كاف. وجرى النظر في إدخال تنقيحات على البند المتعلق بعبارة ''سبب وجيه'' لتقصير مدد فتح باب العطاءات، وتقرر تعزيز ما يلزم تقديمه من وثائق لتأييد قرار رئيس شعبة المشتريات واللوجستيات،

(١٤) A/67/5/Add.3، الفصل الثاني.

وذلك لأغراض مراجعة الحسابات. ويتم التخطيط للمشتريات وفقا لأحكام دليل المشتريات المستكمل. وكثفت الإدارة من عمليات الاستعراض لكفالة توثيق الأسباب التي لها ما يبررها في أي حالة من حالات تقصير مدة فتح باب العطاءات.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٢١ - في الفقرة ١١٨، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن تنقح دليل التوريد لتصحيح أوجُه عدم الاتساق في الإجراءات التي تتبعها مكاتبها الميدانية عند صرف المخزون، وأن تسد الثغرات التي تعتري عمليات الصرف من المخزون.

٣٢٢ - ستنتقل الأونروا إلى نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد في عام ٢٠١٥، سوف يتيح تصحيح انعدام الاتساق في إجراءات التوريد من جانب مختلف المكاتب الميدانية نظرا لأن هذا النظام سيدعم مركزيا جميع المعاملات المتعلقة بإدارة المخزون.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٣٢٣ - في الفقرة ١٥٨، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن تقوم بما يلي: (أ) وضع تعريف واضح للمسؤولية عن اختبار الخطة وعن بدء التعامل مع الأعمال المتراكمة في سياق خطة الوكالة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث؛ (ب) وإعداد الصيغة النهائية للخطة المذكورة وإقرارها؛ (ج) وإرساء خطة لاستمرارية الأعمال وإقرارها.

٣٢٤ - يجري في الوقت الراهن نشر تكنولوجيا جديدة للتخزين الاحتياطي وخطة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث لمركز بيانات المؤسسة في المقر. وقد تأخر النشر في المكتب الميداني في الجمهورية العربية السورية بسبب الحالة السائدة على الصعيدين السياسي والأمني.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٢٥ - في الفقرة ١٧٨، أوصى المجلس بأن تضع الأونروا تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية ضمن أولوياتها، مع التركيز على المجالات ذات المخاطر العالية التي حددتها عملية المراجعة الداخلية.

٣٢٦ - تم إعداد إجراءات تشغيل موحدة لمتابعة توصيات مراجعة الحسابات، ومن المتوقع الانتهاء منها بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: إدارة خدمات الرقابة الداخلية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[١٥]

٣٢٧ - في الفقرة ٤١، كرر المجلس توصيته السابقة الداعية إلى أن ترسي الأونروا استراتيجية للتمويل لكي يتسنى لها الوفاء بجميع الالتزامات الواقعة على كاهلها والمتعلقة بنهاية خدمة الموظفين.

٣٢٨ - نظرا لأن تسوية التزامات نهاية الخدمة ترتبط بحل مسألة اللاجئين الفلسطينيين وبولاية الأونروا، فإنها ترهن بقرار الجمعية العامة التي تحدد ولاية الأونروا.

الإدارة المسؤولة: إدارة العلاقات الخارجية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مستمر

(١٥) A/68/5/Add.3، الفصل الثاني.

٣٢٩ - في الفقرة ٦٢، أوصى المجلس بأن تضع الأونروا آليةً واضحة لرصد أداء المورّدين خلال فترة التعاقد. وسيكفل ذلك الامتثال للأنظمة ويطمئن الإدارة إلى أن سوء أداء الموردين أمرٌ يتم التصدي له.

٣٣٠ - يجري تنفيذ هذه التوصية في سياق التطبيق المستمر للنظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عليا
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٣٣١ - في الفقرة ٦٧، أوصى المجلس بأن تواصل الأونروا استعراض عملية منح الإعفاءات، وأن تذكِّر الموظفين بضرورة التأكد من امتثالهم للشروط الواردة في دليل المشتريات.

٣٣٢ - لقد جرى تحديث عملية منح الإعفاءات في النسخة ٢ من دليل المشتريات، بالتوازي مع إعداد نموذج منقح للإعفاءات. ومن المقرر إدخال مزيد من التحسينات على السياسات وعلى النموذج في النسخة ٣ من دليل المشتريات المقرر أن تصدر بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وتم التعاقد مع خبير استشاري لاستعراض دليل المشتريات الحالي واستكماله.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٣٣ - في الفقرة ٧٢، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن: (أ) تواصل تعبئة الموارد لئلا يزداد تدهور المباني ذات الحالة السيئة؛ (ب) وأن تُعدّ خطة شاملة لإدارة الأصول على المدى الطويل تعتمدها لمبانيها التي تحتاج إلى إصلاح، على نحو ما ورد في تقرير التقييم؛ (ج) وأن تضع سياسة لإصلاح الأصول وصيانتها.

٣٣٤ - واصلت الأونروا تعبئة الموارد وإعطاء الأولية لإصلاح المباني في المكاتب الميدانية. ويستمر تقييم أعمال الإصلاح وتنفيذها لأغراض الصيانة الاعتيادية في جميع المكاتب الميدانية

وفقا للخطة السنوية لكل واحد من المكاتب الميدانية، وحسب الأولويات المحددة ضمن الموارد المتاحة. ويجري أيضا وضع السياسات واستعراض التعليمات التقنية ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٣٥ - وفي الفقرة ٨٢، وافقت الأونروا على توصية المجلس الداعية إلى أن تسعى الوكالة قدر الإمكان إلى الحصول على المستندات ذات الصلة لتدعيم حقها في استخدام المباني وقطع الأراضي التي تشغلها.

٣٣٦ - والأونروا بصدد الحصول على المستندات ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون القانونية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٣٧ - وفي الفقرة ٨٨، أوصى المجلس بأن تقوم الأونروا بما يلي: (أ) التعجيل بتطوير السياسة المتعلقة بالمخزون لتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) ومراجعة الرصيد الختامي للأصناف غير المدرجة في المخزون لضمان الامتثال للمعيار رقم ١٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٣٨ - والأونروا بصدد وضع سياسات وإجراءات مراعية للمعايير المحاسبية الدولية تتعلق بالبضائع المدرجة وغير المدرجة في المخزون وفقا للنظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد الذي سيبدأ تطبيقه في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٣٣٩ - وفي الفقرة ٩٦، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن: (أ) تضفي طابعا رسميا على عمليات استعراض النتائج المحققة من خلال الإدارة القائمة على النتائج، وذلك بتحويلها إلى سياسة أو توجيه داخلي؛ (ب) وتكفل إجراء عملية استعراض النتائج على النحو المتوخى، أي في منتصف السنة وعلى أساس سنوي؛ (ج) وتكفل تنفيذ تدابير لدعم سبل بديلة لجمع البيانات عن الأداء من المكتب الميداني في الجمهورية العربية السورية، من خلال شبكة الإنترنت مثلا.

٣٤٠ - سيتم وضع توجيه داخلي يتضمن عمليات استعراض نتائج الإدارة القائمة على النتائج في الأونروا بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ولقد تم تنفيذ الجزأين (ب) و (ج) من التوصية.

الإدارة المسؤولة: إدارة التخطيط
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٤١ - وفي الفقرة ١٠١، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن: (أ) تضع إطارا زمنيا لإنشاء لجنة توجيهية لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تشرفَ على تنفيذ وتفعيل الوظائف ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (ب) وتبين الجدوى العملية من إنشاء نظام إلكتروني لإدارة الوثائق يكون مركزا رئيسيا للوثائق يمكن الدخول إليه في أي مكان وزمان؛ (ج) وتحدد إطارا زمنيا لدمج وحدة دعم تطبيقات **RAMCO** التابعة لإدارة الشؤون المالية في الوحدة المناظرة لها التابعة لشعبة نُظم المعلومات، وأن تعجل بهذا الدمج.

٣٤٢ - لقد أنشأت الأونروا لجنة توجيهية لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تموز/يوليه ٢٠١٣. ويجري وضع عناصر للحوكمة تشمل كل جانب من إطار اللجنة التوجيهية لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وستعرض على اللجنة التوجيهية في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ويجري حاليا استكمال سياسة الاحتفاظ بالوثائق والمحفوظات والتخلص منها. وبعد انتهاء هذه العملية، سيتسنى إعداد وثيقة مفصلة تحدد احتياجات النظام في المستقبل وتسمح للأونروا بأن تحدد بدقة أكبر حاجتها إلى إنشاء نظامٍ إلكتروني لإدارة الوثائق من أجل رقمنة السجلات الورقية التي يحتفظ بها حاليا في وحدة السجلات المركزية. ويتطلب الانتقال إلى النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد إجراء إعادة هيكلة شاملة

لشعبة تكنولوجيا المعلومات الحالية ودمجها مع ما سيتبقى من فريق مشروع التخطيط المركزي للموارد بعد إقفال المشروع في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: إدارة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسط
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٣٤٣ - وفي الفقرة ١١٢، وافقت الأونروا على توصية المجلس بأن: (أ) تواصل رصد حافظة القروض في الجمهورية العربية السورية بهدف تحسين كفايتها الذاتية التشغيلية لتصل إلى مستوى يسمح للحافظة بتغطية تكاليفها التشغيلية؛ (ب) وتحسّن الضوابط من خلال إنشاء لجنة لاستعراض القروض تعنى بإدارة القروض المستحقة القبض؛ (ج) وتضمن أن تكون الضوابط العامة لنظام إدارة معلومات القروض كافية لتخفيف المخاطر المتزايدة باستمرار الناجمة عن طبيعة الأعمال التجارية.

٣٤٤ - وخلال عام ٢٠١٣، كانت التوقعات الاستراتيجية لإدارة التمويل البالغ الصغر المتعلقة بحافظة القروض المستحقة القبض في الجمهورية العربية السورية تتمثل في تقليل الخسائر إلى أدنى حد ممكن وبلوغ مستوى يكفل تغطية تكاليفها التشغيلية. وبدأت إدارة التمويل البالغ الصغر تقييم حافظة القروض المستحقة القبض كل ثلاثة أشهر وتسجيل الخسائر الناجمة عن صرف العملات. وبذلك تمكنت الإدارة من إعادة توزيع انخفاض قيمة العملات وإدارته بطريقة أفضل وأكثر كفاءة. كما تمكنت إدارة التمويل البالغ الصغر من تعميم تطبيق النظام الجديد لإدارة المعلومات في أوائل عام ٢٠١٣، مما يخفف من المخاطر التشغيلية. وجرى اختبار النظام في عام ٢٠١٣، فتبيّن أنه مرض. وأنشئت لجنة لاستعراض حافظة القروض المستحقة القبض كل ثلاثة أشهر وإسداء المشورة للإدارة بشأن المسائل المتعلقة بالامتثال وأي مخاطر تشغيلية.

الإدارة المسؤولة: إدارة التمويل البالغ الصغر
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

ثامنا – معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[١٦]

٣٤٥ – يرد في الجدول ١٩ موجز حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية حتى آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ١٩

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
وحدة العمليات	٢	–	–	٢	٢	–
وحدة العمليات ومكتب الأمم المتحدة في جنيف	١	–	–	١	١	–
المجموع	٣	–	–	٣	٣	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	–	١٠٠		–

٣٤٦ – ويرد في الجدول ٢٠ موجز لحالة تنفيذ جميع التوصيات حتى آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٢٠

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
وحدة العمليات	٦	–	٢	٤	٤	–
مكتب المدير التنفيذي	١	–	–	١	–	١
وحدة العمليات ومكتب الأمم المتحدة في جنيف	١	–	–	١	١	–
المجموع	٨	–	٢	٦	٥	١
النسبة المئوية	١٠٠	–	٢٥	٧٥		

(١٦) A/69/5/Add.5، الفصل الثاني.

٣٤٧ - وفي الفقرة ١١، أوصى المجلس بأن يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث على سبيل الاستعجال، وبالتعاون مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بإيجاد حل للمسائل المتعلقة بالتمويل وتكاليف الخدمات، وتحديد التغطية المناسبة للمراجعة الداخلية للحسابات.

٣٤٨ - يجري المعهد مناقشات مع مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية للنظر في كيفية توفير خدمات المراجعة الداخلية للحسابات بصورة ملائمة في حدود موارد الميزانية المتاحة.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: توصية مستمرة

٣٤٩ - وفي الفقرة ١٧، أوصى المجلس اليونيتار بأن ينسق على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف من أجل كفالة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية في الوقت المناسب.

٣٥٠ - يعمل اليونيتار على نحو وثيق مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف فيما يتعلق بهذه المسألة.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٥١ - وفي الفقرة ٢١، أوصى المجلس اليونيتار بأن: (أ) يوضح تعريف ونطاق تكاليف الدعم البرنامجي وتكاليف الخدمات المباشرة؛ (ب) ويكفل الإفصاح بشكل كامل وواضح عن تكاليف الخدمات المباشرة في البيانات المالية؛ (ج) ويقدم معلومات وافية إلى الجهات المانحة فيما يتعلق بالاقتطاع من أموال المشاريع.

٣٥٢ - وسيأخذ اليونيتار بالممارسة المتبعة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك تضمين الاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة والتقارير المالية المقدمة إليها معلومات وافية عن تكاليف الدعم البرنامجي وتكاليف الخدمات المباشرة، وإيراد القرارات التي اتخذها مجلس أمناء اليونيتار في دورته الخامسة والخمسين.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٣٥٣ - وفي الفقرة ٣١، أوصى المجلس اليونيتار بما يلي: (أ) أن يقوم فورا بالتحقق من البنود التي لم يُعثر عليها في آخر جرد مادي وإجراء التسوية اللازمة بناء على ذلك؛ (ب) وأن يُعجل بوضع السياسات وإصدار التوجيهات بشأن تصنيف الأصول من أجل كفالة تصنيف الأصول على الوجه الصحيح؛ (ج) وأن يقوم، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، باستعراض التوجيه رقم ١٧٦ الصادر عن المكتب لكفالة امتثاله للمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بتعريف الأصول.

٣٥٤ - وسيكمل اليونيتار، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف، التحقق من أوجه التباين في المخزون المادي ويقوم بالتحقيق في جميع بنود المخزون المادي وتسويتها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وسيتولى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، بوصفه جهة مركزية تقدم الخدمات في مجال إدارة أصول اليونيتار وفي إطار تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية ونظام أوموجا على نطاق المنظومة، توفير تعريف الأصول وتصنيفها وفقا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية وضمن الإطار الزمني الذي حددته إدارة الشؤون الإدارية ومشروع أوموجا لجميع كيانات الأمانة العامة في جنيف، بما فيها اليونيتار.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات ومكتب الأمم المتحدة في جنيف
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٥٥ - وفي الفقرة ٣٤، أوصى المجلس اليونيتار بأن يتشاور مع الجهات المانحة قبل التصرف في الفائض من أموال المشاريع المنجزة واستخدام الأموال المخصصة للمشاريع الجارية وفقا للشروط الواردة في كتاب الموافقة.

٣٥٦ - سيكفل اليونيتار التصرف في الأموال الفائضة من المشاريع المنجزة وفقا للترتيبات التعاقدية المتفق عليها مع الجهات المانحة.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٥٧ - وفي الفقرة ٣٧، أوصى المجلس بأن يمتثل اليونيتار للشروط الواردة في كتب الموافقة والتي تقضي بتقديم التقارير المالية إلى الجهات المانحة في الوقت المناسب.

٣٥٨ - وقام اليونيتار فعلا بتنقيح ضوابطه الداخلية لضمان تقديم التقارير المالية إلى الجهات المانحة في الوقت المناسب، على النحو المحدد في كتب الموافقة.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٥٩ - وفي الفقرة ٤١، أوصى المجلس بأن يضطلع اليونيتار، بوصفه المستعمل النهائي، بالمسؤولية عن تقييم أداء البائعين، وأن يتم استكمال مذكرة التفاهم بين اليونيتار ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وتوضيحها بما يخدم هذا الغرض.

٣٦٠ - ولقد نقح اليونيتار مبادئه التوجيهية الناظمة للمشتريات بما يقتضي تقييم أداء البائعين وفقا لاشتراطات دليل مشتريات الأمم المتحدة. وبالنسبة للعقود الممنوحة بقيمة تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ دولار، سيتحمل اليونيتار، بصفته المستعمل النهائي، مسؤولية إجراء عمليات تقييم أداء البائعين، وسيستكمل مذكرة التفاهم التي أبرمها مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف لهذ الغرض.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٣٦١ - وفي الفقرة ٤٤، أوصى المجلس بأن يقوم اليونيتار بتحديث أرصدة الإجازات السنوية في الوقت المناسب، وإجراء الفحوص قبل تقديم بيانات الإحصاء العددي للتأكد من دقة أساس التقييم الاكتواري فيما يتعلق بالتزامات الإجازات المستحقة.

٣٦٢ - ولقد اعتمد اليونيتار نظام تسجيل أرصدة الإجازات السنوية شهريا، وهو يقوم أيضا بإجراء فحوص منتظمة لكفالة دقة بيانات الإحصاء العددي المقدمة.

الإدارة المسؤولة: وحدة العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٣٦٣ - أورد المجلس، في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.5، الفصل الثاني)، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة المالية السابقة. ويرد في الجدول ٢١ موجزٌ للحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيتين اللتين اعتبرهما المجلس ''قيد التنفيذ'' و ''غير منفذتين''. وترد معلومات عن التوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق.

الجدول ٢١
حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي اعتُبرت غير منفذة بشكل كامل في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
إدارة الشؤون الإدارية	٢	٢	-	-	-	-
المجموع	٢	٢	-	-	-	-
النسبة المئوية	١٠٠	١٠٠	-	-		

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[١٧]

٣٦٤ - في الفقرة ٢٢، أوصى المجلس بأن يقوم اليونيتار، بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، بالكشف عن المعلومات المتعلقة بإيرادات الدعم البرنامجي، بما في ذلك التعريف والنطاق ومنهجية الحساب في الملاحظات على البيانات المالية لتمكين المستخدمين من التوصل إلى فهم أفضل للبيانات المالية.

٣٦٥ - ولم تقبل إدارة الشؤون الإدارية في الأمانة العامة للأمم المتحدة هذه التوصية، إذ أن تنفيذها سيتعارض مع الإقرارات الواردة في الملاحظات على البيانات المالية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها الأخرى. بل ستُبذل الجهود لإثراء المعلومات ذات الصلة في التقرير المالي عن حسابات اليونيتار.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: لم تُقبل
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٦٦ - وفي الفقرة ٢٨، أوصى المجلس بأن يحدد اليونيتار بوضوح، بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في جنيف، تعريف تكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الإدارية ونطاقها ونسبها المئوية بغية زيادة شفافية البيانات المالية وفهمها.

٣٦٧ - يرجى الرجوع إلى تعليقات اليونيتار أعلاه على التوصية الواردة في الفقرة ٢٢ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: إدارة الشؤون الإدارية
الحالة: لم تُقبل
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

(١٧) A/67/5/Add.4، الفصل الثاني.

تاسعا - صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[١٨]

٣٦٨ - يرد في الجدول ٢٢ موجزٌ لحالة تنفيذ التوصيات الرئيسية في آب/أغسطس ٢٠١٣.

الجدول ٢٢

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
شعبة دعم البرامج والإدارة	٤	١	٣	٣	-
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري	٣	-	٣	٣	-
شعبة إدارة الموارد البشرية	١	١	-	-	-
شعبة الطوارئ والأمن والإمداد	١	-	١	١	-
المجموع	٩	٢	٧	٧	-
النسبة المئوية	١٠٠	٢٢	٧٨		

٣٦٩ - ويرد في الجدول ٢٣ موجزٌ لحالة تنفيذ جميع التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٢٣

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نُفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
شعبة دعم البرامج والإدارة	١٠	١	٩	٩	-
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري	٤	-	٤	٤	-
شعبة الطوارئ والأمن والإمداد	٢	-	٢	٢	-
شعبة إدارة الموارد البشرية	١	١	-	-	-
المكتب التنفيذي	١	-	١	١	-
المجموع	١٨	٢	١٦	١٦	-
النسبة المئوية	١٠٠	١١	٨٩		

(١٨) A/69/5/Add.6، الفصل الثاني.

٣٧٠ - وفي الفقرة ٩، أوصى المجلس، مع تسليمه بوضع المفوضية واعتمادها على التمويل المستمد من التبرعات، بأن تحدد المفوضية مستويات مستهدفة ملائمة للمخزونات وغيرها من الأصول.

٣٧١ - وحددت المفوضية، بالنسبة لمخزوناتها العالمية السبعة التي تدار مركزيا، مستويات دنيا تغطي احتياجات ٦٠٠ ٠٠٠ شخص تعنى بهم المفوضية بحلول نهاية عام ٢٠١٣ (نحو ٣٤ مليون دولار، على أساس الأسعار المتوسطة). وحددت أيضا مستويات مستهدفة للمخزونات التي تديرها المكاتب الميدانية. ويجري استعراض جميع المستويات المستهدف بشكل منتظم (كل ستة أشهر على الأقل). ولتحسين مدى ملاءمة المستويات المستهدفة، تقوم المفوضية حاليا باعتماد أسلوب لتخطيط الإمدادات يتم به تحديد مستوى المخزونات والكميات المزمع شراؤها على أساس الاحتياجات المتوقعة في المستقبل، فتكفل بذلك أقصى حد من مستويات المخزون.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٧٢ - وفي الفقرة ١٨، أوصى المجلس بأن تقوم المفوضية باستعراض منهجية تخصيص التكاليف البرنامجية والإدارية وزيادة تنقيحها بغية زيادة درجة الإلمام بها وضمان الدقة في تسجيل التكاليف والإبلاغ عنها.

٣٧٣ - وتوزع المفوضية تكاليفها ضمن ثلاث فئات هي: تكاليف البرامج؛ وتكاليف دعم البرامج؛ وتكاليف التنظيم والإدارة. والمفوضية هي التي وضعت المنهجية الحالية وطبقتها بشكل متسق على جميع البرامج والمشاريع والمواقع خلال السنوات الأربع الماضية. ولاحظ المجلس أنه يمكن زيادة تحسين المنهجية، فيما يتعلق مثلا بتصنيف تكاليف الموظفين ضمن كل فئة من الفئات الثلاث المذكورة أعلاه. وفي هذا الصدد، ستجري المفوضية استعراضا كاملا للمنهجية الحالية بهدف زيادة تحسين الدقة في تصنيف التكاليف والإبلاغ عنها.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٧٤ - وفي الفقرة ٣٠، أوصى المجلس بأن تقيِّم المفوضية أداء إجراءات التسجيل باستخدام الاستدلال البيولوجي المنفذة في الأردن بغية إتمام عملها الرامي إلى إتاحة نظام عالمي موحد لتحديد هوية اللاجئين وتسجيلهم باستخدام الاستدلال البيولوجي.

٣٧٥ - وسيتخذ الفريق المعني بوضع النظام العالمي للاستدلال البيولوجي في مقر المفوضية، بالتنسيق مع فريق عمليات المكاتب القطرية، التدابير اللازمة لكفالة المراعاة التامة للدروس المستخلصة من تنفيذ إجراءات التسجيل في عملية الأردن، في حدود إمكانية تطبيقها على النظام العالمي، من أجل وضع الإجراءات العالمية للتسجيل باستخدام الاستدلال البيولوجي.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٧٦ - وفي الفقرة ٣٦، أوصى المجلس بأن تبحث المفوضية إمكانية زيادة استخدام الاتفاقات المبرمة مع الشركاء لمدة تتجاوز ١٢ شهرا.

٣٧٧ - تتوخى المفوضية بالفعل قدرا من المرونة يتيح تمديد فترة التنفيذ والموافقة، رهنا بتوافر الأموال والاحتياجات التشغيلية. واستجابة لعمليات الطوارئ في السودان والجمهورية العربية السورية، تم تمديد فترة تنفيذ ٢٠٠ مشروع إلى ما بعد عام ٢٠١٣. ويمكن زيادة هامش المرونة إذا ما التزمت الجهات المانحة بشكل قاطع وموثوق بتوفير تمويل متعدد السنوات يتيح تخطيط الاتفاقات وتنفيذها وتمديدها إلى فترة تتجاوز ١٢ شهرا. غير أن المفوضية تواجه حاليا القيود التالية التي تعوق تمديد اتفاقات الشراكة لمدة تتجاوز ١٢ شهرا: (أ) عادة ما تتعهد الجهات المانحة بتقديم تبرعاتها لمدة سنة؛ و (ب) تُعتمد ميزانية المفوضية على أساس سنوي؛ و (ج) من اللازم أن تواصل المفوضية انتهاج المرونة للتصدي لحالات الطوارئ القائمة والجديدة. وقد يثير توقيع اتفاقات متعددة السنوات مع الشركاء دون ضمان التمويل آمالا غير واقعية ويطرح مخاطر أكبر للشركاء والمفوضية. غير أن المفوضية ستواصل النظر في إمكانية تنفيذ هذه التوصية.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٣٧٨ - وفي الفقرة ٤٠، أوصى المجلس بأن تعتمد المفوضية على نطاق أوسع نهجا مرنا في استقدام الموظفين لمواجهة حالات الطوارئ، بما في ذلك التعاقد مع موظفين من منظمات أخرى، وأن تستعين، عند الحاجة، بمصادر خارجية في بعض عمليات استقدام الموظفين أو في جميعها.

٣٧٩ - ولقد وضعت المفوضية بالفعل نهجا مرنا لاستقدام الموظفين لمواجهة حالات الطوارئ، وأدت التنقيحات العديدة لإجراءات المسار السريع إلى حدوث تحسّن كبير في سرعة تجهيز الشواغر. ورغم أن ملء شواغر المسار السريع استغرق فعلا وقتا أطول قبل تلك المتعلقة بالعملية في الجمهورية العربية السورية، فقد تقلصت المدة الزمنية اللازمة لتعيين موظفين في وظائف المسار السريع بشكل كبير نتيجة لتنقيح إجراءات المسار السريع. واعتبارا من ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤، اعتمدت المفوضية سياسة تقضي بعدم ضرورة قيام مجلس الاستعراض المشترك باستعراض ملء وظائف المسار السريع بالركون إلى الترشيحات الداخلية التي اتفق عليها كل من المديرين وشعبة إدارة الموارد البشرية. ولقد طبقت السياسة المنقحة على أحدث تعيين بموجب إجراءات المسار السريع، الذي أعلن عنه في ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤ في إطار مواجهة حالات الطوارئ في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

الإدارة المسؤولة: شعبة إدارة الموارد البشرية
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٨٠ - وفي الفقرة ٤٥، أوصى المجلس بأن تجري المفوضية تقييما للتكاليف والفوائد المرتبطة بإقامة المكتب الإقليمي في عمان لتحديد الدروس التي يمكن استخلاصها لأغراض العمليات القائمة أو المقبلة.

٣٨١ - وتوافق المفوضية على أهمية إجراء استعراض داخلي للتكاليف والفوائد المرتبطة بهيكل المكتب الإقليمي لتنسيق شؤون اللاجئين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموجود في

عمان بهدف تحسين الهياكل التنظيمية والإدارية القائمة، عند الاقتضاء، واستخلاص الدروس بغية تصميم هياكل و/أو نظم إدارة حالات الطوارئ واسعة النطاق وسريعة التطور في المستقبل.

الإدارة المسؤولة: المكتب التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٣٨٢ - وستقوم المفوضية باستعراض أداة ''ActivityInfo'' ضمن سياق العملية الجارية في سوريا بغية تقييم مدى جدوى توسيع استخدامها و/أو إدراج وظائفها الرئيسية في إطار النظم الأخرى.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٨٣ - وفي الفقرة ٥٦، فنظرا لكبر حجم برنامج المساعدات النقدية الذي يعتمده مكتب المفوضية بالأردن، وفي ضوء التخطيط لتوسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل بلدانا أخرى، أوصى المجلس بأن تصدر المفوضية تكليفا لخبير مستقل بإجراء تقييم لهذا البرنامج بهدف تقديم تقرير قبل نهاية عام ٢٠١٤.

٣٨٤ - ولقد طلبت المفوضية إجراء دراسة عن آثار المساعدات النقدية في الحد من اعتماد الآليات السلبية للتغلب على المصاعب لدى اللاجئين السوريين في أربعة من بلدان المنطقة، سينتهي إعدادها بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وطلبت أيضا إجراء تقييم لتدابير الاستجابة الشاملة للاحتياجات المتعلقة باللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، التي يُتوقع أيضا أن يصدر تقرير عنها بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ويجري كذلك إجراء عدد من التقييمات والدراسات في الأردن في عام ٢٠١٤، بطلب من جهات فاعلة أخرى (منظمات دولية أو غير حكومية) في مجال الاستجابة الإنسانية، وذلك بشأن برامج المساعدة النقدية وأثرها. وتود المفوضية استخدام البيانات الغزيرة المستمدة من تلك التقييمات والدراسات من أجل إجراء استعراض أو تقييم شامل، عند الاقتضاء، يركز بصفة خاصة أيضا على المجالات التي قد تغفلها

الدراسات والتقييمات الحالية. وسيتيح ذلك أيضا اتباع نهج فعال من حيث التكلفة وتجنب الازدواجية. ولذلك، ستنظر المفوضية في إجراء تقييم لبرنامج المساعدة النقدية في الأردن عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٣٨٥ - وفي الفقرة ٦١، أوصى المجلس، تفاديا للإفراط في التخزين وتوخيا للمرونة، بأن تستعرض المفوضية بانتظام المخزونات الموجودة في المخازن العالمية والمحلية للتأكد من بقائها عند المستويات المناسبة.

٣٨٦ - وتوافق المفوضية على أهمية استعراض المخزونات الموجودة في المخازن العالمية والمحلية بشكل منتظم، وذلك مبدأٌ مدرج ضمن الإجراءات الحالية. وتستعرض دائرة لوجستيات إدارة الإمدادات مستويات المخزون في جميع المخازن شهريا، وتعد تقريرا يتضمن الأصناف التي قد تزيد عن الاحتياجات، أي المخزونات التي تتجاوز مقدار المخزون الموزع خلال الاثني عشر شهرا الماضية أو تتجاوز متوسط المخزون الموزع خلال السنوات الثلاث الماضية. ويرسل التقرير إلى البلدان المعنية لاستعراضه واتخاذ إجراءات بشأنه، عند الاقتضاء. وتخطط مستويات المخزون لعمليات الطوارئ على أساس العدد المتوقع للأشخاص المعنيين، وهو أمرٌ يصعب التنبؤ به في البيئات المتقلبة. وفيما يتعلق بالمخازن في الأردن والجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان، احتفظت المفوضية مؤقتا بمخزونات تزيد على الاحتياجات من بعض الأصناف في حالة لبنان، ولكن ليس في البلدان الأخرى. ويعزى ذلك إلى حدوث زيادة غير متوقعة في أعداد اللاجئين. وفي الوقت نفسه، أعيد توجيه جزء كبير من فائض المخزون من لبنان إلى العراق، الذي كان أحوج إليه، ويجري حاليا بذل جهود لإيجاد حل مماثل فيما يتعلق بالمخزونات الفائضة المتبقية. وتتوقع المفوضية ألا تكون هناك مخزونات فائضة من المواد اعتبارا من نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٨٧ - وفي الفقرة ٧٦، أوصى المجلس بأن تعيد المفوضية النظر في توجيهاتها المتعلقة بالتخطيط بغية: (أ) حمل المكاتب القطرية على الإشارة صراحة إلى مسألة الأعباء الكبرى المترتبة عن الأمراض عند طلب موارد للبرامج الصحية؛ و (ب) تذكير المكاتب القطرية بممارسة سلطتها التقديرية في استعمال مؤشرات الأولويات غير العالمية لرصد المسائل الصحية التي تهم بلدانها بالتحديد.

٣٨٨ - ستحرص المفوضية على أخذ هذه التوصية بعين الاعتبار في التعليمات المقبلة المتعلقة بالتخطيط، وعلى تضمين هذه التعليمات توجيهات بشأن اختيار الشركاء في مجال الصحة.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرنامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٨٩ - وفي الفقرة ٨٠، أوصى المجلس المفوضية بالإفاضة في موجزات صحائف الوقائع السنوية التي تعدها بشأن الصحة العامة والصحة الإنجابية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، بحيث تتيح تحديد العلاقة بين المؤشرات الصحية والموارد الصحية المستهلَكة، وذلك مرتين في السنة وعلى مستوى المخيمات.

٣٩٠ - ستدعم المفوضية إعداد موجزات قطرية نصف سنوية بشأن الصحة العامة والصحة الإنجابية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، سيستفاد منها أثناء استعراض منتصف المدة لتخصيص موارد الميزانية على الصعيد القطري. وستواصل المفوضية إعداد صحائف وقائع قطرية سنوية عن الصحة العامة انطلاقا من البيانات المستمدة من نظامها المسمّى ''تواين'' (Twine) (وهو منبر شبكي لإدارة بيانات الصحة العامة التي جمعت أثناء العمليات المتعلقة باللاجئين وتحليل هذه البيانات)، بما في ذلك تحليل البيانات السابقة والحالية المتعلقة بالعمليات بهدف تحديد الاتجاهات في تكاليف البرامج المتصلة بالصحة. وخلال حلقات العمل الإقليمية، سيضاف عنصر يتعلق بالتدريب على البرامج من أجل تدريب موظفي الصحة العامة على الصعيد القطري على استخدام البيانات الصحية لمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المتوقعة في الميزانيات.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٣٩١ - وفي الفقرة ٨٣، ومن أجل فهم تجارب اللاجئين الذين لا يستخدمون المرافق الصحية التابعة للمفوضية وتصميم التدخلات المناسبة، يوصي المجلس المفوضية بتقييم أداء المشروعين التجريبيين لأداة المراقبة في كوالالمبور ولبنان وبالنظر في توسيع نطاق التطبيق عبر شبكتها، إذا أمكن ذلك.

٣٩٢ - تجري المفوضية حاليا دراسة استقصائية بشأن تقييم صحة الأسر المعيشية والحصول على الرعاية الصحية في الأردن ولبنان. وسيتخذ على أساس هذه الدراسة قرار نهائي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ بشأن الوسائل التي يتعين استخدامها من أجل رصد أوجه الحصول على الرعاية الصحية في مواقع ليست مخيمات.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٣٩٣ - في الفقرة ٨٦، يوصي المجلس بأن تصدر المفوضية توجيهات مركزية للأفرقة القطرية بشأن معايير الفعالية من حيث التكلفة في مجال الخدمات الصحية كأداة يُستعان بها في اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد في البرامج الصحية.

٣٩٤ - ستتولى المفوضية وضع توجيهات للأفرقة القطرية بشأن معايير الفعالية من حيث التكلفة، حسبما أوصى به المجلس، باستخدام البيانات والتوصيات المنشورة دوليا في الوقت الراهن.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٣٩٥ - في الفقرة ٩١، يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتنقيح سياساتها التشغيلية الموحدة المتعلقة بالإحالات، بحيث تطلب إلى المكاتب القطرية القيام بما يلي: (أ) إدراج أعداد الإحالات وتكاليف الرعاية الصحية من المستويين الثاني والثالث في إطار التقارير الشهرية المقدمة للشركاء المنفذين؛ (ب) رصد التفاوت في معدلات الإحالات المحلية، والتحقيق في الاتجاهات السلبية أو النتائج غير الطبيعية، حيثما وُجدت؛ (ج) اشتراط

حصول الشركاء على موافقة من المفوضية في ما يخص الحالات التي تتجاوز تكلفتها عتبة نقدية معينة؛ (د) استخدام لجان الإحالة لاتخاذ قرارات متسقة وشفافة بشأن الحالات ذات التكلفة العالية التي ينبغي دعمها.

٣٩٦ - تقوم المفوضية حاليا باختبار قاعدة بيانات آلية من أجل تحسين رصد نظم الإحالة على الرعاية الصحية في إثيوبيا والأردن وجنوب السودان ولبنان. وستصبح نتائج المرحلة التجريبية متاحة بحلول نهاية عام ٢٠١٤، وسيعقبها لاحقا وضع قاعدة بيانات بشأن وسائل الإحالة. وستساعد المفوضية البلدان التي لها نظم إحالة على الرعاية الصحية مدعومة من المنظمة لكي تعتمد إجراءات تشغيل موحدة خاصة بكل بلد على حدة، معززة بلجان الإحالة، وفقا للمبادئ والتوجيهات العالمية المتعلقة بالإحالة على الرعاية الصحية.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٣٩٧ - في الفقرة ٩٣، يوصي المجلس بأن تعمل المفوضية على توخي الاتساق في مستويات استخدام العاملين في مجال الصحة في جميع مخيماتها، عن طريق اتخاذ ما ترتئيه مناسبا من التدابير التالية: (أ) النظر في نقل بعض وظائف العاملين في مجال الصحة على أساس انتقائي بين المخيمات الأصغر والأكبر حجما، حسب الاقتضاء، مع عدم الاقتصار على مجال إدارة الشؤون الصحية؛ (ب) توجيه الوافدين الجدد من اللاجئين نحو المخيمات القائمة غير المستخدَمة بالشكل الكافي؛ (ج) دمج المخيمات، وذلك بالعمل مع السلطات الوطنية على إغلاق المخيمات الأصغر حجما التي لن يكون من المجدي اقتصاديا الإبقاء عليها على المدى الطويل.

٣٩٨ - أصدرت المفوضية سياسة بشأن بدائل للمخيمات في تموز/يوليه ٢٠١٤. وتلتزم المفوضية، من خلال هذه السياسة، بالسعي إلى إيجاد بدائل لمخيمات اللاجئين، كلما أمكن ذلك، مع كفالة حماية اللاجئين ومساعدتهم بشكل فعال وتمكينهم من التوصل إلى حلول. وتعيد السياسة تركيز الاهتمام على اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات وتوسع من نطاق الأهداف الرئيسية لسياسة اللاجئين الحضريين بحيث تشمل جميع السياقات التشغيلية. وقد أعدّت المفوضية الوثائق التوجيهية التالية تمشيا مع توصية المجلس: (أ) استراتيجية الصحة

العامة على الصعيد العالمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨؛ (ب) التوجيهات المتعلقة بالصحة في المناطق الحضرية؛ (ج) التوجيهات العملية المتعلقة بخطط التأمين الصحي للاجئين.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٣٩٩ - في الفقرة ٩٨، أوصى المجلس بأن تنظر المفوضية في تعميم تطبيق نظامها لسجلات قياس الأداء في المجال الصحي على مستوى الشبكة القطرية بأكملها. وينبغي أن تقوم في كل مركز صحي تستخدم فيه السجل المتكامل لقياس الأداء، بوضع خطة عمل، بالاشتراك مع الشريك المنفذ، لمعالجة المجالات التي تستدعي التحسين، والقيام بالمتابعة في فترات منتظمة ضمانا لإحراز تقدم في هذا الصدد. وينبغي أن تقوم بالإبلاغ في ضوء نتائج السجلات المتكاملة لقياس الأداء الواردة في التقرير نصف السنوي بشأن الأداء وأن تسترشد بالنتائج في اختيار الشريك المنفذ الذي ستعمل معه في مجال الصحة.

٤٠٠ - تعمل المفوضية حاليا على توسيع نطاق السجل المتكامل لقياس الأداء ليشمل وحدة إضافية عن الصحة الإنجابية وفيروس نقص المناعة البشرية. وفي ضوء استخدام أداة السجل المتكامل لقياس الأداء الموسع، سيجري إعداد خارطة طريق في نظام ''تواين'' لتوسيع نطاق تنفيذ السجل المتكامل لقياس الأداء الموسع وتحسين آلية الإبلاغ والتبادل على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى مستوى المكاتب. وسوف يتيح ذلك إجراء متابعة متسقة لاستخدام هذه الأداة على الصعيد القطري. وبفضل التبادل والإبلاغ الآليين، سيُستفاد من البيانات المستقاة من هذه الأداة عند إجراء تقييمات منتصف المدة وتقييمات نهاية العام. أما على الصعيد القطري، فيمكن أن يستفيد الموظفون المعنيون بالبرامج والإدارة من السجل المتكامل لقياس الأداء لرصد تنفيذ البرامج والأداء، ويمكن أن تسترشد به لجنة اختيار الشركاء. ويمكن أن يستخدمه أيضا الشركاء كأداة لرصد الأداء.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٠١ - في الفقرة ١٠١، أوصى المجلس بأن تصدر المفوضية مبادئ توجيهية مستكمَلة لتوضيح الظروف التي تكون فيها الاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين غير مناسبة، ويكون فيها اللجوء إلى الشراء عبر القنوات التجارية هو الإجراء الأنسب.

٤٠٢ - ستتولى المفوضية وضع مبادئ توجيهية وإصدارها لتوضيح المعايير التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان وتعزيزها والظروف التي ينبغي أن تنفذ في إطارها الأنشطة سواء عن طريق منظمات شريكة لا تستهدف الربح أم مباشرة عن طريق مقدمي الخدمات التجاريين. ومن بين العوامل الأساسية التي يتعين النظر فيها الغرضُ من النشاط المقرر تنفيذه ومتطلبات التشغيل المحددة، ولا سيما أثناء عمليات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، فإن إجراءات منقحة بشأن الشراء من الشركاء الذين يتلقون أموالا من المفوضية هي بالفعل قيد الإعداد وستصدر قريبا.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٤٠٣ - في الفقرة ١٠٥، ومن أجل تعزيز عملية اختيار الشركاء المنفذين، أوصى المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تعزيز ما تقوم به من إجراءات توخي العناية الواجبة في ما يتعلق بالفرز الأولي للمشركاء لتشمل التثبّت من الجهات المرجعية، حسب الاقتضاء؛ (ب) القيام، بالتشاور مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة والدوائر الأوسع المعنية بالمجال الإنساني، بوضع آليات لتبادل المعلومات عن الشركاء المنفذين.

٤٠٤ - الإعلان الذاتي خطوةٌ أولى تتيح تعرُّف المفوضية على الشريك والشروع في العملية الشاملة المتعلقة بالتسجيل وفحص السجلات الشخصية. وثمة أداة جديدة تعرف باسم بوابة الشركاء هي الآن قيد الإعداد، وستوفر بوابة تفاعلية على شبكة الإنترنت من أجل تسجيل الشركاء. ومن العناصر التي تميز هذه البوابة اشتمالها على استبيان واف، وستقوم البوابة مقام مصرف بيانات يحوي أسماء الشركاء الذين سبق فحص بياناتهم، وأصنافهم، والجهات المرجعية لعلاقاتهم السابقة مع المفوضية وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وتعقب أدائهم، والاتفاقات التي أبرموها. وستتيح القيام على نحو منهجي بتعهّد البيانات واستعراضها وتحديثها وبعمليات الفحص وإدراج أسماء الكيانات في القائمة وشطبها منها. وستيسّر تبادل المعلومات بين المفوضية والمكاتب القطرية والأطراف الأخرى ذات الصلة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترات المالية السابقة

٤٠٥ - قدّم المجلس، في المرفق الثاني لتقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.6، الفصل الثاني)، موجزا لحالة تنفيذ التوصيات عن الفترات المالية السابقة. ويلخص الجدول ٢٤ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات الـ ٢٢ التي ارتأى المجلس أنها ''قيد التنفيذ'' أو ''لم تُنفذ''. وترد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي تُعرض به في المرفق الثاني.

الجدول ٢٤
حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتئي في المرفق الثاني لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفّذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	نفذت	قيد التنفيذ	حدد لها تاريخ	لم يحدد لها تاريخ
شعبة الطوارئ والأمن والإمداد	١٢	٦	٦	٦	-
شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري	٦	١	٥	٥	-
المكتب التنفيذي ووحدة إدارة المخاطر في المؤسسة	٢	-	٢	٢	-
شعبة دعم البرامج والإدارة	١	-	١	١	-
دائرة وضع السياسات والتقييم	١	-	١	١	-
المجموع	٢٢	٧	١٥	١٥	-
النسبة المئوية	١٠٠	٣٢	٦٨		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠[١٩]

٤٠٦ - في الفقرة ١٠٤، وافقت المفوضية على توصية المجلس بأن تعيد وضع وترسيخ المبادئ المنصوص عليها في توجيهاتها، وذلك من خلال وضع سياسة على المستوى القطري تحدد بوضوح الظروف التي ينبغي فيها عادة للعمليات القطرية أن تطلب إجراء تقييمات للبرامج والمشاريع، وتنص صراحة على تخصيص خطة وميزانية معلومتين للتقييم خلال مرحلة تصميم المشروع.

٤٠٧ - تقوم المفوضية حاليا بعملية وضع سياسة منقحة للتقييم من المتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٤ وأن تتضمن أحكاما تنص على إجراء أعمال تقييم لامركزية. ومن العوامل الحاسمة لنجاح هذه المبادرة إنشاء إطار معياري وتنظيمي يبيّن المقاييس والطرائق الرامية إلى تحديد التقييمات التي ستجرى على الصعيد القطري وتصميمها وإعدادها. ومن المتوخى أن تتولى دائرة وضع السياسات والتقييم إعداد الإطار المعياري والتنظيمي، وتقديم الدعم التقني والتوجيه للمكاتب القطرية التي تستعد لإجراء عمليات تقييم، وضمان الجودة وممارسة دور رقابي. وسيكون تحديد الموارد التقنية والمالية اللازمة لدعم عمليات التقييم اللامركزية سمة بالغة الأهمية في المناقشات المقبلة مع الإدارة العليا والمكاتب وشُعب تقديم الدعم.

الإدارة المسؤولة: دائرة وضع السياسات والتقييم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٠٨ - في الفقرة ١٠٧، قبلت المفوضية توصية المجلس بأن تضع بصفة عاجلة نهجا بسيطاً لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة كلها، وذلك بالاستناد إلى ترتيبات الإبلاغ الحالية.

٤٠٩ - صدرت سياسة إدارة المخاطر في المؤسسة وبدأ سريانها اعتبارا من ١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وسيجري استعراض السياسة قبل ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وفي ذلك التاريخ سيتم النظر في معايير قياس الخطورة على أساس بيانات المخاطر التي سيجري تجميعها في أثناء الفترة الممتدة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٦. وستصدر قريبا تعليمات إدارية مفصلة تبين طرائق التنفيذ. ويجري أيضا إعداد دورة تعلم إلكترونية بشأن إدارة المخاطر في

(١٩) A/66/5/Add.5، الفصل الثاني.

المؤسسة سيبدأ تنفيذها في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تكتمل مرحلة الجولة الأولى من تقييمات المخاطر بحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: المكتب التنفيذي ووحدة إدارة المخاطر في المؤسسة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٤١٠ - في الفقرة ١١٤، يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية باستعراض المناهج المختلفة لتتبع المشاريع عبر شبكتها من أجل الوقوف على أفضل الممارسات التي لها نطاق تطبيق أوسع، وتقييم مدى توافقها مع استراتيجية المفوضية في مجال تكنولوجيا المعلومات.

٤١١ - بسبب الصعوبات التي واجهتها المفوضية أثناء عملية تحديث برمجياتها المتعلقة بالإدارة القائمة على النتائج (فوكس كلاينت (Focus Client) (التركيز على العملاء))، تجري حاليا مشاورات لبحث ما إذا كانت التطبيقات البرامجية التجارية البديلة قد تقدم حلا طويل الأجل يحقق إدارة الدعم التنظيمي الذي يوفره حاليا نظام فوكس كلاينت. وتتضمن هذه المناقشات البعد المتعلق بتعزيز قدرة العمليات على تعقب المشاريع. ويجري حاليا بحث الخبرات المكتسبة من النهجين المتبعين في تعقب المشاريع في الحالتين العراقية والسورية (المعروفين باسمي ProjectInfo و ActivityInfo، على التوالي) لاستخلاص الدروس الأساسية بهدف دراسة إمكانية تطبيقهما على نطاق أوسع.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج والإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٤١٢ - في الفقرة ١١٧، أوصى المجلس بأن تعتمد المفوضية نهجا مبنيا على احتساب المخاطر في إدارة الشركاء على أسس متطلبات محددة بوضوح، وتقييم موضوعي ومعزز بالأدلة الكافية لمخاطر الشركاء، وكذلك ترتيبات متينة لمراقبة التنفيذ المتسق لهذا النهج من قبل المكاتب القطرية.

٤١٣ - في أعقاب توصية من مراجعي الحسابات، وضعت خطة عمل متعددة السنوات على مراحل من أجل إدماج إدارة المخاطر وتعزيز الضوابط ضمن الإطار الناظم لتنفيذ المشاريع

مع الشركاء في عام ٢٠١١، ويتوقع أن تكتمل بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وقد أحرزت خطة العمل المتعددة السنوات تقدما على النحو المقرر. وصدرت، في عام ٢٠١٣، السياسات والإجراءات المتعلقة باختيار الشركاء والاحتفاظ بهم، وكذلك اتفاقات الشراكة في المشاريع الموحدة الجديدة. وجرى وضع نهج جديد للانتقال التدريجي نحو الأخذ بمراجعة حسابات المشاريع على أساس المخاطر، حظي بموافقة الإدارة العليا في تموز/يوليه ٢٠١٤، وسيتم تطبيقه في مراجعة حسابات مشاريع عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤١٤ - في الفقرة ١٣٣، وافقت المفوضية على توصية المجلس بأن تقوم، خلال إعداد نهج إدارتها الجديد ومن منطلق الحرص على تحسين الاتساق، بوضع قائمة مرجعية مشتركة يمكن إصدارها للموظفين الميدانيين كي تبين تفاصيل الزيارات التي يقومون بها للشركاء. وينبغي أن تشدد القوائم المرجعية على ضرورة اتخاذ المكاتب القطرية إجراءات حازمة لمعالجة قصور أداء الشركاء، وتقتضي التوثيق الكامل للإجراءات المتخذة. وتحل هذه التوصية محل توصية المجلس السابقة.

٤١٥ - تم وضع مذكرة توجيهية بشأن عمليات الرصد والتحقق وإدارة مخاطر المشاريع القائمة على المخاطر، ويجري تنفيذها على سبيل التجربة في العديد من البلدان، بما فيها الأردن ولبنان، وفي منطقة غرب أفريقيا. ويتوقع تعميمها بالكامل بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٢٠]

٤١٦ - في الفقرة ٣٩، وافقت المفوضية على توصية المجلس بأن تضع توصيفات مناسبة للوظائف وتعطي الأولوية لاستقدام الموظفين ذوي المؤهلات المناسبة للتعيين في الوظائف الإضافية المعتمدة في مجالي المالية ومراقبة المشاريع بأسرع وقت ممكن.

٤١٧ - وافق المفوض السامي، اعتبارا من عام ٢٠١٣، على إنشاء ٥٠ وظيفة من وظائف الإدارة المالية والتنظيم الإداري ومراقبة المشاريع لتعزيز القدرات المالية في العمليات الميدانية. وجرى تنقيح توصيفات هذه الوظائف، وتعتزم المفوضية ملأها تدريجيا، مع مراعاة دورات الميزانية والموارد المتاحة. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم المفوضية، منذ عام ٢٠١٢، من أجل تعزيز عملية اختيار الموظفين المناسبين، نظاما تتولى وفقه شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري تقييم المرشحين من الفئة الفنية لوظائف الإدارة المالية أو التنظيم الإداري أو مراقبة المشاريع تقييما مهنيا والموافقة على تعيينهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخلفية الإدارية/المالية هي إحدى الخلفيات الفنية الخمس التي أنشئت في إطار برنامج المفوضية لرتب بدء التعيين في العمل الإنساني من الفئة الفنية الذي أطلق في عام ٢٠١٣. ومن بين الوظائف الخمسين المشار إليها أعلاه، أنشئت ٢٤ وظيفة في عام ٢٠١٣، وأنشئت الوظائف المتبقية في عام ٢٠١٤ في إطار مبادرة المفوضية لبناء القدرات.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤١٨ - في الفقرة ٤٦، أوصى المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تنفيذ الضوابط المالية الرفيعة المستوى المناسبة لرصد الأنشطة في الميدان واستعراض هياكلها القائمة المعنية بالمساءلة لتحديد وكفالة وجود إطار مناسب للضوابط الداخلية وتفعيله؛ (ب) وقياس هيكلها المعني بالمساءلة مقارنة بمنظمات مُفوّضة مماثلة، بغية وضع إطار يلبي الاحتياجات التشغيلية مع العمل في الوقت ذاته على تعزيز المساءلة والرقابة.

(٢٠) A/67/5/Add.5، الفصل الثاني.

٤١٩ - شرعت المفوضية في استعراض إطار الضوابط المالية، وإثر إنجاز أحد الخبراء الاستشاريين لدراسة مقارنة مع منظمات مفوضة مماثلة وقياسها بها، واستعراض الضوابط القائمة، اختارت المفوضية نموذج لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريدواي لإطار ضوابطها الداخلية الذي رأت أنه مناسب ليتسنى لها القيام بفعالية وكفاءة بوضع نظم الضوابط الداخلية وتعهدها. وتم وضع إطار للضوابط الداخلية يستند إلى النموذج المختار، مع التركيز على الضوابط المالية، وهو الآن في المراحل النهائية من إقراره من الإدارة العليا قبل إصداره رسميا.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٢٠ - في الفقرة ١٢٠، وافقت المفوضية على توصية المجلس بإعطاء الأولوية لما يلي: (أ) تحسين عمليات التسجيل التي تقوم بها أفرقة الإمدادات المحلية في نظام التخطيط المركزي للموارد التابع للمفوضية أو العودة، إذا لم يتحقق ذلك، إلى التعقب المركزي للشحنات عن طريق دائرة إدارة الإمدادات، من أجل توفير مقياس عملي لوقت التسليم؛ (ب) إمكانية المقارنة بين مقاييس الأداء التي تداوم دائرة إدارة الإمدادات على تطبيقها في مجال إيصال الإمدادات في حالات الطوارئ وفي غير حالات الطوارئ، (ج) الإلمام بجوانب الكفاءة الفنية في إطار مؤشر التوظيف الذي تداوم الدائرة على تطبيقه؛ (د) تنظيم مؤشرات الأداء الرئيسية المؤسسية الخاصة بالدائرة بحيث تشكل أساسا للإبلاغ على المستوى القطري بشأن الأداء المتعلق بالإمداد.

٤٢١ - اتخذت التدابير التالية لتنفيذ هذه التوصية: (أ) عينت المفوضية كبير موظفين لشؤون الإمداد للإشراف على التعقب المركزي للشحنات، تولّى وضع مؤشرات أداء رئيسية تم بالاستناد إليها قياس أداء وكلاء الشحن الأربعة، وعلى وجه الخصوص التسليم في الوقت المحدد. وتناقش النتائج مع وكلاء الشحن أثناء اجتماعات منتظمة؛ (ب) يتعقب موظف لشؤون الإمداد مسؤول عن تعقب الشحنات تواريخ التسليم المتوقعة في مقابل التواريخ الفعلية ويعد تقارير منتظمة؛ (ج) اعتمدت المفوضية عددا من التدابير الرامية إلى تحسين الكفاءة المهنية لموظفي شؤون الإمداد، بما في ذلك الإجازة الفنية للوظائف الميدانية من قبل الشعبة المعنية في المقر. وقدمت دائرة لوجستيات إدارة الإمدادات مساهمات رسمية في تقييم أداء كبار موظفي شؤون الإمداد في مجموعة أهم ٢٠ عملية؛ (د) جرى إدراج الإبلاغ

المخصص عن العمليات في حالات الطوارئ من أجل تتبع بيانات الشحنات ذات الصلة، من قبيل تاريخ التسليم التقديري وتاريخ التسليم الفعلي وتكاليف الشحن. وأدخلت تحسينات إضافية على عملية الإبلاغ: فتقارير التدفقات والمخزونات التي تبين التطورات كل شهر أصبحت تقدم الآن لاستكمال التحليل المتعلق بفائض المخزون المحتمل.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٢٢ - في الفقرة ١٣٠، يوصي المجلس بأن تبحث المفوضية إمكانية إجراء تحليل كمي لمتطلبات التخزين الخاصة بجميع توريدات الأصناف والمواد غير الغذائية رهن التسليم، وذلك في إطار نظام الإدارة المالية التابع لمشروع تجديد نظم الإدارة.

٤٢٣ - بالإضافة إلى الإجراءات التي سبق الإبلاغ عنها، أنهت المفوضية استعراضا لهيكل جميع المخازن مع إدخال بعض التحسينات بالمقارنة مع عام ٢٠١٣، من قبيل تحليل تدفقات المخزونات وعمليات نقل الحاويات. وبالإضافة إلى ذلك، أنجزت بعثة موفدة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عملها المتمثل في استعراض هيكل التخزين في العملية الجارية هناك واستخدامه على النحو الأمثل تمشيا مع الاحتياجات التشغيلية. وعلاوة على ذلك، من المقرر إيفاد بعثة إلى منطقة غرب أفريقيا لنفس الغاية في الربع الأخير من عام ٢٠١٤. وتعكف المفوضية أيضا على دراسة العدد الأمثل من المستودعات المدارة مركزيا التي يتعين الحفاظ عليها.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٢٤ - في الفقرة ١٣٨، أوصى المجلس بأن تقوم دائرة إدارة الإمدادات التابعة للمفوضية بما يلي: (أ) تنفيذ خططها الرامية إلى توفير معلومات موثوقة عن أداء الموردين في أسرع وقت ممكن، (ب) استخدام هذه المعلومات بصورة منهجية لإدارة أداء الموردين، والعقود، واتخاذ قرارات تقوم على الأدلة فيما يتعلق بإرساء الاتفاقات الإطارية.

٤٢٥ - تتولى المفوضية قياس أداء الموردين عن طريق مراقبة الجودة وتقييم أداء عمليات التسليم والتقيد بالأسعار وفقا للشروط المتفق عليها في الاتفاقات الإطارية والصكوك التعاقدية الأخرى. وتشتمل العمليات على أكبر قدر ممكن من العقود، لا سيما الاتفاقات التعاقدية العالية القيمة. وتم وضع استمارات لتقييم البائعين تتعلق بالسلع والخدمات على السواء، وهي متاحة على موقع المفوضية في الشبكة الداخلية. وبذلت جهود لتشجيع موظفي شؤون الإمداد على استخدام استمارات لالتماس التعليقات بشكل منهجي في العمليات القطرية.

٤٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك، يجري اتخاذ المزيد من الإجراءات لتحسين المعلومات المتعلقة بالموردين: فمواعيد الشحن أدرجت في أوامر الشراء ويجري تعقبها، والمعلومات المتعلقة بأداء الموردين أصبحت الآن تستخدم في تحديد مقدار الكميات التي ستوزع على الموردين وفق الاتفاقات الإطارية الجديدة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٢٧ - في الفقرة ١٤٢، وافقت المفوضية على توصية المجلس بأن تتفادى تكرار الجهود وتعارُضها من جانب المكاتب القطرية المختلفة عن طريق: (أ) تحديد المعلومات التي يتعين تجميعها والاحتفاظ بها من أجل تعقب أداء الموردين فيما يتعلق بتوريد الشحنات في مواعيدها وجودتها واكتمالها؛ (ب) وضع نموذج سهل الاستخدام حتى يتسنى لوحدات الإمدادات استخلاص هذه البيانات بصورة متسقة.

٤٢٨ - يرجى الرجوع إلى تعليقات المفوضية الواردة في الفقرة ٤٢٥ أعلاه المتصلة بالتوصية الواردة في الفقرة ١٣٨ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٢٩ - في الفقرة ١٤٩، وافقت المفوضية على توصية المجلس بأن تؤكد في توجيهاتها إلى موظفي الإمدادات على المبدأ الأساسي في التخطيط المتمثل في أن التقلبات الكلية التي ينطوي عليها تقديم العطاءات، وأداء الموردين، واللوجستيات، ونطاق التدخل الحكومي، والمشاركة من جانب الشركاء المتعددين سوف تتجه إلى تمديد المهل الزمنية لتوريد اللوازم الطبية عمليا إلى ما بعد الفترات النظرية. وفي بعض الحالات سيتطلب ذلك طلب التوريد في وقت مبكر.

٤٣٠ - تعتبر إجراءات التشغيل الموحدة للعرض والطلب، وتخطيط تحديد الموارد عناصر إلزامية في عملية التخطيط لدى المفوضية. ويمكن تطبيق إجراءات التشغيل الموحدة أيضا في تخطيط الإمدادات الطبية. وتقدم صفحة مخصصة لهذا الغرض على موقع المفوضية في الشبكة الداخلية تعليمات بشأن إدارة الأدوية، وحضر موظفون مدربون يعملون في مجال الصحة العامة حلقات عمل بشأن الإدارة المحسنة للأدوية. وتشدد المفوضية من جديد على تذكير موظفي شؤون الإمداد العاملين في الميدان أن الزمن الذي يستغرقه توريد اللوازم الطبية يجب ألا يتجاوز فترة تتراوح بين أربعة وستة أشهر.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٣١ - في الفقرة ١٥٥، وافقت المفوضية على توصية المجلس بتعديل دليل التوريد الخاص بها بحيث يشترط على أفرقة الإمدادات القطرية أن تقوم بإجراء اختبارات سوقية دورية للخدمات الرئيسية التي يجري شراؤها محليا وفق دورات محددة.

٤٣٢ - أدرجت الحاجة إلى البحوث السوقية بالفعل في دليل التوريد الخاص بالمفوضية ضمن الفصل المتعلق بإدارة سلسلة الإمداد. وينص الدليل أيضا على ضرورة وضع خطط للمشتريات تصف الافتراضات والقرارات ومبرراتها. واستعراض الظروف السائدة في السوق هي جزء لا يتجزأ من خطة المشتريات.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٢١]

٤٣٣ - في الفقرة ٥٧، يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بتعزيز نظم إدارة المخزونات لديها لدعم اتخاذ قرارات أكثر استنارة بشأن تحديد المخزونات، بما في ذلك تنبيه موظفي الإمدادات عند انخفاض مستويات المخزون عن حد أدنى معين وتوجيههم نحو الخيار الأكثر كفاءة لتجديد المخزون.

٤٣٤ - يجري حاليا تنفيذ هذه التوصية، وفق ما تقرر. ووضعت المفوضية إجراءات تشغيلية موحدة جديدة للتخطيط للاحتياجات من إمدادات الإغاثة الأساسية، بما في ذلك الاحتياجات من المشتريات السنوية وإجراءات تحديد الموارد. واعتبارا من عام ٢٠١٤، أصبحت هذه الإجراءات عنصرا إلزاميا من عناصر عمليتي التخطيط وتخصيص الموارد في المفوضية.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٣٥ - في الفقرة ٥٩، يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية، بغية استخدام الموارد بكفاءة أكبر، بوضع خطة شراء مخزونات للمنظمة وتحديثها بانتظام، يراعى فيها ما يلي: (أ) أن تأخذ الخطة في الاعتبار كلا من المتطلبات المحلية والمتطلبات المدارة مركزيا لأصناف المخزون المعيارية؛ (ب) أن تستند الخطة إلى الخبرة السابقة فيما يتعلق بالطلب والسيناريوهات الأكثر احتمالا مع الحفاظ أيضا على المستوى اللازم من المخزون الوقائي.

٤٣٦ - وضعت إجراءات التشغيل الموحدة الشاملة المتعلقة بالتخطيط لسلسلة الإمدادات وهي عنصر إلزامي من عناصر عمليتي التخطيط وتخصيص الموارد في المفوضية، اعتبارا من عام ٢٠١٤. وتنفيذ هذه التوصية جار على النحو المقرر، وسيتم إنجازها بحلول نهاية عام ٢٠١٤، بعد إدماج الإجراءات التشغيلية الموحدة في دورة تخطيط الميزانية لعام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

(٢١) A/68/5/Add.5، الفصل الثاني.

٤٣٧ - في الفقرة ٦٨، يوصي المجلس بأن تقوم المفوضية بما يلي: (أ) تعيين أحد كبار موظفي المخاطر مع تكليفه بولاية واضحة هي تنفيذ الصيغة المحدثة للإطار الاستراتيجي لمكافحة الغش؛ (ب) إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش من أجل تحديد المجالات الرئيسية التي تكون فيها المفوضية عرضة للمخاطر؛ (ج) تحديد مدى قدرة المفوضية على تحمل مختلف أنواع مخاطر الغش المحددة.

٤٣٨ - وأصدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إطارا استراتيجيا منقحا لمنع الغش والفساد في تموز/يوليه ٢٠١٣ ليكون بمثابة مرجع سهل الاستعمال يتسم بالشفافية لأغراض التوعية والدعوة وتنفيذ التدابير الوقائية التي يمكن أن تسهم بقدر كبير في التقليل إلى أدنى حد من الغش والفساد في المنظمة. وتحت رعاية نائب المفوض السامي، أنيطت بالمراقب المالي مهمة تنفيذ هذا الإطار. ولهذا الغرض، سيباشر المراقب المالي، بمساعدة خبراء خارجيين، بوضع خطة ملموسة وعملية تركز على مجالات الخطر الرئيسية من قبيل التمويل والمشتريات وبوضع ما يتصل بهذه الخطة من آليات للتدريب وبرامج للاتصالات والتوعية. ويُتوقع أن ينفَّذ المشروع تنفيذا كاملا بنهاية عام ٢٠١٥. وفيما يتعلق بتقييم المخاطر، فإن سياسة إدارة المخاطر في المؤسسة الصادرة في تموز/يوليه ٢٠١٤ تقتضي من العمليات الميدانية وكيانات المقر أن تقيم مخاطر الغش في إطار تقييم المخاطر مرة واحدة في السنة على الأقل. وسيتم النظر في تحديد درجة تحمل مخاطر الغش استنادا إلى نوع الغش عند وضع معايير أوسع نطاقا لقياس المخاطر.

الإدارة المسؤولة: المكتب التنفيذي ووحدة إدارة المخاطر في المؤسسة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٣٩ - وفي الفقرة ٧٦، أوصى المجلس بأن تطلب المفوضية إلى الممثلين القطريين إجراء تقييمات لمخاطر الغش في ما يتعلق بجميع الشركاء المنفذين في إطار نهجها العام المستند إلى تقييم المخاطر.

٤٤٠ - ويستلزم الإطار الاستراتيجي المنقح المذكور أعلاه جملة أمور من بينها أن يجري ممثلو المفوضية تقييما شاملا لمخاطر الغش، بما في ذلك للأنشطة المنفذة من خلال شركاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفوضية بصدد صياغة مذكرة توجيهية بشأن إدارة مخاطر المشاريع ستتضمن توجيهات جديدة لتقييم مخاطر الغش للمشاريع التي ينفذها الشركاء، وتحديد

الضوابط المناسبة للوقاية من الغش؛ وتعزيز شرط تقيد موظفي الشركاء بالسلوك الأخلاقي. وقد أدرجت المفوضية بالفعل في الاتفاقات المعيارية للشراكة في إطار المشاريع أحكاما محددة وصارمة بشأن مكافحة الفساد ومكافحة ممارسات الغش التي يمكن أن تؤدي إلى فسخ الاتفاق إذا لم يتقيد بها الشركاء.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٤٤١ - وفي الفقرة ٨٢، أوصى المجلس المفوضية بما يلي: (أ) تحليل تقارير الأنشطة النصف سنوية بالاقتران مع التقارير المالية لرصد كيفية تعلق التكاليف بالأنشطة المضطلع بها والقيام على نحو أفضل بتقييم ما إذا كان الشركاء المنفذون في المسار الصحيح لتحقيق الأهداف أو ما إذا كان يلزم المفوضية أن تتدخل؛ (ب) مواءمة تسديد الأقساط بشكل أوثق مع أنشطة الشركاء المنفذين المقررة وتقديم الخدمات للتقليل إلى الحد الأدنى من أوجه القصور أو التأخير في إنجاز البرامج بسبب التقلبات في التمويل.

٤٤٢ - وتقوم المفوضية حاليا بوضع نظام لإدارة المدفوعات إلى الشركاء من أجل مواءمة هذه المدفوعات مع معدل تنفيذ الأنشطة المقررة. وقد تم تكليف شركة لتكنولوجيا المعلومات بتنفيذ التغييرات التي ينبغي إدخالها على نظام المفوضية المركزي لتخطيط الموارد. ومن المتوقع أن يتم اختبار الأداة الجديدة في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ وتطبيقها في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة المالية والتنظيم الإداري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٤٣ - وفي الفقرة ٩٣، أوصى المجلس المفوضية بالقيام بما يلي: (أ) تجميع دليل لإدارة الأسطول بنهاية عام ٢٠١٤، يتم فيه توحيد المذكرات الداخلية القائمة ويعالج الثغرات الرئيسية في التغطية بما في ذلك ممارسات إدارة أسطول المركبات التي يتعين اتباعها على الصعيد القطري؛ (ب) وضع سياسة تنص على ضرورة إدارة الأساطيل القطرية التي

يتجاوز حجمها ٣٠ مركبة من جانب الموظفين المؤهلين في مجالي اللوجستيات وإدارة الأسطول.

٤٤٤ - وتسير عملية وضع دليل لإدارة الأسطول يعالج جوانب مثل ضرورة توافر موظفين مؤهلين يديرون الأساطيل التي يتجاوز حجمها عددا معينا من المراكب في الطريق الصحيح، وسيتم الانتهاء منها على النحو المخطط له.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٤٥ - وفي الفقرة ٩٤، أوصى المجلس أيضا بأن تنشر المفوضية أداة موحدة لتحليل تكاليف استهلاك وقود المركبات وتكاليف صيانتها على جميع المكاتب القطرية بحلول نهاية عام ٢٠١٣، إما في شكل نموذج بيانات لمشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي أو جدول معلومات غير متصل بالحاسوب.

٤٤٦ - وتعمل المفوضية على البدء باستخدام تطبيق FleetWave وهو تطبيق برمجي لإدارة الأسطول، سيوفر خاصية تتبع وتحليل استهلاك الوقود وتكاليف الصيانة، في جملة خاصيات أخرى. ويجري العمل حاليا على تكييف نموذج الوقود والصيانة، ومن المقرر إنتاج النظام في عام ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، سيبدأ الأخذ بحل لا يقوم على الاتصال بالحاسوب على نحو ما أوصى به المجلس، وقد تم بالفعل إعداد جدول معلومات لهذا الغرض، وسيبدأ العمل بهذا الحل في إطار العمليات قبل نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٤٤٧ - وفي الفقرة ١٠٥، أوصى المجلس بأن تدرج المفوضية في دليل إدارة الأسطول الجديد توجيهات بشأن كيفية تقييم بدائل استخدام مرائب نائية عندما يمكن أن يؤدي اللجوء إلى خدمات الصيانة النائية إلى السفر لمسافات طويلة وامتداد فترات توقف استخدام المركبات وارتفاع تكاليف النقل. وينبغي أن تشمل التوجيهات ما يلي:

(أ) الاختبار الدوري للأسواق المحلية للتحقق من توافر مرافق للصيانة التجارية تكون أكثر قربا وتلبي المعيار المطلوب؛ (ب) الاستعراض الدوري لمدى إمكانية أن تتعاقد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والشركاء المنفذين على خدمات الصيانة بشكل جماعي، وذلك للاستفادة من وجود قدرة أكبر على المساومة أو لاجتذاب متعهدين موثوق فيهم لإنشاء مرافق مجاورة؛ (ج) النظر في الاحتفاظ بمخزون من الزيوت والمرشحات على مستوى المكاتب الميدانية للتمكين من إجراء أبسط خدمات الصيانة (من الفئة ألف) في الميدان.

٤٤٨ - وتتبع المفوضية نهجا شاملا للاستجابة لهذه التوصية. أولا، فإن المفوضية بصدد وضع دليل لإدارة الأسطول سيكون جاهزا في أوائل عام ٢٠١٥. وثانيا، سيتم تناول إدارة تكاليف الصيانة والإصلاح في مرحلة لاحقة من مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي الذي سيبدأ في عام ٢٠١٥ والذي سيكون قد أُنجز بنهاية عام ٢٠١٦.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٦

٤٤٩ - وفي الفقرة ١٠٩، أوصى المجلس المفوضية، بالقيام، في إطار مشروع إدارة الأسطول على الصعيد العالمي، بإنشاء قسم لسلامة المركبات في دليل إدارة الأساطيل بحيث يجري فيه: (أ) التشديد على ضرورة الإدارة الاستباقية لسلامة المركبات في المكاتب القطرية؛ (ب) اشتراط إجراء تحليل فصلي لأداء السائقين على أساس بيانات التعقب باستخدام السواتل، من قبيل السرعة المفرطة ومتوسط السرعات والإفراط في ساعات السياقة واستخدام المركبات خارج أوقات العمل.

٤٥٠ - والمفوضية بصدد وضع دليل لإدارة الأساطيل، سيكون جاهزا في أوائل عام ٢٠١٥، يشمل جزاء لسلامة المركبات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفوضية تركب أجهزة تتبع في جميع المركبات في إطار مشروع إدارة الأساطيل على الصعيد العالمي، لتحل محل المركبات التي تديرها العمليات الميدانية. ومن المتوقع أن تكون جميع مركبات المفوضية قد شُملت بالخطة بنهاية عام ٢٠١٨ وأن يكون قد تم تزويدها بهذه الأجهزة. وبمجرد نشر عدد كاف من هذه المركبات المزوّدة بأجهزة تعقب في بلد من البلدان، ستكون التقارير التي

أوصى بها المجلس متاحة في ذلك البلد. ومن المتوقع أن تكون معظم مركبات المفوضية قد زُوِّدت بأجهزة تعقب بنهاية عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: شعبة الطوارئ والأمن والإمداد
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

عاشرا - صندوق برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٢٢]

٤٥١ - يرد في الجدول ٢٥ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

الجدول ٢٥
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب العمليات	٣	-	١	٢	٢	-
المجموع	٣	-	١	٢	٢	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	٣٣	٦٧		

٤٥٢ - يرد في الجدول ٢٦ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات.

(٢٢) A/69/5/Add.7، الفصل الثاني.

الجدول ٢٦

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب العمليات	٦	١	٢	٣	٣	–
المجموع	٦	١	٢	٣	٣	–
النسبة المئوية	١٠٠	١٧	٣٣	٥٠		

٤٥٣ - وفي الفقرة ٢٦، وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) أن يطلب من موظفي إدارة الصناديق رصد تنفيذ ميزانيات المشاريع عن كثب للتأكد من أن نفقات المشاريع تطابق المخصصات المعتمدة؛ أن يحسن الضوابط المفروضة على أموال المشاريع ويجري تسويات شهرية لإتاحة الحصول على الرخص المطلوبة قبل تفعيل أي عملية نقل للأموال؛ (ج) أن يتصل بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي لتحسين ضوابط الميزانية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، إذا اعتبر أنه من المفيد القيام بأي عملية إعادة تشكيل له قبل أن يحل محله النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد، أوموجا.

٤٥٤ - وتتصل هذه التوصية جزئيا بما يرى المجلس أنه قصور في نظام المعلومات الإدارية المتكامل، لكونه غير مزود بخاصية التأكد من وجود أموال كافية فيما يتعلق بالنوع ٤ من الأموال. ويرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (برنامج البيئة) أنه من غير المفيد القيام بأي عملية إعادة تشكيل في هذه المرحلة، إذ ستتم الاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل في القريب العاجل بنظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٥٥ - وفي الفقرة ٣١، أوصى المجلس برنامج البيئة بما يلي: (أ) إنشاء قاعدة بيانات جيدة التصميم خاصة بشركائه المنفذين لإتاحة تتبع ورصد المعلومات بالشكل المناسب؛ (ب) حفظ البيانات الكافية عن السلف المقدمة للشركاء المنفذين.

٤٥٦ - ونظام المعلومات الإدارية المتكامل بمثابة مستودع مركزي للمعلومات المتعلقة بجميع الشركاء المنفذين لبرنامج البيئة، بما في ذلك حالة السلف المدفوعة لهم. وسيستمر برنامج البيئة باستخدام تقارير نظام المعلومات الإدارية المتكامل، ويتوقع أن يتعزز تتبع الشركاء وأنشطتهم مع تنفيذ نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: لم تُقبل
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٥٧ - وفي الفقرة ٣٦، أوصى المجلس بأن يقوم برنامج البيئة بتعزيز إجراءات الإنفاذ فيما يتعلق بتقديم شهادات مراجعة الحسابات غير المسلمة وضمان تقديم جميع شهادات مراجعة الحسابات في المستقبل في غضون الإطار الزمني المحدد في اتفاقات التعاون بشأن إنجاز المشاريع.

٤٥٨ - وتتصل التوصية بمشاريع برنامج البيئة التي يمولها مرفق البيئة العالمية، وأبلغ المجلس بأن شهادات المراجعة الخارجية لحسابات الشركاء المنفذين لا تكون دائما متاحة بحلول حزيران/يونيه من السنة التالية. ويتواصل بذل جهود متضافرة للحصول على الشهادات حالما تصبح متاحة، كما يدل على ذلك معدل الامتثال المرتفع الذي دأب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحقيقه في الحصول على أكثر من ٩٠ في المائة من الشهادات المطلوبة المتعلقة بفترات السنتين القليلة الماضية.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٥٩ - وفي الفقرة ٣٩، وافق برنامج البيئة على توصية المجلس بأن يعزز تخطيط المشتريات ويضع إجراءات رصد فعالة ويتابع إدارة العقود متابعة وثيقة بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من اللجوء إلى الموافقة على العقود بأثر رجعي.

٤٦٠ - وعقب صدور مبادئ توجيهية جديدة عن برنامج البيئة في آذار/مارس ٢٠١٣، شهد عدد حالات الأثر الرجعي انخفاضا كبيرا.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٦١ - وفي الفقرة ٤٥، وافق برنامج البيئة على توصية المجلس بأن يحدد أسباب التأخر في إنهاء المشاريع المقفلة ويعالجها حتى يتسنى إغلاق جميع المشاريع من الناحية المالية أيضا في غضون ٢٤ شهرا من إغلاقها من الناحية التشغيلية وفقا لدليل المشاريع لبرنامج البيئة.

٤٦٢ - وبرنامج البيئة بصدد معالجة هذه المسألة في إطار عملية تنقية البيانات استعدادا لتنفيذ نظام أوموجا، بهدف التقليل إلى أدنى حد من عدد المشاريع المنجزة القديمة التي تُرحّل من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى نظام أوموجا. وتجري أيضا معالجة مسائل إجرائية أخرى تؤخر إغلاق المشاريع، من قبيل تلقي تقارير مراجعة الحسابات النهائية، وتسوية الأرصدة المستحقة القبض.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٦٣ - وفي الفقرة ٥٤، من أجل كفالة الإفصاح عن البيانات على النحو الواجب والانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية بسلاسة وفي الموعد المحدد، يوصي المجلس بأن يستعرض برنامج البيئة خطته لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية من أجل تلبية الحاجة الماسة إلى القيام بما يلي: (أ) تمحيص الرصيد الكبير المتبقي من الالتزامات غير المصفاة قبل إعداد البيانات المالية التجريبية؛ (ب) استعراض المبالغ المستحقة القبض غير المسددة منذ فترة طويلة لإدراج اعتمادات لتغطية الديون المشكوك في إمكانية تحصيلها؛ (ج) تصويب البيانات المتعلقة بالممتلكات غير المستهلكة التي تم الوقوف على أوجه قصور فيها؛ (د) العمل عن كثب مع مقر الأمم المتحدة من أجل التوفيق بين المعلومات المتعلقة بالاتفاقات المبرمة مع الجهات المانحة.

٤٦٤ - ويتبع برنامج البيئة جميع المبادئ التوجيهية الجديدة الصادرة عن مقر الأمم المتحدة بشأن الإجراءات اللازمة لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٤٦٥ - قدم المجلس، في المرفق الأول لتقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.7، الفصل الثاني)، ملخصا لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات مالية سابقة. ويلخص الجدول ٢٧ الحالة العامة حتى تموز/يوليه ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات التسع التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''. وترد معلومات عن التوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق.

الجدول ٢٧
حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تُنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب العمليات	٥	-	٢	٣	٢	١
مكتب العمليات ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي	٣	-	١	٢	٢	-
مكتب العمليات وإدارة الشؤون الإدارية	١	-	-	١	-	١
المجموع	٩	-	٣	٦	٤	٢
النسبة المئوية	١٠٠	-	٣٣	٦٧		

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[٢٣]

٤٦٦ - في الفقرة ٣٨، وافق برنامج البيئة على توصية المجلس له بأن: (أ) يواصل التحضير لتنفيذ نظام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بالتعاون مع مكتب الأمم

(٢٣) A/65/5/Add.6، الفصل الثاني.

المتحدة في نيروبي، (ب) يحدد احتياجاته الخاصة بالانتقال من برامجيات نظام كريستال إلى النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) الذي تستخدمه الأمانة العامة والمزمع العمل به مستقبلاً.

٤٦٧ - وهذه التوصية قيد التنفيذ عن طريق تنقية البيانات والعمليات الأخرى اللازمة لتنفيذ نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٤٦٨ - وفي الفقرة ٨٨، أوصى المجلس بأن يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع إدارة الأمم المتحدة في المقر، بتنقيح معاملته المحاسبية لمنح التعليم.

٤٦٩ - وعقب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سيكون تقييد منح التعليم في البيانات المالية لبرنامج البيئة لعام ٢٠١٤ ممتثلا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٧٠ - وفي الفقرة ١١٢، كرَّر المجلس توصيته السابقة بأن يضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تمويلاً محدداً يوفر رصيداً للوفاء بالتزاماته المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، وذلك للنظر فيه وإقراره من قبل مجلس إدارته والجمعية العامة.

٤٧١ - وسيستمر برنامج البيئة في التماس الإرشادات من مكتب المراقب المالي في مقر الأمم المتحدة فيما يتعلق بتمويل استحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد.

الإدارة المسؤولة: إدارة العمليات وإدارة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مفتوح

٤٧٢ - وفي الفقرة ١٢٩، وافق برنامج الأمم المتحدة للبيئة على توصية المجلس له بأن ينظر في إجراء استعراض لسياسته المتعلقة بتقييم التزامات الإجازات عند تطبيقه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٧٣ - وعقب تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، سيكون تقدير الالتزامات المتعلقة بالإجازات في البيانات المالية لبرنامج البيئة لعام ٢٠١٤ ممتثلا لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٧٤ - وفي الفقرة ١٧٧، وافق برنامج البيئة على توصية المجلس بأن يعمل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، على القيام بما يلي: (أ) الاستفادة من التنفيذ المقبل للنظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد للتخلص من بنود قسائم اليومية؛ (ب) تعزيز الرقابة الداخلية على بنود قسائم اليومية وعلى حقوق النفاذ اللازمة لإنشائها.

٤٧٥ - وستنفذ هذه التوصية تماشيا مع تنفيذ نظام أوموجا.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٢٤]

٤٧٦ - في الفقرة ٤٦، وافق برنامج البيئة على توصية المجلس له بالقيام بما يلي: (أ) أن يواصل استعراض طبيعة علاقته مع كل من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مع إيلاء كامل الاعتبار للشوط الذي قطعته الاتفاقات بالفعل على صعيد تطبيق إجراءات تُخرجها عن نطاق السيطرة التنفيذية والمالية لبرنامج البيئة؛ (ب) أن يحدّد، لأغراض الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ما إذا كانت الاتفاقات محل النظر ستظل تحت السيطرة التنفيذية والمالية لبرنامج البيئة.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٧٧ - وفي الفقرة ٦٦، أوصى المجلس بأن يدرس برنامج البيئة جدوى وضع إجراءات للتخفيف من مخاطر أسعار الصرف، وذلك على ضوء توجيهات مقر الأمم المتحدة، ومع أخذ التكاليف والمكاسب في الحسبان.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٤٧٨ - وفي الفقرة ٦٩، كرر المجلس توصيته السابقة بأن يضع برنامج البيئة ترتيبات محدّدة لتمويل ما عليه من التزامات مرتبطة باستحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، وذلك للنظر فيها وإقرارها من قبل مجلس إدارته والجمعية العامة. ويسلّم المجلس بأن برنامج البيئة سيحتاج إلى التماس التوجيه من مقر الأمم المتحدة في هذا الشأن.

٤٧٩ - ويُرجى الرجوع إلى تعليقات برنامج البيئة الواردة في الفقرة ٤٧١ أعلاه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ١١٢ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

(٢٤) A/67/5/Add.6، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة: إدارة العمليات وإدارة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مفتوح

٤٨٠ - وفي الفقرة ٧٦، أوصى المجلس بأن يقوم برنامج البيئة، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بالتماس التوجيه والتوضيح من مقرّ الأمم المتحدة بشأن إدارة مخاطر أسعار صرف العملات على جميع الأرصدة غير الدولارية الموجودة ضمن مجمّعه الاستثماري.

الإدارة المسؤولة: مكتب العمليات ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

حادي عشر - صندوق الأمم المتحدة للسكان

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٢٥]

٤٨١ - يرد في الجدول ٢٨ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

الجدول ٢٨
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب المدير التنفيذي	١	-	-	١	١	-
شعبة الخدمات الإدارية	١	-	-	١	١	-
شعبة الموارد البشرية	١	-	-	١	١	-

(٢٥) A/69/5/Add.8، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
شعبة خدمات المشتريات	١	–	–	١	١	–
شعبة البرامج وشعبة الخدمات الإدارية	١	–	–	١	١	–
المجموع	٥	–	–	٥	٥	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	–	١٠٠		

٤٨٢ - ويرد في الجدول ٢٩ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات.

الجدول ٢٩

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب المدير التنفيذي	٣	–	–	٣	٣	–
شعبة الخدمات الإدارية	٢	–	–	٢	٢	–
شعبة الموارد البشرية	٢	–	–	٢	٢	–
شعبة خدمات المشتريات	٢	–	–	٢	٢	–
شعبة البرامج وشعبة الخدمات الإدارية	١	–	–	١	١	–
شعبة البرامج	١	–	–	١	١	–
المجموع	١١	–	–	١١	١١	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	–	١٠٠		

٤٨٣ - وفي الفقرة ١٦، وافق صندوق الأمم المتحدة للسكان على توصية المجلس الداعية إلى (أ) المواءمة بين عمليات المكاتب اللامركزية لكفالة تقييم المكاتب الفرعية بما يضمن امتثالها للمقتضيات الواردة في مبادئ الصندوق التوجيهية للمكاتب اللامركزية؛ (ب) وضع توصيف واضح للأدوار والمسؤوليات الموكلة إلى المكاتب القطرية والمكاتب اللامركزية؛ (ج) تحسين الملاك الوظيفي للمكاتب، وتحديد أهداف الأداء، ووضع معايير الرصد والتقييم المنهجيين لجهات التنسيق، بغية كفالة الوفاء بالمسؤوليات المنوطة بالمكاتب بالجودة المطلوبة وفي أوانها.

٤٨٤ - وسيجري الصندوق تقييما شاملا، عن طريق المكاتب الإقليمية والقطرية، لجميع المكاتب اللامركزية القائمة بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٥. وسيشمل هذا التقييم تركيزا حصريا على استعراض بيان جدوى واضح قُدِّم وتمت الموافقة عليه في وقت إنشاء المكتب.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٤٨٥ - وفي الفقرة ٢١، وافق صندوق السكان على توصية المجلس الداعية إلى النظر في المواءمة بين أداة تقييم قدرة الشركاء المنفذين والنهج المنسق للتحويلات النقدية من أجل تحسين تقييم الشركاء المنفذين.

٤٨٦ - وبدأ صندوق السكان بإجراء مناقشات مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لإعادة النظر في إمكانية إدماج التقييمات المتبقية الخاصة بالوكالات، مثل الأداة التي استحدثها صندوق السكان لتقييم قدرة الشركاء المنفذين، ضمن أداة تقييم منسقة على صعيد الأمم المتحدة. وحاليا، لا توجد مواءمة إلا بين تقييم الإدارة المالية وقدرات الشراء للشركاء المنفذين ضمن ''التقييم الجزئي'' في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية. وتتضمن الأداة التي استحدثها صندوق السكان لتقييم قدرة الشركاء المنفذين في مجالات إدارة البرامج والرصد والقدرة التقنية التي لا تشكل من الوقت الراهن جزءا من التقييم الجزئي، ولدى الوكالات الأخرى أيضا تقييمات مماثلة على الأقل لبعض الشركاء المنفذين. وقد تشاطرت الوكالات هذه التقييمات واتفقت على استكشاف مواءمة وإدماج المجالات المتبقية المتصلة بالقدرات ضمن نموذج التقييم الجزئي في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: شعبة البرامج وشعبة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٨٧ - وفي الفقرة ٢٥، أوصى المجلس بأن يتفق الصندوق مع الشركاء المنفذين على التقيد بمقتضيات التزامهم وكفالة إتمام توقيع خطط العمل السنوية قبل الشروع في تنفيذ أي مشروع جديد.

٤٨٨ - وتركز السياسة والإجراءات المنقحة المتعلقة بإعداد وإدارة خطط العمل على شرط توقيع خطة العمل في الوقت المناسب. وسوف يوفر بدء نظام البرمجة على الصعيد العالمي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ نقاط مراقبة إضافية.

الإدارة المسؤولة: شعبة البرامج
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٤٨٩ - وفي الفقرة ٣٠، وافق الصندوق على توصية المجلس بأن يكفل توفير ما يكفي من الموظفين لتمثيله في تنسيق أنشطة المكاتب الميدانية والإشراف عليها عن طريق القيام على وجه الاستعجال بملء الوظائف الشاغرة منذ أمد طويل، بغية تحقيق أهدافه البرنامجية بشكل أكثر كفاءة وفعالية.

٤٩٠ - وللتقليل إلى أدنى حد من معدل الشغور، قام صندوق السكان بوضع وتنفيذ مبادرة تتصل بتشكيل مجموعة من المرشحين لتولي الأدوار القيادية في عام ٢٠١٣، يتم في إطارها إجراء فرز أولي للمرشحين المحتملين لشغل الوظائف في مجال الأعمال الأساسية على نحو أكثر استباقية، فيتم بالتالي تشكيل مجموعة من المرشحين لتولي المناصب القيادية البالغة الأهمية في الصندوق. وعلاوة على ذلك، يستخدم صندوق السكان خدمات شركات توظيف من أجل كفالة الإسراع بملء الشواغر في الوظائف الرفيعة المستوى بمرشحين على درجة عالية من الكفاءة. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم شعبة الموارد البشرية بتنفيذ التوصيات التي قدمها فريق الاستشارات الإدارية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو شبكة من المستشارين المحليين الذين يقدمون المشورة للبرنامج الإنمائي والصناديق والبرامج الشقيقة التابعة للأمم المتحدة من أجل التصدي للتحديات التنظيمية وتحسين الفعالية والكفاءة، وإعادة هيكلة عملية التوظيف التي يتبعها صندوق السكان وبالتالي جعلها أكثر كفاءة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٤٩١ - وفي الفقرة ٣٤، وافق صندوق السكان على توصية المجلس الداعية إلى التقيد بأحكام دليل التوظيف، التي تنص على (أ) كفالة عدم استخدام أصحاب عقود الخدمات بديلاً لاستقدام موظفين لمدة محددة؛ (ب) عند توظيف أصحاب عقود الخدمات، ينبغي ألا تتجاوز مدة عقودهم الفترات المنصوص عليها في دليل مستخدمي عقود الخدمات؛ (ج) إعادة صوغ الأداة الإلكترونية على الشبكة بما يحسّن مراقبة أداء اتفاقات الخدمات الخاصة وعقود الخدمة وتقييمه في الوقت المناسب.

٤٩٢ - ويجري نقل بيانات عن أصحاب عقود الخدمات إلى وحدة إدارة رأس المال البشري في نظام أطلس. وتخضع عقود الخدمات للإشراف المحلي من جانب المسؤولين الإداريين في صندوق الأمم المتحدة للسكان ويديرها البرنامج الإنمائي. وسيجري البحث مع البرنامج الإنمائي في إمكانية أن يكون المسؤولون الإداريون في صندوق السكان قادرين على الاطلاع على تلك البيانات لكفالة أن يكونوا قادرين على إدارة التعيينات في إطار عقود الخدمات على نحو أفضل بالتنسيق مع المكاتب الميدانية التابعة للبرنامج الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، ستزود شعبة الموارد البشرية التابعة لصندوق السكان المكاتب القطرية التابعة لصندوق السكان بالدليل الجديد الذي وضعه البرنامج الإنمائي لعقود الخدمات، كما ستعالج المسائل المشار إليها فيما يتعلق باستخدام عقود الخدمات.

الإدارة المسؤولة:	شعبة الموارد البشرية
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٩٣ - وفي الفقرة ٣٩، أوصى المجلس صندوق السكان باستخدام أداة الرصد المستعملة لتقييم البائعين استخداما سليما، وضمان قيام المكاتب القطرية بتقييم أداء مورّدي السلع والخدمات المرتبطين بعقود تقل قيمتها عن ٠٠٠ ٥٠ دولار بغية تحديد أوجه القصور التي تتطلب إجراء تحسينات.

٤٩٤ - وتنص إجراءات المشتريات التي يتبعها صندوق السكان على شروط تتصل بإجراء تقييم إلزامي لجميع العقود الممنوحة لمورّدي سلع الصحة الإنجابية الأساسية بموجب عقود طويلة الأجل، بصرف النظر عن قيمتها، وكذلك للعقود التي تعادل قيمتها مبلغ ٠٠٠ ٥٠ دولار أو تتجاوزه. وبنهاية عام ٢٠١٤، سيكون فرع خدمات المشتريات قد أجرى تحليلا لما يمكن أن يكون عتبة واقعية للمكاتب القطرية ونظر في الأدوات الموجودة التي يمكن

استخدامها لرصد وتقييم أي عملية شراء تقل قيمتها عن العتبة. واستنادا إلى نتائج ذلك التحليل، سوف يدرج فرع خدمات المشتريات العتبة الموصى بها للمكاتب القطرية، إلى جانب معلومات عن نظم المدخلات والتتبع، في الطبعة المنقحة المقبلة من إجراءات المشتريات المقررة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: فرع خدمات المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٤٩٥ - وفي الفقرة ٤٤، وافق صندوق السكان على توصية المجلس بأن يتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة لوضع اتفاقات طويلة الأجل مع مورّدي الخدمات التي تستعملها المكاتب الميدانية بصورة منتظمة.

٤٩٦ - وتتضمن إجراءات المشتريات التي يتبعها صندوق السكان (الجزء ١٤، بشأن التعاون) مبادئ توجيهية واضحة بشأن التعاون مع الكيانات الأخرى، ولا سيما فيما يتعلق بإبرام العقود واستخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت شبكة المشتريات التابعة اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في عام ٢٠١٢ مبادئ توجيهية مستكملة بشأن المشتريات المشتركة للأمم المتحدة. ويمكن لجميع الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة أن تستخدم المبادئ التوجيهية من أجل تعزيز التعاون فيما بينها على صعيد المشتريات، إما من خلال إبرام اتفاقات مشتركة طويلة الأجل، أو تشاطر الاتفاقات القائمة الطويلة الأجل، أو استخدام خدمات المشتريات الخاصة بوكالة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبموجب المرحلة الثانية من مشروع التنسيق الذي يقوده صندوق السكان حاليا، تم تنظيم المزيد من حلقات العمل لبناء القدرات بشأن عمليات الشراء المنسقة لجميع العاملين في مجال الشراء من جميع وكالات الأمم المتحدة في جميع مراكز العمل وسيستمر تنظيم حلقات عمل من هذا القبيل. ووضع الفريق المعني بالمرحلة الثانية من المشروع وثيقة متعلقة بأفضل الممارسات في مجال تشاطر واستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل، والوثيقة قيد الاستعراض حاليا من جانب شبكة المشتريات. وبمجرد أن يتم اعتمادها، يمكن تطبيقها من قبل جميع مراكز عمل الأمم المتحدة من أجل توحيد عملية التعاون فيما بينها في مجال الاتفاقات القائمة الطويلة الأجل. وفي الوقت نفسه، يقدم فرع خدمات المشتريات التوجيه إلى المكاتب القطرية التابعة لصندوق السكان بشأن الكيفية التي يمكن بها تشاطر هذه الاتفاقات واستخدامها.

الإدارة المسؤولة: فرع خدمات المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٩٧ - وفي الفقرة ٤٧، وافق الصندوق على توصية المجلس الداعية إلى تحديد الاحتياجات التدريبية لمستخدمي نظام إدارة المخزون وتحسين مهاراتهم للارتقاء بإدارة المخزون وعملية الإبلاغ.

٤٩٨- وأجرى صندوق السكان تحليلا لاحتياجات التدريب الناشئة في مجال إدارة المخزون والإبلاغ، وتم تحديد ثلاثة عناصر ذات أولوية بالنسبة لأنشطة التدريب والدعم المستمر. واستجابة لهذا التحليل، قام صندوق السكان بتحديد وتقديم برنامج تدريب شامل يتضمن دورات تدريبية إلكترونية وأخرى مباشرة تقدم وجها لوجه (حلقات دراسية شبكية) موجهة إلى جميع المكاتب القطرية التي تشارك في إدارة وتوزيع سلع الصحة الإنجابية.

الإدارة المسؤولة: شعبة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٤٩٩ - وفي الفقرة ٥٠، وافق صندوق السكان على توصية المكتب بمواصلة تعزيز جهوده من أجل سد الفجوة في تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين غير المسددة في غضون الجدول الزمني المقترح.

٥٠٠ - ولا يزال لدى صندوق السكان إحدى الخطط الأفضل تمويلا في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهو يبحث باستمرار عن تدابير مبتكرة لسد الفجوة في التمويل. وسلم مجلس مراجعي الحسابات بأن صندوق السكان قد نفذ بالفعل خطة تمويل مدتها خمس سنوات لسد الفجوة التمويلية الحالية المتصلة بتمويل استحقاقات الموظفين. وستواصل إدارة صندوق السكان رصد هذه الخطة المبتكرة التي تستند إلى ثلاثة مصادر تمويل هي: (أ) الفوائد التي تدرها الأموال الموجودة؛ (ب) فرض رسوم إضافية على المرتبات عن طريق اقتطاع نسبة مئوية منها؛ (ج) التحويلات التقديرية. وفي عام ٢٠١٤، سيدير عمليةَ استثمار هذه الأموال مديرُ صندوق استثمار خارجي في إطار مبادرة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة

الأمم المتحدة للمرأة). واعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤، قام صندوق السكان بتنقيح نظامه المالي وقواعده المالية من أجل تيسير الاستثمارات في مجموعة أوسع من الأدوات المالية المتوقعة من أجل توفير عوائد أعلى.

الإدارة المسؤولة: شعبة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٠١ - وفي الفقرة ٥٤، أوصى المجلس صندوق السكان بأن يتحقق من الأسباب الكامنة وراء بطء وتيرة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات، وأن يتوخى مزيدا من الفعالية في تتبّع التقدم المحرز وتقديم تقارير عن ذلك إلى الإدارة العليا.

٥٠٢ - وقام صندوق السكان باستعراض تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، حدث تحسن كبير في معدل التنفيذ، وصندوق السكان ملتزم بالحفاظ على هذا الزخم.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٠٣ - وفي الفقرة ٥٨، أوصى المجلس صندوق السكان بأن يحدد مستويات الضمان المناسبة لوحدات العمل المصنفة ضمن الوحدات المعرضة لمخاطر عالية ومتوسطة، وأن يعزز قدرات المراجعة الداخلية لديه عن طريق توفير الموارد اللازمة، حسبما يراه مناسبا، بغية تكييف دورات مراجعة الحسابات مع مستوى الضمان الذي يختاره.

٥٠٤ - واستنادا إلى تقبل المخاطر والتحديات البرنامجية والتشغيلية التي يواجهها صندوق السكان بالمقارنة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى التي تضطلع بنفس العمليات على الصعيد العالمي، يجري الصندوق دراسة لتحديد مستويات الضمانات المناسبة لوحدات العمل التابعة له. واستنادا إلى نتائج تلك الدراسة، سيقوم صندوق السكان، بالتشاور مع مجلسه التنفيذي، بتكييف دوراته لمراجعة الحسابات وبتمكين موارده للمراجعة الداخلية للحسابات بناء على ذلك.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٥٠٥ - قدم المجلس، في مرفق تقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.8، الفصل الثاني)، موجزا عن حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات مالية سابقة. ويلخص الجدول ٣٠ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ بالنسبة للتوصيات السابقة البالغ عددها ١١ توصية التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''. وترد معلومات عن التوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق.

الجدول ٣٠

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبَل	التوصيات التي نُفِّذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يُحدَّد لها تاريخ مستهدف
مكتب المدير التنفيذي	٣	-	-	٣	٣	-
شعبة الموارد البشرية	٣	-	-	٣	٣	-
شعبة الخدمات الإدارية	٢	-	-	٢	٢	-
شعبة خدمات المشتريات	٢	-	-	٢	٢	-
المكتب القطري لنيجيريا	١	-	-	١	١	-
المجموع	١١	-	-	١١	١١	-
النسبة المئوية	١٠٠			١٠٠		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[٢٦]

٥٠٦ - في الفقرة ٢١٥، وافق المكتب القطري لصندوق السكان في نيجيريا على توصية المجلس له بأن يتقيد بالقاعدة ١١٤-٤ (ج) من النظام المالي والقواعد المالية لصندوق السكان، وذلك فيما يتعلق بالمدفوعات التي تسدد بدون وثائق ملزمة.

٥٠٧ - وقدم المكتب القطري لصندوق السكان في نيجيريا إلى المجلس دليلا يثبت أن المدفوعات تمت استنادا إلى تصديق من الموظف الآمر بالصرف، وأن الطلبات ذات الصلة كانت ضرورية، وأن البضائع كانت مرضية ووردت وفقا للمواصفات المحددة. كذلك قدمت أدلة عن توافر الوثائق الداعمة، من قبيل نسخ من إيصالات الإشعار باستلام المدفوعات من البائعين. غير أن مراجعة داخلية لحسابات المكتب القطري في نيجيريا كشفت أنه لا تزال هناك بعض أوجه القصور المتعلقة بالمدفوعات؛ وبالتالي، لا تزال هذه التوصية قيد التنفيذ، وسوف تتم معالجتها إلى جانب التوصيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات.

الإدارة المسؤولة: المكتب القطري لنيجيريا
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٠٨ - وفي الفقرة ٢٦٢، وافق صندوق السكان على توصية المجلس له بأن يستكمل وحدة نظام أطلس المعيارية لإدارة الأصول بإدخال المعلومات الصحيحة عن موقع كل أصل من الأصول امتثالا لسياسة الصندوق في إدارة الأصول.

٥٠٩ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، كانت ملفات ٥٦ صنفا من أصل ما يقرب من ١٠ ٠٠٠ من الأصول تفتقر إلى معلومات عن موقع كل من هذه الأصناف. ويمثل ذلك نسبة ٠,٥ في المائة من جميع أصول صندوق السكان ويعتبر هامشا مقبولا. ومما أسهم في تحقيق هذا المعدل أصول اشترتها مؤخرا وحدات العمل و لم يُحدد لها موقع نهائي. ونظرا للاختلاف بين توقيت ورود أصل ما وتوقيت تحديد موقع/شخص نهائي له، ليس من الممكن، في أي فترة زمنية معينة، أن تكون مواقع جميع الأصول قد حُددت. وتجري شعبة الخدمات الإدارية تحليلا للأصول التي لم تحدد مواقعها للتأكد من أنها أصناف مشتراة حديثا،

(٢٦) A/65/5/Add.7، الفصل الثاني.

وليست أصنافا لا تتوافر معلومات بشأن موقعها بسبب غياب الضوابط. ومن خلال ذلك التحليل، تهدف شعبة الخدمات الإدارية إلى معالجة شواغل المجلس فيما يتعلق بالأصول التي لم تخصص لها مواقع من خلال التدليل على أن الأصول تكون، ولفترة محدودة للغاية بعد ورودها، بدون موقع محدد.

الإدارة المسؤولة: شعبة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٢٧]

٥١٠ - في الفقرة ٨٣، أوصى المجلس بأن يقوم صندوق السكان بما يلي: (أ) تقديم توضيح عن نطاق الرقابة التي ينبغي أن توفرها المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية؛ (ب) تزويد المكاتب الإقليمية بالموظفين والأدوات لتمكينها من تنفيذ مهام الرقابة؛ (ج) تصميم وتطبيق نظام لقياس الأداء كي يُستخدم في قياس فعالية وأداء المكاتب الإقليمية.

٥١١ - وصندوق السكان بصدد تنقيح دليله التنظيمي، وسوف تعرض مسودة الدليل في الربع الأخير من عام ٢٠١٤ على اللجنة التنفيذية لصندوق السكان للموافقة عليه. وسيعالج الدليل التنظيمي المنقح مسألة أوجه الضعف والرقابة التي توفرها المكاتب الإقليمية للمكاتب القطرية. وتم تعزيز جميع المكاتب الإقليمية باستقدام موظفين لتعبئة الموارد والاتصالات. كذلك يشكل الاستقدام المستمر للشركاء الاستراتيجيين في مجال الموارد البشرية لكل مكتب إقليمي جزءا من هذه العملية. وسيتم الاضطلاع برصد الأداء والنتائج في جميع وحدات العمل (بما في ذلك المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية) في إطار النظام الجديد لتخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها، الذي من المتوقع أن يوفر طريقة موحدة يمكن أن تستخدمها جميع وحدات صندوق السكان لتخطيط النتائج ورصدها والإبلاغ عنها. وتماشيا مع النهج الوارد في الخطة الاستراتيجية لصندوق السكان والمتمثل في اتباع إطار متكامل للنتائج، سيجمع هذا النظام بين العديد من نظم الإبلاغ القائمة على النتائج وسيحل محل عدد منها.

(٢٧) A/67/5/Add.7، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥١٢ - وفي الفقرة ٨٤، أوصى المجلس صندوق السكان بأن يعالج نقاط الضعف في هياكل مكاتبه الإقليمية على نحو ما أوصت به شعبة خدمات الرقابة.

٥١٣ - ويرجى الرجوع إلى تعليقات صندوق السكان الواردة أعلاه بشأن التوصية الواردة في الفقرة ٨٣ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥١٤ - وفي الفقرتين ٩١ و ٩٢، كرّر المجلس توصيته بأن يتقيد صندوق السكان بسياساته وإجراءاته المتعلقة بتقييم أداء البائعين. وأوصى المجلس أيضاً بأن يُسرع صندوق السكان في تصحيح أخطاء النظام الإلكتروني (العلل الإلكترونية) في أداة تقييم البائعين.

٥١٥ - وأطلق صندوق السكان أداته لتقييم أداء البائعين في عام ٢٠١١ من أجل إجراء تقييم لأداء البائعين في جميع أنحاء المنظمة. غير أن العلل الإلكترونية في النظام لا تتيح الاستفادة الكاملة من هذه الأداة. وتم تصليح جميع العلل الإلكترونية في أواخر عام ٢٠١٣ مع البدء بتحديث النظام، وباتت جميع وحدات العمل قادرة الآن على استخدام هذه الأداة. ومنذ عام ٢٠١١، يستخدم فرع خدمات المشتريات، في إطار أنشطته الروتينية، خاصية الإبلاغ التي تشملها الأداة لرصد المكاتب القطرية وفروع المقر التي لا تمتثل للشرط الإلزامي بشأن تقييم أداء البائعين. ويذكّر فرع خدمات المشتريات باستمرار وحدات العمل بضرورة الامتثال للشروط الإلزامية المتصلة بتقييم أداء البائعين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن فرع خدمات المشتريات بصدد وضع قائمة مرجعية/لوحة متابعة للمساءلة في مجال المشتريات ستظهر التزام المكاتب القطرية بأنشطة الشراء الرئيسية، بما في ذلك حالة تقييم أداء البائعين.

الإدارة المسؤولة: فرع خدمات المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥١٦ - وفي الفقرة ١٤٧، رأى المجلس أن النتائج التي توصلت إليها شعبة خدمات الرقابة تظهر أوجه قصور في المجالات المعنية، وأكد المجلس ضرورة أن يعالج الصندوق أوجه القصور تلك.

٥١٧ - واتُّخذ عدد من الخطوات من أجل فحص وتعزيز قدرة المكاتب الإقليمية. وتشمل هذه الخطوات ما يلي: (أ) التعاقد مع شركة استشارية خارجية لتقييم قدرات المكاتب الإقليمية وأدوارها. وتمت زيارة اثنين من المكاتب الإقليمية، مما أدى إلى صدور مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات؛ (ب) تم إنشاء مكتب إقليمي جديد لغرب أفريقيا لسد الثغرات في التنفيذ؛ (ج) أضيفت وظائف محددة، بما في ذلك مستشارون إقليميون في مجال الاتصالات ومستشارون إقليميون في مجال تعبئة الموارد وشركاء استراتيجيون في مجال الموارد البشرية، إلى المكاتب الإقليمية، بهدف تعزيز قدرات المكاتب في تلك المجالات. وصندوق السكان ملتزم بمعالجة النتائج التي توصلت إليها شعبة خدمات الرقابة (التي أصبحت الآن مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق) المبلغ عنها في تقارير المراجعة الداخلية لحسابات المكاتب القطرية والإقليمية والعمليات المؤسسية التابعة لصندوق السكان. وتولي إدارة صندوق السكان اهتماما خاص للمسائل المتعلقة بعدم كفاية الرقابة وإدارة المخاطر التي تم تحديدها في عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية والتوصيات المنتظر صدورها عن عمليات مراجعة حسابات الإدارة والعقود لعام ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٢٨]

٥١٨ - في الفقرة ٢٤، أوصى المجلس صندوق السكان بما يلي: (أ) استعراض واستكمال سياسة إدارة الأصول الثابتة وإجراءاتها بغية وضع سياسة واضحة تبين الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة اهتلاك الممتلكات والمنشآت والمعدات اهتلاكا تاما؛ (ب) مراجعة العمر الإنتاجي للممتلكات والمنشآت والمعدات.

٥١٩ - وفي عام ٢٠١٣، أجرى صندوق السكان تحليلا واستعراضا واسعي النطاق للعمر الإنتاجي الذي يعزى إلى الفئات الخاصة به من الممتلكات والمنشآت والمعدات باستخدام بيانات تشمل أصولا لا تزال تستخدم وأصولا انتهى استخدامها. وبناء على ذلك، واستنادا إلى هذا العمل وإلى المدخلات الواردة من الإدارة التنفيذية، تم تنقيح تقديرات العمر الإنتاجي. وتم إطلاع مجلس مراجعي الحسابات مسبقا على التحليلات والمقترحات. وتم تنفيذ المعدلات الجديدة للعمر الإنتاجي تدريجيا اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وفي الوقت نفسه، يُتوقع أن تتم الموافقة على تطبيق السياسة المنقحة لإدارة الأصول الثابتة خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة الخدمات الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٢٠ - وفي الفقرة ٤٥، أكد المجلس مجدداً توصيته السابقة بأن يعزز صندوق السكان الرقابة على إبرام اتفاقات الخدمات الخاصة وأن يمنع اللجوء إليها إلا بما يتسق مع سياساته.

٥٢١ - ولم يتم بعد استعراض السياسات المتعلقة بفرادى الخبراء الاستشاريين وأصحاب اتفاقات الخدمات الخاصة. ويعتزم صندوق السكان مواءمة هذه السياسات مع الهيكل الجديد لقائمة المرشحين المقبولين للعمل كخبراء استشاريين التي أنشئت كأداة للاستشاريين الإداريين وتقييم جميع الخبراء الاستشاريين في نهاية كل عقد والاحتفاظ بالخبراء الاستشاريين ذوي الكفاءة العالية. وحتى إذا كان التعاقد مع الخبراء الاستشاريين بموجب اتفاقات

(٢٨) A/68/5/Add.7، الفصل الثاني.

الخدمات الخاصة مفوضا للمديرين في الميدان، فإن القائمة الجديدة للمرشحين المقبولين ستتيح للمديرين إمكانية الحصول على معلومات شاملة عن الخبراء الاستشاريين وتعزيز الرقابة على استخدام اتفاقات الخدمات الخاصة. وسياسات اتفاقات الخدمات الخاصة قيد الاستعراض حاليا من جانب المكتب القانوني التابع لصندوق السكان.

الإدارة المسؤولة: شعبة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٢٢ - وفي الفقرة ٤٩، وافق صندوق السكان على توصية المجلس بضرورة التقيد بالسياسة المنظِّمة لعقود الخدمات من خلال إجراء تقييم لعقود الخدمات قبل شهرين من تاريخ انتهاء العقد وتقديم المبرِّرات الداعمة للتجديد.

٥٢٣ - ويواصل البرنامج الإنمائي وصندوق السكان العمل في إطار من الشراكة لنقل بيانات عقود الخدمات إلى نظام أطلس. وفي تموز/يوليه ٢٠١٤، كانت البيانات المتعلقة بالفئات التي تستهدفها عقود الخدمات الواردة من ١٠١ مكتباً قطرياً قد نُقلت بالفعل إلى وحدة أطلس لإدارة الموارد البشرية. ونظرا لأن عقود الخدمات تدار محليا، ستتمثل الخطوة التالية في البحث مع البرنامج الإنمائي في إمكانية أن يكون لدى مديري صندوق السكان إمكانية الوصول إلى نموذج أطلس لإدارة رأس المال البشري بحيث يتمكنون من إدارة عمليات الاستقدام بموجب عقود الخدمات على نحو أفضل بالتنسيق مع المكاتب الميدانية التابعة للبرنامج الإنمائي، حيث أن البرنامج الإنمائي هو الذي يدير عقود الخدمات الخاصة بصندوق السكان. وستواصل شعبة الموارد البشرية نقل البيانات المتعلقة بأصحاب عقود الخدمات من المكاتب القطرية إلى نظام أطلس. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شعبة الموارد البشرية ستزود المكاتب القطرية بإمكانية الوصول إلى الدليل الجديد الذي وضعه البرنامج الإنمائي لعقود الخدمات وستعالج المسائل التي أشار إليها المجلس فيما يتعلق باستخدام عقود الخدمات.

الإدارة المسؤولة: شعبة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٢٤ - وفي الفقرة ٥٩، وافق صندوق السكان على توصية المجلس بأن: (أ) يحسن سياسته المتعلقة بالإجازات بحيث تبين بوضوح مختلف الأدوار وحدود سلطات الموافقة عليها بما يكفل إشراف المقر بالشكل الملائم على الموافقة على الإجازات الخاصة ومنحها؛ (ب) يجري استعراضا للتقارير المنبثقة عن نظام أطلس والمعدة بشأن الإجازات الخاصة بغرض استكمالها بحيث تشمل مدة الإجازة الخاصة ومبرِّرات الموافقة عليها.

٥٢٥ - وتتضمن سياسة البرنامج الإنمائي بشأن الإجازات الخاصة، التي تنطبق أيضا على صندوق السكان، فصلا هرميا واضحا للسلطات المخولة الموافقة على هذا النوع من الإجازات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نقح صندوق السكان تقرير نظام أطلس عن الإجازات الخاصة ليضفي عليه طابعاً أشمل من خلال إدراج مدة الإجازة الخاصة ومبرِّرات الموافقة عليها. وجرى إعداد ذلك التقرير واختباره باستخدام نموذج. وخلال مرحلة الاختبار، حدد صندوق السكان بعض أوجه القصور في نظام أطلس التي تؤثر على تنفيذ تقرير الإجازات الخاصة، والصندوق الآن بصدد استكشاف الحلول الممكنة لمعالجة هذه المسألة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الموارد البشرية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٢٦ - وفي الفقرة ٦٧، وافق صندوق السكان على توصية المجلس بضرورة تعزيز آليات رصد واستعراض المشتريات، مع مراعاة العوامل المتصلة بالمخاطر والتكاليف بإجراء مزيد من الاستعراضات المنتظمة لأداء الوحدات المعنية بطلبات الشراء.

٥٢٧ - وفرع خدمات المشتريات بصدد وضع قائمة مرجعية/لوحة متابعة للمساءلة في مجال المشتريات ستظهر التزام المكاتب القطرية بشروط الشراء الرئيسية، بما في ذلك نشر قرارات إرساء العقود على قاعدة بيانات موردي الأمم المتحدة في السوق العالمية، وحالة تقييم أداء البائعين، والتصديقات من جانب المعهد المعتمد للمشتريات والإمداد، وعدد طلبات الموافقة بأثر رجعي، والتأكد من الاستلام الفعلي للسلع. وسيُطلب إلى الممثلين القطريين لصندوق السكان التحقق من الامتثال للقائمة المرجعية على فترات منتظمة (على سبيل المثال، في منتصف السنة وفي نهاية العام)، أما الدور الرقابي المتصل بالامتثال، فسيُعهد إلى المكاتب الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري الموظفون والمسؤولون عن الأفرقة في فرع خدمات المشتريات التابع لصندوق السكان عمليات تحقق مختلفة. فعلى سبيل المثال، إذا كانت قيمة

المشتريات تتجاوز ١٠٠ ٠٠٠ دولار، يقوم فرع خدمات المشتريات باستعراض أي طلب من المكتب القطري لالتماس العروض وبالموافقة عليه مسبقا قبل صدوره. وعلاوة على ذلك، فإن فرع خدمات المشتريات سيستخدم نظام لجنة استعراض العقود الإلكتروني التابع للبرنامج الإنمائي، المعروف أيضا بأداة العقود والأصول والمشتريات، لاستعراض عمليات تقديم العطاءات والموافقة على الاتفاقات على الصعيد المحلي (على غرار نظام لجنة استعراض العقود على مستوى المقر). ويتوقف تاريخ الافتتاح الرسمي لهذا النظام على التوقيع على توقيع اتفاق بشأن مستوى الخدمات بين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان في الربع الثالث من عام ٢٠١٤. ومن المقرر البدء بتشغيل هذا النظام وتعميمه على جميع المكاتب الميدانية التابعة لصندوق السكان خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٤. وتشمل الأداة خاصية إبلاغ ستتيح لفرع خدمات المشتريات الحصول على صورة عامة جيدة لجميع الطلبات المقدمة من المكاتب القطرية. وحتى الآن، تم اختبار هذا النظام بنجاح في فرع خدمات المشتريات وخمسة بلدان تجريبية. وعلاوة على ذلك، فبمجرد أن يتم تنقيح إجراءات الشراء بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، سوف يتولى فرع خدمات المشتريات دور أمانة لجنة استعراض العقود. وسيعمل فرع خدمات المشتريات مع فرع خدمات المعلومات الإدارية للتأكد من أن التطبيق الإلكتروني المتصل بلجنة استعراض العقود الذي يستخدمه المقر يشمل خاصيات إبلاغ ستتيح له استخدام بيانات لجنة استعراض العقود كمعلومات إدارية، وبالتالي، تعزيز آليات رصد واستعراض المشتريات التي تضطلع بها المكاتب القطرية.

الإدارة المسؤولة: فرع خدمات المشتريات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

ثاني عشر - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٢٩]

٥٢٨ - يرد في الجدول ٣١ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

(٢٩) A/69/5/Add.9، الفصل الثاني.

الجدول ٣١

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي تجاوزها الأحداث	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة العمليات	٢	١	١	–	–	–
فرع الاقتصاد الحضري	١	–	–	١	١	–
المجموع	٣	١	١	١	١	–
النسبة المئوية	١٠٠	٣٣	٣٣	٣٤		

الجدول ٣٢

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي تجاوزها الأحداث	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة العمليات	٧	١	١	٥	٥	–
دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد	١	–	١	–	–	–
فرع الاقتصاد الحضري	١	–	–	١	١	–
المجموع	٩	١	٢	٦	٦	–
النسبة المئوية	١٠٠	١١	٢٢	٦٧		

٥٣٠ - وفي الفقرة ١٤، وافق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) على توصية المجلس بأن يواصل رصد استراتيجيته المتعلقة بتعبئة الموارد من أجل عكس اتجاه التمويل سعيا إلى ضمان تنفيذ ولايته الأساسية في المستقبل.

٥٣١ - وعلى الرغم من حدوث انخفاض في المساهمات غير المخصصة في عام ٢٠١٣، فقد حدثت زيادة في المساهمات المخصصة مقارنة بالفترات السابقة. وبذل الموئل الكثير من الجهود لتعزيز النظم والممارسات الخاصة به في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك اعتماد استراتيجية لتعبئة الموارد ونظام معزز للمعلومات المتعلقة بالجهات المانحة.

الإدارة المسؤولة: دائرة العلاقات مع المانحين وتعبئة الموارد
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: لا ينطبق

٥٣٢ - وفي الفقرة ٢٢، وافق الموئل على توصية المجلس بأن ينفذ أنشطة ترمي إلى إعطاء الأولوية لعملية تنقية البيانات والتعجيل بها كي يتسنى تحديد الصيغة النهائية لأرصدة افتتاحية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مسبقا بوقت كاف من أجل إعداد بيانات مالية تجريبية.

٥٣٣ - وأُنجز العمل المكثف بشأن الأرصدة الافتتاحية الذي قام به كل من موئل الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٤، في وقت يتيح إعداد بيانات مالية تجريبية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: لا ينطبق

٥٣٤ - وفي الفقرة ٢٥، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يضع قبل إعداد خطته الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ سياسات عامة للإدارة القائمة على النتائج، إلى جانب دليل تنفيذ واضح يقدم إجراءات رصد الأداء وتقييمه والإبلاغ عنه.

٥٣٥ - وينفذ الموئل الإدارة القائمة على النتائج تنفيذا فعالا منذ عام ٢٠٠٨، وقد قطع شوطا هاما في هذا الصدد، على النحو الذي اعترف به مجلسه إدارته في قراره ١٥/٢٤ الصادر في عام ٢٠١٣، عندما طلب فيه إلى المدير التنفيذي ''مواصلة التركيز الحالي على تحقيق النتائج من أجل بلوغ أهداف البرنامج''. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لسياسات الإدارة القائمة على النتائج.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٣٦ - وفي الفقرة ٢٩، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يحسّن رصد تنفيذ ميزانية المشاريع عن طريق ما يلي: (أ) وضع ضوابط مناسبة للإذن باستخدام أموال المشاريع من أجل القيام بعمليات إعادة توزيع سليمة؛ (ب) البقاء على اتصال بمقر الأمم المتحدة من أجل سد ثغرات ضوابط الميزانية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٥٣٧ - وقام الموئل، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بتعزيز الضوابط المفروضة فيما يتعلق بمدى كفاية التمويل من أجل معالجة مواطن الضعف المبلغ بها. ومع قرب نشر نظام أوموجا، فإن الإجراءات المتخذة حديثا ستسد ثغرات ضوابط بالميزانية في نظام المعلومات الإدارية المتكامل بشكل كافٍ.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: تجاوزتها الأحداث
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: لا ينطبق

٥٣٨ - وفي الفقرة ٣٤، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) المتابعة مع وكالات الأمم المتحدة كي تقدم القسائم المشتركة بين المنظمات في حينها؛ (ب) تسوية جميع الالتزامات غير المصفاة بعد نهاية الفترة التي أنشئت فيها.

٥٣٩ - ووصل الموئل حاليا إلى المرحلة النهائية من مراحل مراجعة وتسوية جميع الالتزامات غير المصفاة للسنة السابقة في إطار الإعداد لتنفيذ نظام أوموجا وعملية التحقق من امتثال الأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٤٠ - وفي الفقرة ٣٩، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) تحديد إطار زمني لتنفيذ قرار مجلس إدارته المتعلق بتحديد شريك مناسب لإدارة الصندوق الاستئماني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد وصياغة إطار مرجعي شامل لإدارة العمليات والمخاطر بالشكل الملائم؛ (ب) وضع إطار واضح للرصد والضمان وتوثيقه في ما يتعلق باستخدام أموال صندوق العمليات التجريبية للتمويل

الأولي الواجب السداد والمساءلة عنها؛ (ج) توخي الدقة في متابعة السداد الذي تقوم به كل جهة مقترضة والتقيد بجدول مواعيد التسديد.

٥٤١ - وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أطلع الموئل لجنة الممثلين الدائمين التابعة له على آخر المستجدات فيما يتعلق بحالة تنفيذ قرار مجلس إدارته ١٠/٢٣ وأبلغها أنه لم يتمكن من إيجاد شريك مناسب أو هيكل مناسب ليحول إليه حافظة الأوراق المالية للعمليات التجريبية للتمويل الأولي الواجب السداد. ونتيجة لذلك، وأيضا بالنظر إلى صغر حجم الحافظة، فإن الموئل سيتولى إدارة الحافظة داخليا. وفي إطار الاستعراض الداخلي، يقوم الموئل حاليا بتطبيق آلية لضمان استخدم القروض الفردية للغرض الذي منحت من أجله. كما أن الموئل بصدد رصد عملية تسديد القروض التي يتم التقيد فيها بجدول مواعيد السداد، وسيطلع المجلس على ما يستجد بشأن حالة السداد أثناء زيارته المقبلة.

الإدارة المسؤولة: فرع الاقتصاد الحضري
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٤٢ - وفي الفقرة ٤٢، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يمتثل لدليل مشتريات الأمم المتحدة وأن يستخدم عملية شراء تنافسية كلما أمكن ذلك. وفي حالة اضطرار الموئل إلى استخدام عملية الموافقة على الشراء بأثر رجعي، فيجب توثيق الأسباب التي أدت إلى ذلك والحصول على موافقة لجنة العقود المحلية.

٥٤٣ - وسيقوم الموئل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بتعزيز تدريبه وآلياته اللازمة لكفالة الامتثال التام.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٤٤ - وفي الفقرة ٤٦، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) رصد جميع أنشطة العقود التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة في نيروبي ويكون فيها مستفيدا رئيسيا، وذلك بضمان إجراء عمليات تنافسية لتقديم العطاءات، حسب الاقتضاء، قبل منح أي

عقود متصلة بالخدمات الاستشارية؛ (ب) إنفاذ شرط التسجيل بخصوص جميع الاستشاريين الذين يقع عليهم الاختيار.

٥٤٥ - وسيقوم الموئل، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، بإطلاع المجلس على ما استجد من أمور أثناء زيارته المقبلة لمراجعة أنشطة الرصد. وسيكفل أيضا تسجيل البائعين الذين يقع عليهم الاختيار حسب الأصول.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٤٦ - وفي الفقرة ٥٠، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يتخذ إجراءات للتخفيف من الآثار تتسم بالفعالية من حيث التكلفة؛ مثل فتح حسابات مصرفية رسمية وإدراج شروط عقابية/لاسترداد الأموال في العقود المبرمة مع رؤساء الأفرقة.

٥٤٧ - وسينظر الموئل، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، في فرض ضوابط واتخاذ تدابير كافية للحد من المخاطر التي أبلغ عنها المجلس.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٥٤٨ - أورد المجلس، في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.9، الفصل الثاني)، موجزاً لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة المالية السابقة. ويلخص الجدول ٣٣ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات الست التي اعتبرها المجلس إما ''قيد التنفيذ'' أو ''لم تُنفذ''. وتَرِدُ المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة وفق الترتيب الذي عرضت به في المرفق.

الجدول ٣٣

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة والتي ارتُئي في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بالكامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة العمليات	٥	٢	٣	٣	–
مكتب المدير التنفيذي	١	١	–	–	–
المجموع	٦	٣	٣	٣	–
النسبة المئوية	١٠٠	٥٠	٥٠		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٣٠]

٥٤٩ - في الفقرة ٢٤، وافق الموئل على توصية المجلس بأن يستعرض التكاليف والفوائد الناجمة عن اتخاذ إجراءات للتخفيف من المخاطر والخسائر الناجمة عن أسعار الصرف. وبالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ورهناً بتوجيه من مقر الأمم المتحدة، يمكن أن تشمل هذه الإجراءات حلولا متاحة تجارياً.

٥٥٠ - ويتولى إدارة خزانة الموئل مكتبُ الأمم المتحدة في نيروبي، بتوجيه من إدارة الشؤون الإدارية في نيويورك. وسبق للموئل أن أبدى تعليقات تتناول المخاطر والخسائر الناجمة عن أسعار الصرف في إطار مشروع للسياسات يعكف مقر الأمم المتحدة حاليا على وضعه. وحالما يتم الانتهاء من وضع تلك السياسات، سيقوم الموئل بتنفيذها وفقا لذلك.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

(٣٠) A/67/5/Add.8، الفصل الثاني.

٥٥١ - وفي الفقرة ٣٦، كرر المجلس توصيته السابقة بأن يضع الموئل ترتيبات محددة لتمويل التزاماته تجاه استحقاقات نهاية الخدمة وما بعد التقاعد، كيما ينظر فيها ويوافق عليها مجلس إدارته والجمعية العامة.

٥٥٢ - والتمس الموئل توجيهات من مقر الأمم المتحدة، وهو لا يزال في انتظار الحصول عليها. وبحسب المشورة التي سترد، سيلتمس الموئل الأذونات ذات الصلة من مجلس إدارته ومن الجمعية العامة.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٥٣ - وفي الفقرة ٣٩، وافق الموئل على توصية المجلس له بأن يحقق الموئل ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي في جميع الأرصدة غير المدعومة بمستندات، المسجلة في دفاتر الأستاذ العام لديه، وأن يتخذ خطوات لتصفية تلك الأرصدة من دفاتر الأستاذ العام من خلال عمليات شطب مناسبة.

٥٥٤ - وأكمل الموئل، بمساعدة من مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الاستعراض وأجرى التسويات اللازمة في دفاتر الأستاذ العام.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: لا ينطبق

٥٥٥ - وفي الفقرة ٤٥، وافق الموئل على توصية المجلس له بأن يضع نهجا بسيطا لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة بأسرها، بناء على أعمالها الأولية وعلى ترتيبات الإبلاغ القائمة، ويتماشى مع التطورات الأخيرة التي طرأت في مقر الأمم المتحدة خلال عام ٢٠١٢.

٥٥٦ - ويقوم الموئل حاليا بتنسيق النهج الذي يأخذ به في مجال إدارة المخاطر مع النهج المتّبع في مقر الأمم المتحدة، وسيقوم في القريب العاجل بتنفيذ مرحلة أولية منه.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٥٧ - وفي الفقرة ٦٩، وافق الموئل أيضا على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) أن يتحقق من أن الأدلة المقدمة لدعم الإبلاغ عن الأداء هي أدلة قوية؛ (ب) ونظراً إلى عدد الأنشطة التي تدعم الإبلاغ عن أدائه، أن ينظر في إمكانية اعتماد عملية تحقّق تقوم على أسلوب أخذ العيّنات.

٥٥٨ - وأدخل الموئل تحسينات من خلال إنشاء نظام لجمع الأدلة باستمرار بهدف دعم الإنجازات التي يتم التبليغ عنها خلال تنفيذ الخطة الاستراتيجية الجديدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وتُجمع الأدلة في نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، وهو أداة التتبع على نطاق المنظومة فيما يخص مؤشرات الأداء والنواتج والنتائج. واستحدث الموئل أيضا مجالات لجمع أدلة الأداء وتخزينها في نظام المحاسبة والاستحقاقات الخاصة بالمشاريع. وفي الوقت الذي طلبت فيه شعبة العمليات معلومات متعلقة بالأداء للتقرير المرحلي السنوي لعام ٢٠١٣ من رؤساء الفروع والمكاتب الإقليمية وسواها، فقد قدمت الشعبة المذكورة مبادئ توجيهية بشأن سبل تقديم أدلة قوية لدعم الإنجازات المبلغ بها، وعقدت أيضا جلسات إحاطة لتسليط الضوء على هذا الشرط. وقد شرع الموئل بالفعل في جمع الأدلة وإضافتها إلى نظام المعلومات المتكامل للرصد والوثائق، فضلا عن تجميع أدلة أخرى في ملف منفصل.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: لا ينطبق

٥٥٩ - وفي الفقرة ٧٧، وافق موئل الأمم المتحدة على توصية المجلس بأن تقوم لجنة الإدارة العليا في الموئل، على نحو منتظم، وعلى الأقل مرة كل ستة أشهر، باستعراض الأداء والتقدم المحرز قياساً على برنامج عمل الموئل وميزانيته لفترة السنتين، وتوثيق آرائها والإجراءات الواجب اتخاذها.

٥٦٠ - والإدارة العليا بصدد استعراض الأداء والتقدم المحرز قياساً على برنامج عمل الموئل وميزانيته لفترة السنتين. وتُعتمد الآن المحاضر الرسمية للاجتماعات لدعم وإثبات عملية الاستعراض وإجراءات المتابعة المتخذة، حسب الاقتضاء.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: لا ينطبق

ثالث عشر - مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٣١]

٥٦١ - يرد في الجدول ٣٤ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

الجدول ٣٤
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة الإدارة	٤	-	٤	٤	-
شعبة الإدارة وشعبة العمليات	٣	-	٣	٣	-
مكاتب متعددة	٣	-	٣	٣	-
المجموع	١٠	-	١٠	١٠	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	١٠٠		

٥٦٢ - ويرد في الجدول ٣٥ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات.

(٣١) A/69/5/Add.10، الفصل الثاني.

الجدول ٣٥
حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة الإدارة	١١	–	١١	١١	–
مكاتب متعددة	٩	١	٨	٧	١
شعبة الإدارة وشعبة العمليات	٣	–	٣	٣	–
المجموع	٢٣	١	٢٢	٢١	١
النسبة المئوية	١٠٠	٤	٩٦		

٥٦٣ - وفي الفقرة ٢٠، وافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) على توصية المجلس بأن أي تحسينات للنظام ينبغي أن تُنسق بحيث تُفيد المستخدم المباشر وتلبى الاحتياجات المؤسسية.

٥٦٤ - ومع اقتراب تنفيذ نظام أوموجا في المكتب، سيتم تعزيز عملية إدارة تحسينات تكنولوجيا المعلومات، وستُضمُّ إلى إصدارات نظام أوموجا (توسعاته) وإلى نطاق تلك الإصدارات والتوسعات. ويعمل المكتب بالفعل عن كثب مع فريق أوموجا على معالجة أي ثغرات تعتري سير العمل أو عملية الإبلاغ.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٥٦٥ - وفي الفقرة ٢٣، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يقوم بتوسيع تقارير المكاتب الميدانية لتشمل مجالات مثل الممتلكات غير المستهلكة.

٥٦٦ - وفي ضوء التنفيذ الوشيك لنظام أوموجا، فإن أي تغييرات ستخضع للتحليل والتقييم على أساس التكاليف والفوائد.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات وشعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٥٦٧ - وفي الفقرة ٢٦، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يعزز نشاط استعراضه الفصلي بحيث يكفل صحة ودقة الالتزامات غير المصفاة، وأن ينظر في زيادة التوجيه والإشراف في هذا المجال لكفالة تحديث الالتزامات في الوقت المناسب.

٥٦٨ - ومن أجل تعزيز استعراض الالتزامات غير المصفاة، سيقوم المكتب بزيادة التوجيه لجميع الموظفين من خلال رسائل خاصة ورسائل موجهة إلى نقاط الاتصال في الشُّعب. وسيعزز المكتب أيضا نظمه وآلياته المتعلقة بالرصد والرقابة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٥٦٩ - وفي الفقرة ٣٠، وافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على توصية المجلس بأن تقوم مكاتبه الميدانية بتحديث سجلات الأصول الثابتة بسرعة، باستكمالها بما يحدث من إضافة أو تصرّف أو نقل عند الانتهاء من استخدام أصول مشروع أو تسليمها.

٥٧٠ - ويُطلب من المكاتب الميدانية الاحتفاظ بسجلات محدّثة للأصول الثابتة. ورهناً بتوافر تمويل إضافي وتنفيذ نظام أوموجا، فإن مقر المكتب سيقدم المساعدة للمكاتب الميدانية لكفالة تحديث سجلات الأصول.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٥٧١ - وفي الفقرة ٣٤، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يجد حلولا لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأن يدرج في عملياته على وجه الاستعجال وسائل لإدخال البيانات والتحقق منها في الوقت المناسب.

٥٧٢ - ونفّذ المكتب تغييرات نُظُمية بهدف تحسين إدخال البيانات والتحقق منها، وسيستمر في رصد الحاجة إلى مزيد من التحسينات.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٥٧٣ - وفي الفقرة ٣٨، وافق المكتب على توصية المجلس بأن ينتهي، بحلول تموز/يوليه ٢٠١٤، من وضع سجله للمخاطر التنظيمية بتحديد الأولويات وإجراءات التخفيف من المخاطر. وينبغي استعراض السجل بانتظام من طرف فريق من كبار موظفي المكتب، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتخفيف من أي مخاطر تنشأ.

٥٧٤ - وفي تموز/يوليه عام ٢٠١٤، وتمشيا مع مبادرة الأمانة العامة المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية، بدأ المكتب العمل بسجل للمخاطر المؤسسية أقرته لجنة المكتب التنفيذية. وأقرت اللجنة أيضا هيكلا إداريا لإدارة المخاطر، وآلية للرصد.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي؛ وشعبة الإدارة؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة العمليات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: نفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: لا ينطبق

٥٧٥ - وفي الفقرة ٤٠، وافق المكتب على توصية المجلس بأن ينشئ وسائل موثوقة لاستخراج المعلومات عن عدد المشاريع الجارية التي يديرها، وعن ميزانية ومصروفات كل مشروع منها.

٥٧٦ - وتحتوي تقارير المشاريع الصادرة عن المكتب وحافظة مشاريعه بالفعل على البيانات المطلوبة بشأن المشاريع الجارية. وتشمل هذه البيانات ما يتصل بذلك من ميزانيات هذه المشاريع ونفقاتها. غير أن معايير استخراج البيانات ستخضع لإعادة تقييم، وسيُعاد التحقق من البيانات الأساسية للتيقّن من أن الأعمال الروتينية لاستخراج البينات توفر النتائج المتوقعة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٧٧ - وفي الفقرة ٤٥، وافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على توصية المجلس بأن يحدد مديرو مشاريع المكتب بوضوح وبإيجاز، في وثائق تنقيح المشاريع التي تقترح زيادة ميزانيتها أو تمديد مدتها، النواتج الإضافية المرجوّة من تلك الزيادة أو ذلك التمديد.

٥٧٨ - وفي الفقرة ٤٦، وافق المكتب أيضا على توصية المجلس بأن يقوم بانتظام بتحليل أسباب تنقيح المشاريع أو تمديدها، ليمكنه تحديد إن كان النهج الحالي القائم على أساس المشاريع هو أكفأ طريقة لضمان التمويل لإنجاز النواتج، وتحديد نطاق تحسين تخطيط المشاريع.

٥٧٩ - وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة في الفقرتين ٤٥ و ٤٦ أعلاه، تجدر الإشارة إلى أن نموذج تنقيح المشاريع يتضمن قسما خاصا يطلب فيه من مديري المشاريع تحديد النواتج التي أضيفت و/أو تغيرت خلال المراجعة. وقد تم تعميم رسالة على صعيد الدوائر الإدارية في آذار/مارس ٢٠١٤ لتلبية هذا الشرط، ويقوم المكتب حاليا برصد التقدم المحرز.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٨٠ - وفي الفقرة ٤٨، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يكفل التزاما واضحا من البلدان المستفيدة بأهداف المشاريع قبل تنفيذها، وعدم الشروع في التنفيذ قبل إبرام اتفاقات رسمية.

٥٨١ - وبخصوص المشاريع الميدانية، فإن الالتزام بهدف المشروع يُكفل من خلال مشاورات تقنية وتوقيع رسمي من جانب البلد الذي يقام فيه المشروع. وفيما يخص البرامج الإقليمية، فإن البلدان الشريكة في المنطقة تشارك بفعالية في تصميم تلك البرامج من خلال

اجتماعات إقليمية للخبراء واجتماع نهائي وزاري مخصص أو إقليمي رفيع المستوى يتولى إقرار البرامج. وهذا شرط رئيسي من شروط ضمان التزام البلدان الشريكة بتنفيذ البرامج الإقليمية.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٨٢ - وفي الفقرة ٥٣، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يتأكد في مرحلة التخطيط للمشاريع التي يضطلع بها بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إن كانت هناك أنشطة يمكنه أن يقوم بها من جانب واحد، وأن يضع خطته وفقا لذلك.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: مفتوح

٥٨٣ - وفي الفقرة ٥٧، وافق مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على توصية المجلس بأن يتخذ مديرو شُعَب المكتب إجراءات تصحيحية في الحالات التي لا يقوم فيه مديرو المشاريع بتحميل التقارير المرحلية على نظام إدارة المعلومات البرنامجية والمالية في غضون شهر واحد من نهاية الفترة المعنية، وذلك لتكون للإدارة ولأصحاب المصلحة فكرة واضحة عن حالة المشروع وفرصة للتدخل في الوقت المناسب لمعالجة أي مشكلة تعترض الإنجاز.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المحدد: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٨٤ - وفي الفقرة ٥٨، وافق المكتب أيضا على توصية المجلس بأن يستعرض متطلبات الإبلاغ الحالية، سواء للأغراض الداخلية أو لإطلاع الجهات المانحة، وتحديد إن كانت هناك طريقة أقل تكلفة للقيام بذلك الإبلاغ، كتبسيط تلك المتطلبات وترشيدها أو التقليل من المعلومات المطلوبة من موظفي المشاريع.

٥٨٥ - ويقوم المكتب حاليا بإجراء استعراض لمتطلبات الإبلاغ الخاصة به للنظر في السبل الكفيلة بتبسيطها أكثر، وخاصة للبحث في إمكانية استيعاب الشروط المتعددة التي يحددها كل مانح من المانحين ضمن هيكل إبلاغ موحّد.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٨٦ - وفي الفقرة ٦٠، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يطالب مديري شُعَبه باتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات التي لا يقدم فيها الممثلون الميدانيون إلى لجنة استعراض البرنامج التابعة للمكتب الاستعراضات السنوية لأداء البرامج الإقليمية والقطرية بحيث يكون التقدم المحرز موضع رقابة. وينبغي للجنة استعراض البرنامج أن تُبلغ المدير التنفيذي ومدير الشعبة المعنية بجميع حالات عدم الامتثال لذلك.

٥٨٧ - ولجنة استعراض البرنامج بالمكتب بصدد النظر حاليا في جدولة الاستعراضات البرنامجية لكي يتسنى لها، في جملة أمور، تحقيق قدر أكبر من الامتثال لمتطلبات الإبلاغ الخاصة بها.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المحدد: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٨٨ - وفي الفقرة ٦٤، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يعدّ، بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، دراسة كاملة ودقيقة عن مصروفاته سواء مع الأطراف الخارجية

أو من خلالها، وأن يحدد المجالات التي قد تتطلب مزيدا من الدعم أو الموارد أو تدقيقا في الامتثال بما يضمن قدرته على إدارة علاقاته مع الأطراف الخارجية بشكل مناسب. وينبغي للمكتب أن يستكمل ويستعرض تلك المعلومات بصورة منتظمة، كل ثلاثة أشهر في الظروف المثلى، وسنويا على الأقل.

٥٨٩ - ويشير المكتب إلى أن جميع المصروفات التي تُصرف حاليا باستخدام الشركاء المنفذين كأطراف خارجية يُبلغ عنها عن طريق استعمال أجزاء مستقلة ضمن المشاريع التي يُمنح فيها الشركاء المنفذون مخصصات في إطار الاتفاقات المبرمة مع الشركاء المنفذين. أما المصروفات التي تُصرف باستخدام الجهات المستفيدة من المنح كأطراف خارجية فيبلغ عنها في إطار بند نفقات المنح. في حين أن المصروفات التي تُصرف في إطار إجراءات الشراء للأطراف الخارجية يُبلغ عنها تحت بند المصروفات المباشرة للسلع أو الخدمات المشتراة. ومن أجل ضمان تحسين رصد الإنفاق مع الأطراف الخارجية، فإن الإطار الجديد المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية يركز على الرصد وإدارة العقود، بما في ذلك الإبلاغ مركزيا عن التعاقدات المبرمة في المكاتب الميدانية بالاستفادة من البرنامج الإنمائي بوصفه مقدما لخدمات التماس العروض.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٥٩٠ - وفي الفقرة ٧٠، قبِل المكتب توصية المجلس بأن يقيّم، كجزء من عملية الاختيار، أهلية الأطراف الخارجية وقدراتها، وأن يوثّق العمليات المستخدمة ويحتفظ بسجلاتها.

٥٩١ - وأضفى إدخال الإطار الجديد لمشاركة الأطراف الخارجية طابعا رسميا على عملية اختيار الشركاء المنفذين كأطراف خارجية، بما في ذلك تقييمات قدرات الشركاء المحتملين قبل الانتهاء من عملية الاختيار والترتيبات التعاقدية. وأي تحسينات إضافية في ذلك الإطار ستخضع للمراجعة في غضون السنة الأولى من العمل به مع تنفيذ التحسينات الناتجة من خلال الإصدارات القادمة للإطار.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٥٩٢ - وفي الفقرة ٧٢، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يعتبر ترتيبات الرصد جزءا من اتفاق التمويل بالنسبة لجميع الأطراف التي يقدم إليها تمويلا.

٥٩٣ - وترد تعليقات المكتب في الفقرتين ٧٣ و ٧٤ من تقرير المجلس (A/69/5/Add.10).

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المحدد: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٥٩٤ - وفي الفقرة ٧٥، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يعزز إطاره المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية.

٥٩٥ - ويودّ المكتب أن يشير إلى أن التحسينات المقترحة موجودة بالفعل وأنها تشكل جزءا من الإطار الجديد المتعلق بمشاركة الأطراف الخارجية ومن الأدلة الصادرة؛ وأن أي تحسينات إضافية في ذلك الإطار ستخضع للمراجعة في غضون السنة الأولى من العمل به مع تنفيذ التحسينات الناتجة من خلال الإصدارات القادمة للإطار. وتماشيا مع هدف توضيح عناصر إطار مشاركة الأطراف الخارجية، فإن معالجة الاحتياجات الملحة المتعلقة بالتوضيح وبإدخال تغييرات على السياسات الصادرة ستتم عن طريق نشر ردود على الأسئلة المتكررة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٥٩٦ - وفي الفقرة ٧٧، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يقوم، ولا سيما شعبة العمليات التابعة له، برصد الامتثال لإطار مشاركة الأطراف الخارجية، وأن يقوم بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥ بتحليل ما إذا كانت بداية العمل بذلك الإطار قد أحدثت تغيرات كبيرة في مجال أو نطاق إنجاز المشاريع.

٥٩٧ - ويعتزم المكتب استعراض إطار مشاركة الأطراف الخارجية في مرحلة ما بعد التنفيذ بمجرد تزويد وحدة إشراك الأطراف الخارجية بشعبة الإدارة بالموارد الكافية. وستعمل شعبة الإدارة مع شعبة العمليات من أجل تقييم أداء هذا الإطار.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة وشعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٥٩٨ - وفي الفقرة ٨١، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يطلب من دائرة إدارة الموارد المالية وقسم المشتريات وشعبة العمليات إنشاء الوسائل الكفيلة بالقيام على أساس منتظم بجمع وتحليل بيانات كاملة وموثوقة عن حجم وقيمة مشتريات المكاتب الميدانية، بغية تحديد الحالات التي قد تتطلب مزيدا من الدعم أو الموارد أو مراقبة الامتثال ليتأكد المكتب من أن قدراته في مجال المشتريات كافية.

٥٩٩ - وقد أعدت وحدة المشتريات تقرير المشتريات في المكاتب الميدانية التابعة للمكتب. وستقوم المكاتب المعنية بالاتصال فيما بينها لكفالة أن تكون قدرات الشراء بمستواها الأمثل في الميدان. وستُقيَم أيضا احتياجاتُ الرصد والدعم الإضافية تقييما مركزيا عن طريق آلية الميزانية.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات وشعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٦٠٠ - وفي الفقرة ٨٢، وافق المكتب أيضا على توصية المجلس بأن يحدد وسيلة للتأكد من أن عمليات الشراء في المكاتب الميدانية تجري وفقا لقواعد الشراء المطبقة في المكتب وفي مكتب الأمم المتحدة في فيينا.

٦٠١ - وسيشارك مكتب الأمم المتحدة في فيينا ووحدة المشتريات بالمكتب في أفرقة مشتركة ستُنشأ بين الشعب للاضطلاع بالتقييم والحصول على ضمانات بالتزام المكاتب الميدانية بقواعد المشتريات. كما ستُجرى بعثات استعراض وتقييم مخصصة. وسوف

تستعرض وحدة المشتريات التابعة للمكتب أيضا خطط الاقتناء بالمكاتب الميدانية وما يقابلها من الإجراءات المتخذة بهذا الشأن.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٦٠٢- وفي الفقرة ٨٥، وافق المكتب على توصية المجلس بالتأكد من أن نقص الموظفين في أي مكتب ميداني لا يؤدي إلى عدم تطبيق الفصل المناسب بين المهام، وفقا لممارسات الشراء الجيدة.

٦٠٣ - ولضمان الفصل المناسب بين المهام، والتخفيف من حدة أي تضارب في المصالح، سيقوم المكتب بإجراء تحليل لجميع المكاتب الميدانية التي لديها تفويض بسلطة الشراء.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٠٤ - وفي الفقرة ٨٧، وافق المكتب على توصية المجلس بأن تتعاون المكاتب الميدانية مع مقر المكتب في وضع وتعهد سجل رسمي بأداء البائعين يمكن الاستفادة منه بسهولة في عمليات الشراء المقبلة.

٦٠٥ - وسيعد المكتب سجلات رسمية لأداء البائعين للمكاتب الميدانية.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٦٠٦ - قدم مجلس مراجعي الحسابات، في المرفق الأول لتقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.10، الفصل الثاني)، ملخصا لحالة تنفيذ التوصيات المتعلقة بفترات مالية سابقة. ويلخص الجدول ٣٦ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات الـ ١٢ التي اعتبرها المجلس ''نفذت جزئيا'' أو ''لم تُنفذ''. وتَرِد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق الأول لتقرير المجلس.

الجدول ٣٦

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي ارتُئي في المرفق الأول لتقرير مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفّذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
مكاتب متعددة	٦	٢	٤	٤	–
مكتب المدير التنفيذي	٢	١	١	١	–
شعبة تحليل السياسات والشؤون	٢	–	٢	٢	–
شعبة العمليات	١	١	–	–	–
شعبة الإدارة	١	١	–	–	–
المجموع	١٢	٥	٧	٧	–
النسبة المئوية	١٠٠	٤٢	٥٨		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٣٢]

٦٠٧ - في الفقرة ٢٩، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم بتنفيذ نهج تنظيمي متسق لتخطيط إدارة المخاطر.

(٣٢) A/67/5/Add.9، الفصل الثاني.

٦٠٨ - ويمكن الرجوع إلى تعليقات المكتب الواردة في الفقرة ٥٧٤ أعلاه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٨ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٠٩ - وفي الفقرة ٣٨، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم بتسجيل التبرعات بشكل مستمر وفقا لأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، وأن يجري تسجيل أي مخالفة للأنظمة وتبريرها بشكل صحيح عند تسلم التبرع.

٦١٠ - ووضعت مسودة نسخة محدّثة لدليل البرامج والعمليات للمكتب، تتضمن إشارة إلى أنه لا حاجة إلى موافقة قانونية على العقود التي لا تتضمن سوى البنود والشروط المعتادة. وسوف تنشر النسخة المحدثة بعد استعراض الموظف القانوني لها وموافقته عليها.

الإدارة المسؤولة: شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦١١ - وفي الفقرة ٣٩، وافق المكتب أيضاً على توصية المجلس له بأن يقوم بتعميم توجيهات وتعليمات محسنة تتعلق بالإيرادات على جميع الموظفين، بما في ذلك عملية الإفراج عن الأموال، لتذكيرهم بالمعيار المتعلق بتسجيل الإيرادات.

٦١٢ - ويمكن الرجوع إلى تعليقات المكتب الواردة في الفقرة ٦١٠ أعلاه فيما يتعلق بالتوصية الواردة في الفقرة ٣٨ من تقرير المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦١٣ - وفي الفقرة ٧٢، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يقوم بما يلي: (أ) إجراء مناقشة مع مقر الأمم المتحدة بشأن ما إذا كانت ستخصص الموارد والتمويل بصورة كافية للمكتب؛ (ب) تنقيح خطته المحلية لتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ضوء التقدم المحرز حتى الآن.

٦١٤ - وقد تم توفير موارد المعايير المحاسبية الدولية إلى المكتب.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦١٥ - وفي الفقرة ٧٩، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم عندما تُحدَّث كل وثيقة من الوثائق الاستراتيجية، بمواءمة ما يلي بشكل واضح: (أ) الأهداف والغايات المحددة في الوثائق؛ (ب) توقيت إعداد الاستراتيجيات والوثائق الداعمة في المستقبل، بما في ذلك البرامج المواضيعية.

٦١٦ - وقد حقق المكتب درجة أكبر من المواءمة بين المؤشرات الموحدة في مختلف البرامج المواضيعية وسوف يستعرض هذه المؤشرات لسد أي ثغرات أخرى.

الإدارة المسؤولة: شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة العمليات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦١٧ - وفي الفقرة ٨٧، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب، عند تحديث كل من برامجه الإقليمية بما يلي: (أ) تحديد مجموعة واقعية وقابلة للتحقيق من الأولويات لفترة

كل برنامج؛ (ب) وضع مؤشرات للأداء تكون قوية وواقعية وقابلة للقياس؛ (ج) تحديد عدد يمكن التحكم به من مؤشرات الأداء الرئيسية، المتوازنة بين مؤشرات النتائج والنواتج؛ (د) ربط مؤشرات أداء كل مشروع على حدة بالمؤشرات الواردة في الإطار الاستراتيجي بشكل واضح، حتى يتسنى تجميع المؤشرات وتزويد الإدارة العليا بتقييم واضح للتقدم المحرز لبلوغ أهدافها الاستراتيجية.

٦١٨ - وقد وضع المكتب مؤشرات موحدة لجميع المجالات المواضيعية المشمولة ببرامجه القطرية والإقليمية. وتتضمن تلك البرامج الآن عددا ضئيلا وقابلا للقياس من المؤشرات التي حددتها الفروع المواضيعية. وسوف يستمر توفير الدعم المقدم إلى المكاتب الميدانية في إطار استعراض أطر نتائج البرامج الإقليمية وتحديثها.

الإدارة المسؤولة: شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة وشعبة العمليات
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦١٩ - وفي الفقرة ٩٠، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بإنشاء آلية لتقديم التقارير، على الصعيدين الداخلي ولأصحاب المصلحة، عن التقدم المحرز في تنفيذ البرامج الإقليمية.

٦٢٠ - وأعد المكتب وثائق لاستعراض أداء البرامج سنويا بالنسبة للبرامج القطرية والإقليمية. وقد وُضعت إجراءات بغرض استعراضها من جانب لجنة استعراض البرامج وعرضها لاحقا على الدول الأعضاء في الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحوكمة والتمويل.

الإدارة المسؤولة: شعبة تحليل السياسات والشؤون العامة وشعبة العمليات
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٢١ - وفي الفقرة ٩٣، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن تتضمن جميع مقترحات المشاريع الجديدة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ما يلي: (أ) تحديداً واضحاً وموجزاً

للمشكلة التي يهدف المشروع إلى معالجتها؛ (ب) وضع خط أساس واضح يمكن بموجبه تقييم الإنجاز أو تقديم شرح واضح لكيفية إنشاء خط الأساس؛ (ج) تحديد وتوثيق المخاطر المادية وإجراءات التخفيف، بما في ذلك تخصيص عنصر للطوارئ في ميزانيات المشاريع، للتصدي للمخاطر غير المعروفة.

٦٢٢ - وسيقوم المكتب باستعراض جدوى تخصيص أموال للطوارئ في ميزانيات المشاريع.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٢٣ - وفي الفقرة ٩٦، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) الحصول على معلومات موجزة عن التقدم المحرز في المشاريع والبرامج، مقابل المعالم المتفق عليها في بداية المشروع أو البرنامج، وذلك كجزء من عملية الرصد المركزية، (ب) رصد الإنفاق مقابل صورة تطلعية واقعية عن النفقات المتوقعة.

٦٢٤ - وقد تم صوغ النموذج المنقح لتقديم التقارير عن البرامج العالمية، ويجري وضع الصيغة النهائية لطرائق الإبلاغ إلى الإدارة العليا والدول الأعضاء.

الإدارة المسؤولة: شعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٢٥ - وفي الفقرة ١٠٠، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم، بحلول منتصف عام ٢٠١٢، بما يلي: (أ) تنسيق مشاريع تحسين التطبيقات الحاسوبية التي يضطلع بها قسم الشؤون المالية، ووحدة التخطيط الاستراتيجي، ووحدة التقييم المستقل؛ (ب) تنفيذ التغييرات اللازمة لمعالجة أوجه القصور في تقارير الأداء في أنظمته المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات، مع مراعاة التطورات الحالية في تلك الأقسام وفي أداة المتابعة في المركز

الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ وفي نظام الإبلاغ الإداري في المكتب القطري لباكستان.

٦٢٦ - وعقب إجراء مناقشات مع رؤساء الدوائر في المكتب، عدل المجلس توصيته لتصبح صيغتها كالتالي: ”يوصي المجلس بأن يقوم المكتب بإنشاء فريق توجيهي، يضم ممثلا واحدا عن كل شعبة وعن دائرة تكنولوجيا المعلومات، لتحديد الأولويات على صعيد تحسين النظام وتنسيق ما تقدمه جميع الشُعب التابعة له من مدخلات في تطوير تحسينات النظام وتنفيذها“.

٦٢٧ - واستنادا إلى التوصية المنقحة، سينشئ المكتب فريقا مشتركا بين الشعب لتنسيق وتنفيذ مشاريع تحسين تكنولوجيا المعلومات تمشيا مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق الأمانة العامة وسياسة الإدارة. وفي الوقت نفسه، يواصل المكتب استخدام الاجتماعات المباشرة وأدوات تكنولوجيا المعلومات من أجل تنسيق الإنجاز في ذلك المجال من مجالات تكنولوجيا المعلومات، مع العمل بشكل وثيق مع الجهات المسؤولة عن مختلف الاحتياجات اللازمة لاستحداث خاصيات جديدة والحفاظ على خاصيات النظم القائمة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الإدارة؛ وشعبة العمليات؛ وشعبة شؤون المعاهدات؛ وشعبة تحليل السياسات والشؤون العامة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٢٨ - وفي الفقرة ١٠٥، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) وضع منهجية مفصلة لتقييم البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ؛ (ب) استخدام الخبرة لإرشاد منهجية البرامج الإقليمية المتبقية؛ (ج) إنجاز عمليات التقييم في الوقت المناسب لإرشاد عملية وضع البرامج الإقليمية في المستقبل.

٦٢٩ - وقد اكتمل تقييم البرنامج الإقليمي لشرق آسيا والمحيط الهادئ، وقُدم إلى الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالحوكمة والمالية.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٣٠ - وفي الفقرة ١١١، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي (أ) تحديد أفضل السبل لجمع وتحليل التقارير بانتظام عن تقييم المشاريع من أجل تحديد ونشر الدروس المستفادة أو المشاكل المتكررة؛ (ب) توزيع المسؤولية عن تنفيذ أي تحسينات لازمة بين الأقسام ذات الصلة؛ (ج) تحديد أكثر الطرق فعالية وكفاءة لتنسيق وإدارة الميزانيات المخصصة لعمليات التقييم.

٦٣١ - ويقوم المكتب حاليا بإعداد استعراض لتحاليل النتائج والتوصيات والدروس المستفادة استنادا إلى جميع تقييمات المشاريع والتقييمات المتعمقة التي جرت في الفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، ويتوقع أن يوضع هذا الاستعراض في صيغته النهائية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويجري إعداد خطة متابعة بالنسبة لجميع التقييمات، وتوزيع المسؤوليات وفقا لذلك. وتكفل وحدة التقييم المستقل التابعة للمكتب تحديد المخصصات اللازمة لتقييمات المشاريع والبرامج.

الإدارة المسؤولة: مكتب المدير التنفيذي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

رابع عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

ألف - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٣٣]

٦٣٢ - يرد في الجدول ٣٧ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الرئيسية.

(٣٣) A/69/5/ADD.11، الفصل الثاني.

الجدول ٣٧

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
فريق الممارسات المالية	٣	١	٢	١	١
الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة	٢	–	٢	٢	–
فريق الممارسات المالية وفريق الدعم المؤسسي	١	–	١	١	–
المجموع	٦	١	٥	٤	١
النسبة المئوية	١٠٠	١٧	٨٣		

٦٣٣- ويرد في الجدول ٣٨ موجز للحالة في آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بتنفيذ جميع التوصيات.

الجدول ٣٨

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة	٩	–	٩	٩	–
فريق الممارسات المالية	٥	٢	٣	٢	١
فريق الممارسات المالية وفريق الدعم المؤسسي	١	–	١	١	–
فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات	١	–	١	١	–
المجموع	١٦	٢	١٤	١٣	١
النسبة المئوية	١٠٠	١٣	٨٧		

٦٣٤ - وفي الفقرة ٩، أوصي المجلس بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بإعداد تقارير عن الإدارة المالية وإدارة الأداء وإدارة المخاطر تنطوي على تحليل وتفسير كاملين للفروق الهامة، وذلك دعما لتعزيز المساءلة واتخاذ قرارات مستنيرة.

٦٣٥ - وتم إدماج الاستعراض نصف السنوي لعام ٢٠١٤ للحافظة العالمية والأداء الإقليمي في العمليات الفصلية لضمان الجودة وتخطيط الأعمال. وكان الغرض هو إنشاء صلة واضحة بين المشاريع والأداء المؤسسي، مع الاستفادة إلى أقصى حد من استخدام الأدوات والنظم المؤسسية، وتحسين قدرة مكتب خدمات المشاريع على إدارة الأداء والمخاطر. وروعي في عملية تحليل الفروق الهامة، التي استُرشد فيها بالتقارير الواردة من منظومة الأدوات الإدارية، وفي عملية تفسيرها أن تكون العمليتان مرتبطتين بواقع كل مستوى من مستويات عملية الاستعراض المتكاملة. وفي إطار عملية الاستعراض الواسع النطاق، سُلط الضوء على الجوانب الرئيسية للمخاطر والأداء التي ما لبثت أن نوقشت في الاجتماعات التي تمت بين مديري الحافظات الإقليمية والعالمية ونائب المدير التنفيذي في اختتام عملية الاستعراض نصف السنوي. وتم تسجيل القرارات الصادرة عن تلك الاجتماعات، بما في ذلك الردود على المسائل المتعلقة بالمخاطر والأداء ، وتقاسمها مع المشاركين في الاجتماعات.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: نفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٣٦ - وفي الفقرة ١٢، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب، لدى وضع النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، بإجراء استعراض جذري للعمليات المحاسبية التي تتم على أساس الاستحقاق وإجراءات إغلاق الحسابات لضمان توافر المعلومات المالية في الحين في منظومة الأدوات الإدارية. وفي الوقت نفسه، أوصي المجلس بأن يواصل المكتب تعزيز تلك المنظومة للوفاء باحتياجات المكاتب القطرية.

٦٣٧ - وقد نقح مكتب خدمات المشاريع منذ ذلك الحين إجراءات الإغلاق لإتاحة إجراء إغلاق شهري. وسوف يعالج تنفيذ النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد انخفاض مستوى الاتساق بين عمليات المكتب والنظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد، الذي استلزم إدماج خاصيات معقدة ضمن نظم الإبلاغ، مثل محاكاة المستحقات المتعلقة بالفترات المفتوحة. وسيؤدي تشكيل برنامج الابتكار في مجال الأعمال وتحسينها إلى تسهيل الحصول

على الاحتياجات العملية من منسقي العمليات ومحللي الأعمال التجارية في إطار البرنامج، مما يتيح إدخال المزيد من التحسينات على منظومة الأدوات الإدارية تمشيا مع احتياجات المكاتب القطرية.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية وفريق الدعم المؤسسي
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٦٣٨ - وفي الفقرة ١٤، أوصي المجلس بأن يقوم المكتب بوضع توقعات أكثر واقعية لمستوى الإنجاز استنادا إلى الاتجاهات التاريخية والعوامل المعروفة، مثل التغيرات الموسمية، من أجل دعم إدارة أكثر فعالية للتنفيذ خلال السنة.

٦٣٩ - وتوفر منظومة الأدوات الإدارية بالفعل توقعات آلية لمستوى الإنجاز وذلك استنادا إلى منطق الأعمال والاتجاهات التاريخية في إطار الإنجاز على مدار السنة. وإلى جانب التوقعات الآلية، تُستخدم أداة تخطيط الأعمال لتوليد توقعات سنوية وتوقعات لنهاية السنة، تنطلق من القاعدة إلى القمة، سواء في سياق تخطيط الأعمال أو في عمليات الاستعراض نصف السنوي.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٤٠ - وفي الفقرة ٢١، أوصي المجلس بأن يستعرض المكتب سياساته فيما يتعلق بالاحتياطيات التشغيلية، وأن يضع، بموافقة من المجلس التنفيذي، خططا لاستخدام فائض الأرصدة الاحتياطية.

٦٤١ - ويتطلع مكتب خدمات المشاريع إلى استخدام جزء من الاحتياطيات لتمويل المشاريع الاستثمارية التي تدعم أهداف المنظمة. ويعد تحديد هذه المشاريع عملية مستمرة، وسوف تتاح الاستثمارات بمجرد تحديدها. وتجدر الإشارة إلى أن الصيغة المتبعة في حساب الاحتياطي التشغيلي أتمت سنة بالكاد، ولذا من السابق لأوانه الشروع في استعراض في هذه المرحلة. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الحساب الاحتياطي يحدد عتبة الحد الأدنى التي يشكل تجاوزها خطرا تشغيليا وماليا على مكتب خدمات المشاريع.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: مفتوح

٦٤٢ - وفي الفقرة ٢٦، أوصي المجلس المكتبَ بأن يقوم لدى وضع النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد باغتنام الفرصة لكفالة إمكانية تعقب التكاليف الكاملة للمشاريع، بما في ذلك أي تكاليف تحمل على مصروفات الإدارة. وينبغي للمكتب استعراض هذه المعلومات بصورة منتظمة للتأكد من أن معدلات الاسترداد المتعلقة بالمشاريع ما زالت مقبولة.

٦٤٣ - وفي أعقاب تنفيذ سياسة التسعير الجديدة في عام ٢٠١٣، وُضِعت آلية لتتبع استرداد التكاليف بالمقارنة مع احتياجات الحد الأدنى من الأسعار. وستمكِّن هذه الآلية من إجراء التعديلات المالية نتيجة للتسعير بدرجة أعلى أو أدنى من الحد الأدنى المطلوب. ومن المقرر أن تُنشر قيودات التعديل الأول في النظم المالية بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٤٤ - وفي الفقرة ٣٤، أوصى المجلس باتخاذ خطوات عملية لتنفيذ استراتيجيات وسياسات وإجراءات الإدارة المركزية للمخاطر على نطاق المكتب ككل دون مزيد من التأخير. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن يقوم المكتب بما يلي: تحديد وتوثيق وتقييم المخاطر الرئيسية التي ينطوي عليها العمل من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية؛ (ب) القيام على نحو منتظم بتحديث ورصد المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي يمكن تجميعها على نطاق المؤسسة ككل؛ (ج) توثيق درجات تحمل المخاطر حتى تكون مفهومة ومطبقة في جميع أرجاء المنظمة؛ (د) استخدام سجلات المخاطر لتسجيل احتمال أن تصبح المخاطر أمرا واقعا، وأثر المخاطر، والإجراءات المقترحة للتخفيف من حدتها، والمستوى الذي جرى تقييمه لما بعد إجراءات التخفيف من حدة المخاطر؛ (هـ) تعيين الجهات المسؤولة عن المخاطر وإناطتها بالمسؤولية عن رصد كل واحد من تلك المخاطر ومراقبته.

٦٤٥ - وبحلول آذار/مارس ٢٠١٥، ينبغي لمكتب خدمات المشاريع أن يكون قادرا على تنقيح إطار إدارة المخاطر مع توضيح الأدوار والمسؤوليات المنوطة بقوته العاملة فيما يتعلق بالمخاطر على مستوى الإدارة وعلى المستوى القطري وعلى مستوى البرامج والتنفيذ. ووفقا للمقياس رقم ٠٠٠ ٣١ للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ينصب تركيز مكتب خدمات المشاريع على إدارة المخاطر في عمليات صنع القرار، وذلك لمواجهة التهديدات والفرص على السواء، وضمان تحقيق أهداف المنظمة وغاياتها. وفي إطار هذه العملية، سيواصل مكتب خدمات المشاريع استحداث وإنشاء ما يناسب من عتبات تحمل المخاطر وإجراءات التصعيد، وتعزيز الاتصالات فيما بين المنظمات بشأن المخاطر. وسيدرج مكتب خدمات المشاريع، ابتداء من عام ٢٠١٥، استعراضا لإدارة المخاطر في عملية ضمان الجودة الفصلية، بما في ذلك ملخص للمخاطر الكلية.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٦٤٦ - وفي الفقرة ٤٥، أوصى المجلس بأن يعزّز المكتب معلوماته عن الأداء، بطرق شتى منها الإشارة إلى ماهية المقاييس التي تستخدمها الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وبوجه خاص، ينبغي أن يقوم المكتب بما يلي: (أ) دراسة نطاق مقياس خاص بالقدرة التنافسية من حيث الأسعار والتكاليف، بناءً على الأسعار المسددة فعلاً؛ (ب) استعراض مدى ملاءمة تدابير سجل قياس الإنجاز والأهداف السنوية والسُبل الممكنة لتوسيع نطاقها في المستقبل لتشمل جميع عمليات الشراء التي يضطلع بها المكتب؛ (ج) الاقتصار على التدابير التي يمكن قياسها، مع تحديد أطر زمنية واضحة لتحقيق الأهداف التي تستدعي جهدا جهيدا ومع ذلك يمكن بلوغها.

٦٤٧ - ويعتزم المكتب إجراء تحليل سليم لتقييم إمكانية وكيفية تنفيذ هذه التوصية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لكون الأسواق التي يعمل فيها المكتب كثيرا ما تجعل من الصعب تحديد نقاط مرجعية للأسعار. وحيث أن عمليات الشراء لامركزية في المكتب، من المرجح أن تُدرج النقاط المرجعية ذات الصلة في سجلات قياس الأداء على الصعيد الإقليمي، وسيحشد الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة التأييد من أجل إدراجها. ويلتزم المكتب أيضا باستعراض وتنقيح سجلات قياس أداء الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة الحالي بهدف تحديد أطر زمنية واضحة ومؤشرات قابلة للقياس.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٤٨ - وفي الفقرة ٥٢، أوصى المجلس بأن يحدد المكتب السبل التي تكفل للفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة أن يشارك بقدر أكبر من الفعالية في وضع استراتيجيات الشراء المحلية.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٤٩ - وفي الفقرة ٥٦، أوصى المجلس بأن يعمل مكتب خدمات المشاريع مع المكاتب القطرية، ابتغاء تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد المستمدة من الاتفاقات الطويلة الأجل، مستعيناً بمعلومات مُجمَّعة لتحديد المجالات التي ستكون فيها الاتفاقات الطويلة الأجل الإقليمية والعالمية ذات فائدة متبادلة، في مجال المعدات واللوازم الطبية مثلا.

٦٥٠ - وقد جمع مكتب خدمات المشاريع بالفعل بيانات عن الاتفاقات الطويلة الأجل المتاحة، وبدأ في جمع ما يلزم من معلومات بشأن الإنفاق، وهو بصدد وضع خطة محددة الأولويات من أجل إنشاء اتفاقات جديدة طويلة الأجل.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٥١ - وفي الفقرة ٥٧، أوصى المجلس أيضا بأن يجمّع المكتب معلومات عن وجود واستخدام الاتفاقات الطويلة الأجل المحلية والإقليمية المتاحة له، من أجل تحسين استخدام تلك الاتفاقات والفوائد المستمدة منها.

٦٥٢ - وقد جمع المكتب بالفعل بيانات عن الاتفاقات الطويلة الأجل، وبدأ في جمع ما يلزم من معلومات بشأن الإنفاق لاستخدامها في وضع استراتيجية تكفل تعزيز تحقيق الفوائد المرجوة من الاتفاقات الطويلة الأجل.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٥٣ - وفي الفقرة ٦١، أوصى المجلس بأن يقوم المكتب بما يلي: (أ) الاستعانة بالنتائج المنبثقة عن تدريبه المتعلق بتعريف المهارات وتحديدها بغرض تبيان المستوى المرغوب فيه من التدريب والتأهيل لتولّي أدوار محددة في مجال الشراء في المكتب واستجلاء مواطن النقص؛ (ب) جعل الدورة التدريبية المتاحة على الإنترنت في مجال ممارسات الشراء المستدامة إلزامية لجميع موظفي الشراء في إطار زمني محدد.

٦٥٤ - وقد بدأ المكتب في وضع استراتيجية للتدريب في مجال المشتريات. وسيناقش الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة مع المكاتب الإقليمية السبل الكفيلة بجعل الدورة التدريبية المتاحة على الإنترنت في مجال ممارسات الشراء المستدامة إلزامية لجميع العاملين في مجال المشتريات.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٥٥ - وفي الفقرة ٦٥، أوصى المجلس بأن يضع المكتب طريقة لرصد مدة عملية الشراء، إما باستخدام نظام الشراء الإلكتروني أو نظام التخطيط المركزي للموارد اللذين هما قيد التطوير ويجري الإعداد لبدء العمل بهما في عام ٢٠١٥، وإما بتوزيع نموذج موحّد لاستقاء معلومات عن عمليات الشراء من جميع المراكز.

٦٥٦ - ويعتزم المكتب تنفيذ التوصية في إطار مشروعه للشراء الإلكتروني الجاري تنفيذه.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٥٧ - وفي الفقرة ٧٠، أوصى المجلس المكتب بتحديد ما إذا كان بالإمكان تطبيق الدروس المستفادة من استخدام مركز المشاريع في إثيوبيا الناجح لنظام الأمم المتحدة للمشتريات بواسطة الإنترنت في بلدان أخرى من أجل الترويج لمزايا هذا النظام.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

٦٥٨ - وفي الفقرة ٧٥، أوصى المجلس فريق المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التابع للمكتب بأن يقوم، عند وضع برنامج عمله لعام ٢٠١٥، واستنادا إلى نتائج تقييم مخاطر الغش في عام ٢٠١٤، بالنظر في إنجاز أعمال محددة لمراجعة الحسابات لدراسة الضوابط المتعلقة بمخاطر الغش في مجال المشتريات.

٦٥٩ - في إطار تنفيذ نظام جديد لتخطيط الموارد، يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بحصر وتوثيق جميع عملياته الرئيسية. وفي إطار هذه العملية، يعمل كبير موظفي إدارة المخاطر وفقا للممارسات المتبعة في كل حالة، ويحدد المخاطر الكامنة في العمليات والضوابط القائمة. وتختتم العملية بتقديم تقرير عام بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ يلخص مدى قابلية عمليات المكتب لأعمال الغش، ولا سيما عملياته المتعلقة بالشراء. واعتمادا على النتائج المتوصل إليها، يواصل بعدئذ فريق التحقيقات والمراجعة الداخلية للحسابات أعمال المتابعة وفقا لنهجه المتمثل في التخطيط القائم على تقييم المخاطر.

الإدارة المسؤولة: فريق التحقيقات والمراجعة الداخلية للحسابات
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٦٠ - وفي الفقرة ٨٠، أوصى المجلس المكتب بالقيام بعمليات مقارنة منظمة ومنتظمة بين الأسعار التي يحصل عليها، حيثما أمكن؛ وبضرورة استقاء آراء شركائه بشأن المشتريات على وجه التحديد.

٦٦١ - إن الأسواق التي يجري المكتب فيها عملياته هي أسواق كثيرا ما يصعب فيها مقارنة الأسعار. وسيدرج الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة في الاستبيانات التي توجه في المستقبل إلى الشركاء أسئلة محددة بشأن خدماته المقدمة في مجال الشراء.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

٦٦٢ - وفي الفقرة ٨٢، أوصى المجلس المكتب باتخاذ إجراءات لتعزيز بناء القدرات المحلية. وورد أن بالإمكان أن يشمل ذلك تبادل الممارسات الجيدة، من قبيل إجراءات الحد من حالات عدم الانضباط في تقديم العطاءات.

٦٦٣ - يعتزم المكتب تنفيذ هذه التوصية من خلال زيادة تبادل المعارف، والرسائل الإخبارية، والتدخلات المباشرة، والحلقات الدراسية عبر الإنترنت، وغير ذلك من التدابير.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثالث من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات للفترات المالية السابقة

٦٦٤ - في المرفق الثاني لتقرير المجلس عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.11، الفصل الثاني)، قدم المجلس ملخصاً عن حالة تنفيذ التوصيات عن الفترات المالية السابقة. ويلخص الجدول ٣٩ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات الـ ١٧ التي اعتبرها المجلس ”قيد التنفيذ“ أو ”لم تُنفذ“. وتَرِد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق الثاني لتقرير المجلس.

الجدول ٣٩

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من فترات سابقة التي اعتُبر أنها لم تُنفّذ بشكل كامل في المرفق الثاني لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
الفريق المعني بالإدارة المستدامة للمشاريع	٩	١	٨	٨	–
الفريق المعني بممارسات الهياكل الأساسية المستدامة	٣	١	٢	٢	–
الفريق المعني بالممارسات المالية	٣	–	٣	٣	–
فريق الدعم المؤسسي	١	–	١	١	–
الفريق المعني بالناس وممارسات التغيير والفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة	١	–	١	١	–
المجموع	١٧	٢	١٥	١٥	–
النسبة المئوية	١٠٠	١٢	٨٨		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٣٤]

٦٦٥ - كرر المجلس في الفقرة ٤٨ توصيته السابقة بأن يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بما يلي: (أ) استخلاص الدروس من مشاريعه القائمة والنظر في التدابير التي تتيح له إقفال المشاريع في الوقت المناسب؛ (ب) معالجة المشاريع المتأخرة التي يلزم إقفالها.

٦٦٦ - يسمح استعراض التحقق من الجودة الذي يجريه المكتب فصليا بتعقب حالة المشاريع على نحو أفضل، بما في ذلك وثائق المشاريع التي يلزم إقفالها. وقد وضع المكتب أداة متاحة على الإنترنت لإقفال المشاريع لمساعدة المكاتب الميدانية على تتبع سير المشاريع وتيسير إقفالها بسلاسة. وقد أُحرز المزيد من التقدم في التقليل من عدد المشاريع المتراكمة التي يلزم إقفالها.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة للمشاريع

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: متوسطة

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

(٣٤) A/67/5/Add.10، الفصل الثاني.

٦٦٧ - وفي الفقرة ٥٣، أوصى المجلس المكتب بتعزيز دوره الرقابي على مركز عملياته في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل التصدّي في الوقت المناسب لتحديات التشغيل التي تؤثّر على مشاريعه.

٦٦٨ - لقد أوفدت في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٣ إلى مركز العمليات ''بعثتان لتقييم نضج المشاريع'' بهدف تقييم الضوابط الإدارية، وإدارة الفوائد، والإدارة المالية، وإدارة العلاقات مع الجهات المعنية، وإدارة المخاطر، والحوكمة المؤسسية، وإدارة الموارد. ونظمت في الفترة من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠١٤ بعثة متابعة، شارك فيها الفريق المعني بممارسات إدارة المشاريع المستدامة مع فريق مركز العمليات المعني بالتحقق من الجودة وقدم تدريبا شمل تخطيط المشاريع، وإدارة المخاطر، وأدوات إدارة المشاريع.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: نُفذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٦٩ - وفي الفقرة ٥٤، أوصى المجلس أيضا بأن ينظر المكتب في مدى كفاية الرقابة والدعم المتاحين للمراكز التي تعمل في بيئات تواجه مخاطر عالية.

٦٧٠ - يعالج المكتب هذه المسألة على واجهتين، هما: المخاطر الماثلة في البلد الذي يضطلع فيه المكتب بعملياته، والمخاطر التي تحيط بالمشاريع والبرامج. وقرر المكتب إيفاد سبع بعثات ''لتقييم نضج المشاريع'' دعما للمراكز التي تعمل في بيئات شديدة المخاطر. وقد مكّنت البعثات الثلاث التي تم الاضطلاع بها في عام ٢٠١٣ من تحسين الإلمام بما تواجهه المراكز من تحديات، ومن بلورة تحسينات محددة الأهداف. ويعتزم المكتب توسيع ''بعثات تقييم نضج المشاريع'' لدعم مراكز أخرى وتقييم التقدم المحرز في المراكز التي شملتها البعثات بالفعل. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على التوجيهات المتعلقة بإدارة المخاطر المحيطة بالمشاريع، وستصدر وتجرب في عام ٢٠١٤، كما يجري العمل على وضع توجيهات بشأن إدارة المخاطر على مستوى البرامج، وهما أمران سيعززان الإدارة الاستباقية للمخاطر باتباع إجراءات ونماذج وتوجيهات موحدة.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٧١ - وفي الفقرة ١٠٧، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) تلافي أوجه التضارب في سجلات الأصول بما يكفل له القدرة على أن يثبت في دفاتر المحاسبة على نحو دقيق محتويات مخزونه من الأصول، وعلى أن يعدّ أرصدة افتتاحية دقيقة لأغراض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) معالجة حالات عدم الاتساق في عملية التصديق على قائمة جرد الأصول.

٦٧٢ - يُعزى عدم الاتساق المرحَّل منذ عام ٢٠٠٨ إلى إجراءات إدارة الأصول التي كانت تسري على الأصول المملوكة للمكتب بموجب المعايير المحاسبية التي كانت تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في تقديم التقارير، ومن ثم، فإن عدم الاتساق كان سابقا في الظهور عن النظام التمهيدي الذي قاد إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ والمكتب ينفذ عددا من التغييرات بغرض ضمان أن تكون سجلات الأصول كاملة ودقيقة، من قبيل ما يلي: (أ) استحداث وصلة تلقائية التشغيل بين وحدتي المشتريات والموجودات؛ (ب) إجراء استعراضات منتظمة للإنفاق لتحديد الأخطاء وتصحيحها (إن وجدت)؛ (ج) تعزيز عمليتي التحقق المادي والتصديق في نهاية السنة؛ (د) إدراج عمليات التدقيق في إدارة الأصول في الزيارات الميدانية التي يُضطلع بها لأغراض المراجعة الداخلية للحسابات؛ (هـ) تقديم سلسلة من الدورات التدريبية الحضورية لفائدة المراكز المعنية في المكاتب الميدانية.

٦٧٣ - وسيقوم المكتب أيضا قبل نهاية عام ٢٠١٤ بما يلي: (أ) إعداد مواد التدريب بالاتصال الحاسوبي المباشر؛ (ب) إطلاق أداة طلب تغيير الأصول على شبكة الإنترنت؛ (ج) إصدار أمر إداري منقح بشأن إدارة الأصول؛ (د) استكمال الأرصدة الافتتاحية للمعايير المحاسبية الدولية.

الإدارة المسؤولة:	فريق الدعم المركزي
الحالة:	قيد التنفيذ
الأولوية:	متوسطة
التاريخ المستهدف:	الربع الأخير من عام ٢٠١٤

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩[٣٥]

٦٧٤ - وافق المكتب في الفقرة ١٧٨ على التوصية التي كرر تأكيدها المجلس بأن يقوم مركز العمليات في بيرو بتحليل جميع المشاريع المدرجة حاليا وتحديد المشاريع التي يلزم إقفالها.

٦٧٥ - يرجى الرجوع إلى رد المكتب المبين في الفقرة ٦٦٦ أعلاه المتصلة بالتوصية الواردة في الفقرة ٤٨ من تقرير المجلس لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٣٦]

٦٧٦ - أوصى المجلس في الفقرة ٢٤ مكتب خدمات المشاريع بما يلي: (أ) أن يحدد بوضوح الفوائد المتوخاة من المعلومات القائمة على الاستحقاق وما يتصل بها من إجراءات إدارية منقحة؛ (ب) أن يعين مسؤولا رفيع المستوى يمسك بزمام الأمور لتحقيق تلك الفوائد ويدمج طرائق عمل جديدة على نطاق المنظمة.

٦٧٧ - لقد شُرع في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ في الأعمال التمهيدية المتعلقة بتنفيذ التوصية، وتم بالفعل تعديل نظم وأدوات تقديم المعلومات بما يعكس المعلومات القائمة على أساس الاستحقاقات. ويعتزم المكتب دمج الجزء الثاني من التوصية في تصميم وتشكيل النظام الجديد للتخطيط المركزي للموارد الذي سينفذ في عام ٢٠١٥.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

(٣٥) A/65/5/Add.10، الفصل الثاني.

(٣٦) A/68/5/Add.10، الفصل الثاني.

٦٧٨ - وفي الفقرة ٣١، أوصى المجلس بأن ينشئ المكتب حسابا احتياطيا مستقلا لاستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة من أجل زيادة إبراز التمويل المقدم لالتزامات نهاية الخدمة.

٦٧٩ - خصص مكتب خدمات المشاريع في حافظته الاستثمارات المتعلقة بالأموال المتصلة بالتزامات نهاية الخدمة. وقد تم تحديد مورّد خارجي لخدمات إدارة استثمار الأموال المتصلة بالتزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، ويجري العمل حاليا في إعداد الصيغة النهائية للاتفاق ذي الصلة. ومن المتوقع أن يشرع المورّد في تقديم خدمات إدارة تلك الأموال خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٨٠ - وفي الفقرة ٤٤، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم بما يلي: (أ) تعيين شخص مسؤول يمسك بزمام إدارة مخاطر الغش، أو أحد كبار موظفي المخاطر بأقدمية وظيفية ملائمة، لكي يتولى مسؤولية الإدارة الفعلية لمخاطر الغش في جميع أنشطة المكتب؛ (ب) إجراء تقييم شامل لمخاطر الغش على نطاق المنظمة لتحديد الأنواع الرئيسية لمخاطر الغش التي يتعرض لها المكتب؛ (ج) تحديد مدى تسامح المكتب مع شتى أنواع مخاطر الغش وكفالة تطبيق ضوابط لمكافحة الغش تتناسب مع قابلية التعرض للمخاطر.

٦٨١ - عين المكتب في آذار/مارس ٢٠١٤ موظفا لإدارة المخاطر برتبة كبير موظفين يتولى تنسيق إدارة المخاطر. وعلى النحو المبين في تعليقات الإدارة الواردة في الفقرة ٦٥٩ أعلاه المتصلة بالتوصية الواردة في الفقرة ٧٥ من تقرير المجلس للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سيقوم المكتب، إلى جانب تنفيذ نظام جديد للتخطيط المركزي للموارد، بحصر عملياته الأساسية وتحديد الضوابط الرئيسية والمخاطر المرتبطة بها ليتسنى بذلك إعداد ملخص بمدى قابلية المكتب لأعمال الغش. وسيتم كذلك تعزيز إطار المساءلة بعد أن يكون المكتب قد استكمل سياساته وإجراءاته المتعلقة بالضوابط الداخلية وإدارة المخاطر.

الإدارة المسؤولة: فريق الممارسات المالية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٦٨٢ - وفي الفقرة ٥١، أوصى المجلس بأن ينظر المكتب في التكاليف والمنافع المترتبة على إجراء تحريات إلزامية عن خلفيات جميع المستقدمين أو البائعين والشركاء الآخرين أو المتعاقدين الجدد.

٦٨٣ - لقد نفذ الفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة التوصية على نحو كامل وشرع الفريق المعني بالناس وممارسات التغيير منذ الآن في إجراء التحريات عن الخلفيات، ووضع مشروع سياسة لبدء التنفيذ الكامل بحلول نهاية عام ٢٠١٤ للتحريات الإلزامية عن الخلفيات.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بالناس وممارسات التغيير والفريق المعني بممارسات الشراء المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٨٤ - وفي الفقرة ٦٢، وافق المكتب على توصية المجلس بأن ينظر بعناية في كفالة فهم جميع موظفي الهياكل الأساسية للاستراتيجية الجديدة للهياكل الأساسية.

٦٨٥ - لقد اتضح من الاستبيان الذي أُجري في عام ٢٠١٢ أن ٣٩ في المائة من موظفي الهياكل الأساسية ملمون بخطة المكتب الاستراتيجية. وفي عام ٢٠١٣، ارتفعت النسبة إلى ٤٢ في المائة. وكان ذلك نتيجة للتدريب الإضافي الذي بدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وبالإضافة إلى ذلك، أدمجت استراتيجية الهياكل الأساسية ضمن المنتجات والعمليات التي أدخلها الفريق المعني بممارسات الهياكل الأساسية المستدامة في عام ٢٠١٤ كدليل التصميمات واستعراض التصميمات.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الهياكل الأساسية المستدامة
الحالة: نُفذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٦٨٦ - وفي الفقرة ٦٧، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يفحص حجم التغيرات الحاصلة في الاتفاقات وأسباب تأخر الإنجاز في جميع مشاريع الهياكل الأساسية التي يديرها.

٦٨٧ - لقد استُحدث نظام إدارة العقود وتم تجريبه. وسيستكمل التنفيذ بعد أن تكون التغييرات المتعين إدخالها على نظام التخطيط المركزي للموارد قد أخذت في الحسبان.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الهياكل الأساسية المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٨٨ - وفي الفقرة ٧٦، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يشجع زبائنه على قبول إدراج ميزانيات طوارئ للمشاريع، وهو ما قد يقتضي خفضا مناظرا في عناصر أخرى من الميزانية، بالإضافة إلى تحرير مبالغ تنفق في هذا الغرض وفق عمليات تكون مقبولة للزبائن.

٦٨٩ - لقد بدأ في تموز/يوليه ٢٠١٣ العمل بمجموعة أدوات لإعداد الميزانيات على مستوى المشاريع توفر التوجيه بشأن سبل إعداد ميزانيات المشاريع والتعريف بها ورصدها. ويشمل هذا التوجيه أيضا سبل الاستعانة بميزانيات الطوارئ. وستتيح المشاريع الحديثة الفرصة لبيان سبل العمل التام بمجموعة الأدوات.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٩٠ - وفي الفقرة ٧٧، وافق المكتب أيضا على توصية المجلس بأن يحقق في حجم الإنفاق الدقيق وأسبابه، وأن يقيم ما إذا كان يتعين أن يغير عملياته أو توجيهاته نتيجة لذلك.

٦٩١ - لقد أجريت دراسات تحليلية لمشاريع أغلقت في الآونة الأخيرة، غير أنه لم يتم بعد التوصل إلى نتائج نهائية. ومدد أجل التنفيذ إلى نهاية عام ٢٠١٤ لأن التحليلات التي أجراها موظفو المكتب أبانت عن فروق كبيرة بالمقارنة مع التحليلات التي قدمها مجلس مراجعي الحسابات، وهو ما يتعين معه التحقق من البيانات بما يكفل تعامل المكتب مع هذه التوصية كما ينبغي.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٩٢ - وفي الفقرة ٨٢، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يضع آلية لاستخلاص معلومات أفضل عن أداء المباني في فترة ما بعد إنجازها.

٦٩٣ - لقد أُجريت البحوث المتعلقة بإمكانيات تقييم أداء المباني بعد شغلها، وأعدت ورقة استراتيجية في هذا الصدد. وسيتطلب تطوير عملية الإدارة وتجريبها وتنفيذها الكامل وقتا أطول مما قُدر في البداية.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الهياكل الأساسية المستدامة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٦٩٤ - وفي الفقرة ٨٥، وافق المكتب على توصية المجلس بأن يضع استراتيجية لتشجيع الزبائن على زيادة مشاركتهم في مركز الشركاء، بوسائل من قبيل إبداء آرائهم التقييمية.

٦٩٥ - سيضع المكتب استراتيجية لزيادة مشاركة الزبائن من خلال مركز الشركاء. ويستعين المكتب حاليا بالدورة التدريبية المتعلقة بأساسيات إدارة المشاريع للتشجيع على استخدام مركز الشركاء وتزويد المشاركين في الدورة بالمشورة بشأن سبل التفاعل مع الزبائن عن طريق المركز. ومن المقرر إصدار سلسلة من النشرات لإبلاغ مراكز العمليات بالأوقات التي يمكن فيها الاستعانة بخدمات مركز الشركاء. وسيشمل أسلوب جديد لإعمال أداة مركز الشركاء تعليمات وتوجيهات ودورات تدريبية ودورات على نظام WebEx بشأن الأداة، وكذلك تشجيع مديري المشاريع على دعوة الشركاء لاستخدام الأداة بوصفها جزءاً من خطة عمل الفريق المعني بالممارسات المستدامة في مجال إدارة المشاريع لعام ٢٠١٤. وستُتابع هذه العملية عن كثب على أساس منتظم مع كل مركز من مراكز العمليات.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٩٦ - وفي الفقرة ٩٠، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يعمل مع شركائه على وضع عمليات لتحسين رصد المعلومات عن النتائج التي تسهم فيها أنشطة المكتب، ولا سيما المعلومات المتعلقة بالمستفيدين من المشاريع.

٦٩٧ - تركز خطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ على الاستدامة والقدرة الوطنية، وذلك في محاولة للمساهمة في النتائج التي يحققها الشركاء وفي تحقيق هؤلاء الشركاء للنتائج الإنمائية. وقد شرع المكتب في أوائل عام ٢٠١٣ في تنفيذ برنامج لتحقيق الاستدامة لدمج مبادئ الاستدامة في عملياته، بما في ذلك مبدأ التركيز على النتائج. وأُطلقت استراتيجية لتعميم مراعاة مبادئ الاستدامة، ونُظمت عدة حلقات عمل توجيهية لفائدة المقر ومراكز العمليات. ويعكف المكتب الآن على جمع المعلومات المتعلقة بالأداء في مجال إعمال مبادئ الاستدامة على مستوى المشاريع، وهي معلومات لازمة لعملية الإبلاغ السنوية القائمة على النتائج. وعلاوة على ذلك، استحدث المكتب أداة فرز تشكل ''مؤشر استدامة''، وذلك لأغراض تقييم المشاريع ورصدها والإبلاغ بشأنها، وقد جربت هذه الأداة في عام ٢٠١٣ وستخضع لمزيد من الاختبارات في عام ٢٠١٤ قبل بدء تنفيذها الكامل. وقام المكتب حتى الآن بأكثر من ثماني بعثات لعرض مؤشر الاستدامة، إلى جانب خطة لتغطية المزيد من المكاتب قبل نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٦٩٨ - وفي الفقرة ٩٢، وافق المكتب على توصية المجلس له بأن يقوم إما بتحسين الأداة الإلكترونية المستخدمة للتحقق من الجودة بحيث يمكن التحقق من كل مشروع على حدة، وذلك حيثما كانت مهمة التحقق تشمل عدة مشاريع كبيرة، وإما بتركيز عدة مهام من مهام التحقق على مشروع واحد.

٦٩٩ - خلال عام ٢٠١٣، عمل الفريق المعني بالممارسات المستدامة في مجال إدارة المشاريع على إصلاح عملية التحقق من الجودة ونظيرتها المتعلقة بمراكز العمليات حيث أدرج فيهما جميع المعايير الستة لنجاح المشاريع. ويُعاد النظر حاليا في الأداة في ضوء هذه التوصية، ولغيرها من التحسينات اللازمة.

الإدارة المسؤولة: الفريق المعني بممارسات الإدارة المستدامة للمشاريع
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

خامس عشر – هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٣٧]

٧٠٠ – يرد في الجدول ٤٠ موجز عن الحالة التي كان عليها تنفيذ التوصيات الرئيسية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٤٠

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة شؤون الإدارة والتنظيم	٤	–	٤	٤	–
شعبة شؤون الإدارة والتنظيم وشعبة دعم البرامج	١	–	١	١	–
المجموع	٥	–	٥	٥	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠٠		

٧٠١ – ويرد موجز للحالة التي كان عليها تنفيذ جميع التوصيات في آب/أغسطس ٢٠١٤ في الجدول ٤١.

الجدول ٤١

حالة تنفيذ جميع التوصيات

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة شؤون الإدارة والتنظيم	٨	–	٨	٨	–
شعبة دعم البرامج	٢	١	١	١	–
شعبة الشراكات الاستراتيجية	١	–	١	١	–
شعبة شؤون الإدارة والتنظيم وشعبة دعم البرامج	١	–	١	١	–
المجموع	١٢	١	١١	١١	–
النسبة المئوية	١٠٠	٨	٩٢		

(٣٧) A/69/5/Add.12، الفصل الثاني.

٧٠٢ - وافقت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في الفقرة ١٦ على توصية المجلس لها بأن تعزز أنشطتها لتعبئة الموارد عن طريق توسيع وتنويع قاعدة مواردها باتخاذ التدابير التالية: (أ) تعزيز الشراكات مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف وتوسيع نطاقها؛ (ب) اكتساب الخبرات في مجال جمع الأموال على الصعيد الإقليمي؛ (ج) بذل المساعي لدى كيانات القطاع الخاص المسؤولة اجتماعيا والجماعات النسائية والأفراد.

٧٠٣ - لقد أبلغت الهيئة المجلس بأن إنجازاتها في عام ٢٠١٣ أظهرت تحسنا كبيرا في تعبئة الموارد نتيجة لتوسيع قاعدة شراكاتها وتعميقها. وارتفع عدد الدول الأعضاء المساهمة في الهيئة إلى ١٢٩ دولة في عام ٢٠١٣ (أي بزيادة نسبتها ١١ في المائة). ويجدر بالذكر أيضا ما يلي: زادت ١٨ دولة من الدول الأعضاء مساهماتها، وساهمت ١٢ جهة مانحة جديدة في الهيئة للمرة الأولى، واستأنفت ١٣ دولة عضوا تقديم مساهماتها، وتعهدت ١٩ دولة عضوا بتقديم تبرعات على مدى عدة سنوات. وكانت مناسبة إعلان التبرعات التي نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠١٣ خلال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي عاملاً محفزاً ناجحا، حيث تنافست الدول الأعضاء على زيادة تبرعاتها السنوية والمتعددة السنوات للموارد الأساسية. وتتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الشراكات مع جميع الجهات المانحة من خلال زيارة عواصم البلدان المانحة، والاجتماع مع البرلمانيين، والتعاون مع الجهات المانحة على الصعيد القطري، وإبرام اتفاقات شراكة مع الدول الأعضاء والشركاء الآخرين.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشراكات الاستراتيجية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٠٤ - وفي الفقرة ٢١، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها بأن تكفل قيام كل مكتب من مكاتبها الميدانية (أي مكاتبها الإقليمية والمتعددة الأقطار والقطرية) بوضع وتنفيذ خطته المتعلقة باستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في ضوء البيئة التي يعمل فيها كل مكتب، كما وافقت على رصد تطور تلك الخطط.

٧٠٥ - تسلّم الهيئة بالحاجة إلى خطط لاستمرارية تصريف الأعمال واستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث في المكاتب الميدانية، ويعكف مكتبها الأمني حاليا على وضع برنامج عالمي لاستمرارية تصريف الأعمال يتحدد بمقتضاه الإطار المؤسسي لتنفيذ

تلك الخطط على نطاق الهيئة بوجه عام وعلى مستوى المكاتب الميدانية. وقد اعتمد فريق القيادة العليا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤ الإطار الخاص بإدارة استمرارية تصريف الأعمال.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٧٠٦ - وفي الفقرة ٢٩، أوصى المجلس بأن تتخذ الهيئة الإجراءات التالية: (أ) الاعتراف بعناصر البيانات المالية وقيدها بطريقة مناسبة ودفع التزاماتها حسب الترتيب الزمني، وفقا لسياستها لتسوية الديون، من أجل تعزيز مصداقيتها وزيادة ثقة الموردين فيها؛ (ب) تحسين إجراءات استعراض دفاتر الأستاذ والجداول الداعمة لكفالة تصنيف جميع المصروفات وتقييدها في بنود الميزانية الصحيحة؛ (ج) تحسين التنسيق وتدفق المعلومات بين شعبة الشراكات الاستراتيجية وقسم الشؤون المالية لكفالة الاعتراف بالاتفاقات المبرمة والتعهدات في الفترات المالية الصحيحة تمشيا مع سياسة حساب الإيرادات في الهيئة.

٧٠٧ - كان المبلغ الأكبر وقدره ٧٣٩ ٧٢٦ دولارا حالة استثنائية استغرق التفاوض بشأنها فترة طويلة. وقد سلم للهيئة في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤ المبلغ المستحق القبض لعام ٢٠١١ وقدره ٣٤٠ ١٠٢ دولارا. وسُدد في أيار/مايو ٢٠١٤ مبلغ قدره ٨١٥ ٧٠٣ دولارا، ودُفع في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٤ الرصيد المتبقي وقدره ٩٢٤ ٢٢ دولارا. وللهيئة إجراءات تعمل بها في إعداد بياناتها المالية، وقد أحاطت علما بطلب المجلس إليها إعادة تصنيف النفقات التي لاحظ المجلس أنها لم تكن كبيرة. وتود الهيئة أن تؤكد من جديد أن التنسيق بين شعبة الشراكة الاستراتيجية وقسم الشؤون المالية يتسم بالانتظام والاتساق. فقد عُقدت اجتماعات شهرية خلال عام ٢٠١٣، ومن تلك الاجتماعات على وجه التحديد اجتماع نهاية السنة الذي عُقد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأكدت فيه شعبة الشراكات الاستراتيجية من جديد لقسم الشؤون المالية أن جميع التعهدات بتقديم موارد قد أُدرجت، قبل إعداد البيانات المالية، ضمن الموارد العادية. وترى الهيئة أنه لم يكن ثمة خطأ ولا نقص في التنسيق بين شعبة الشراكات الاستراتيجية وقسم الشؤون المالية. وتؤكد الهيئة من جديد أن قيام إحدى الجهات المانحة بإرجاع تعهدها بتقديم تبرعات إلى تاريخ سابق هو عام ٢٠١٢، كان حالة معزولة، وأن الهيئة طبقت كما ينبغي السياسة التي تعمل بها في قيد الإيرادات وفقا لدليل سياساتها المحاسبية. وستشرع الهيئة في توثيق جميع الاجتماعات التي تُعقد بين شعبة الشراكات الاستراتيجية وقسم الشؤون المالية.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٠٨ - وفي الفقرة ٣٦، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها بمراجعة دليلها المتعلق بالبرامج والعمليات بما يتوافق والمعيار ١٢ من المعايير المحاسبية الدولية، وتحسين تعليماتها المتعلقة بإقفال الحسابات في نهاية السنة من أجل توسيع نطاق تحديد المخزونات والاعتراف بها على نطاق الهيئة برمتها.

٧٠٩ - لقد أبلغت الهيئة المجلس بأنها وسعت خلال عام ٢٠١٣ السياسة التي تعمل بها في حصر الموجودات في دليل سياساتها المحاسبية بما يجعلها تتسق مع المعيار المحاسبي الدولي ١٢، الموجودات. وعلاوة على ذلك، ستُكمل دليل البرامج والعمليات بما يتسق مع دليل السياسات المحاسبية، والمعيار المحاسبي الدولي ١٢، الموجودات. وستتوخى الهيئة مزيدا من الوضوح في التعليمات التي ستصدرها بشأن الموجودات عند إقفال الحسابات في نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧١٠ - وفي الفقرة ٤٣، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها باتخاذ الإجراءات التالية: (أ) إعادة النظر في فهرس مشترياتها الحالي عن طريق إعادة تسمية فئات الأصول وأصنافها بما يكفل تفادي أخطاء التصنيف في نظام أطلس؛ (ب) التقليل إلى أدنى حد من الأخطاء عن طريق تعزيز وظيفة إدارة الأصول في جميع المكاتب القطرية البالغ عددها ٥٩ مكتبا، وذلك عن طريق تحسين نظام الضوابط الداخلية؛ (ج) رصد المعلومات التي يتم تحميلها في نظام أطلس؛ (د) الاستعراض المستمر للتقارير التي يعدها كل مكتب عن الأصول.

٧١١ - قبل التحقق من الأصول المادية في منتصف عام ٢٠١٣، أصدر مقر الهيئة تعليمات مفصلة إلى وحدات العمل المسؤولة للمساعدة في تحديث سجل الأصول. وواصل الموظف المعاون والأخصائي في إدارة الأصول بالمقر العمل مع جميع وحدات العمل لضمان الحصول على سجل عالمي للأصول يكون دقيقا لا نقصان فيه. وإذا كان هناك من تحد في الوقت الراهن فهو عدم وجود سوى موظف واحد يشرف على جميع أنشطة إدارة الأصول.

وقد أعدت الهيئة وأصدرت لوحدات العمل مبادئ توجيهية جديدة للتحقق من الأصول وقيد اضمحلال قيمتها، وذلك من أجل تعزيز عملية التوثيق والتحقق المادي والرفع من مصداقيتها. وأنجزت الهيئة كذلك نقل الأصول إلى الرموز التي أنشئت مؤخرا لوحدات العمل لكفالة اضطلاع كل وحدة من وحدات العمل بمسؤولية قيد موجوداتها بدلا من أن تضطلع المكاتب الإقليمية بذلك. ومن ثم، تكون عمليات التصديق على الموجودات التي يُضطلع بها مرتين في السنة قد أُنجزت وقُدمت في الموعد المحدد لذلك، وتكون الفروق التي لوحظت خلال عمليات الجرد المادي قد خضعت للتحقيق وتمت تسويتها. وفي إطار التعليمات التي تصدر إلى المكاتب القطرية عند إقفال الحسابات في نهاية الشهر، يُطلب إلى هذه المكاتب أن تستعرض جميع الأصول وتبلغ المقر بأي معاملات تستجد فيها. وتسجل هذه المعاملات في المقر على أساس شهري في وحدة إدارة الأصول. وتشكل عمليات المطابقة بين بيانات كل من وحدة إدارة الأصول والحسابات المستحقة الدفع ونموذج دفتر الأستاذ العام جزءا من الضوابط الشهرية القائمة في هذا الصدد.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧١٢ - وفي الفقرة ٤٧، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها بأن تعجل بوضع المبادئ التوجيهية لمراجعة الحسابات للحصول على ضمانات بشأن الأموال التي تنفق على المشاريع في إطار صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، وصندوق المساواة بين الجنسين.

٧١٣ - سيجري تطوير نهج منسق وإطار مرجعي لمراجعة حسابات مشاريع المنح، ومن المتوقع أن يكونا جاهزين كي تتولى جميع الجهات المستفيدة من منح الصندوق الاستئماني تنفيذهما بحلول نهاية عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧١٤ - وفي الفقرة ٥١، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها باتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تحسين رصدها للسلف المقدمة للشركاء المنفذين للتحقق من أن الأموال تستخدم على النحو السليم لتحقيق النتائج والنواتج المتوقعة؛ (ب) تحديد المشاكل وتنفيذ الإجراءات التصحيحية الضرورية بالتعاون مع الشركاء حيثما وجدت في نهاية الفترة أرصدة غير مسددة منذ فترة طويلة (٦ أشهر بالنسبة للشركاء المنفذين و ١٢ شهرا بالنسبة للمنح المقدمة من الصناديق الاستئمانية)، بما في ذلك استرداد هذه الأرصدة، عند الاقتضاء.

٧١٥ - لقد أبلغت الهيئة المجلس بأنها وضعت آليات لمتابعة السلف غير المسددة، وأن استعراض السلف المدفوعة إلى الشركاء ومتابعتها قد أصبحا من المهام الرئيسية في إطار تعليماتها بمناسبة إقفال الحسابات في نهاية الشهر. غير أنه أُتخذت تدابير أخرى خلال عام ٢٠١٣، منها توجيه رسائل من الإدارة العليا إلى المكاتب تدعوها فيها إلى أن تتعقب على نحو حثيث السلف التي فات عليها أكثر من ١٢ شهرا. وقد أسفرت هذه الجهود عن تخفيض عدد السلف التي يمر عليها وقت طويل بأكثر من ٥٠ في المائة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، على نحو ما لوحظ خلال المراجعة المرحلية للحسابات، وهو الانخفاض نفسه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أيضا. وتواصل الهيئة العمل في هذا المجال ذي الأولوية، وقد اتخذت تدابير أخرى شملت تنظيم دورات تدريبية على إجراء التحويلات النقدية وتقديم سلف إلى الموظفين والشركاء في المكاتب الميدانية، وتنقيح سياسات الهيئة في مجال التحويلات النقدية وتقديم السلف للشركاء في دليل البرامج والعمليات.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم، وشعبة دعم البرامج
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٧١٦ - وفي الفقرة ٥٧، وافقت الهيئة على توصية المجلس برصد المكاتب القطرية وكفالة قيامها، بما في ذلك مكتباها في زمبابوي وكوت ديفوار، باستخدام الأموال الملتزم بها بصورة كاملة والمشاركة مشاركة تامة في البرامج المشتركة.

٧١٧ - إن التأخير في بدء تنفيذ البرامج في زمبابوي لم يكن بقرار من المكتب القطري وإنما سببه التأخر في توقيع اتفاقات تقاسم التكاليف عقب الانتخابات والتأخر في صرف المبالغ. والصعوبات التي اكتنفت تنفيذ المشروع الممول من قِبل مفوضية شؤون اللاجئين في كوت ديفوار تم إيضاحها بين المفوضية والهيئة، واتفق الطرفان على إلغاء المشروع وبدء شراكة جديدة في عام ٢٠١٤.

الإدارة المسؤولة: شعبة دعم البرامج
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧١٨ - وفي الفقرة ٦١، وافقت الهيئة على توصية المجلس بمواصلة رصد جميع المشاريع المقفلة تشغيليا وإقفالها ماليا في غضون ١٢ شهرا من إقفالها تشغيلياً، على النحو المنصوص عليه في النظام المالي والقواعد المالية.

٧١٩ - تقوم الهيئة حاليا بالإقفال المالي لجميع المشاريع القديمة البالغ عددها ٧٩٨ مشروعا الموروثة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة سابقا، ومن ذلك المجموع تمت بالفعل تصفية الأصول والخصوم الخاصة بـ ٢٩٩ مشروعا. والهيئة ملتزمة بإتمام الإقفال المالي للمشاريع القديمة المقفلة تشغيليا، وكفالة تقديم مبادئ توجيهية مستكملة إلى جميع مديري المشاريع لكي يتخذوا الإجراءات ذات الصلة وفقا للنظام المالي والقواعد المالية.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٢٠ - وفي الفقرة ٦٦، وافقت الهيئة على توصية المجلس بوضع جدول زمني لإقامة آلية تسمح بتقديم مطالبات تكاليف السفر في الموعد المقرر على النحو المطلوب في دليل البرامج والعمليات، ويفضل أن يكون ذلك بإنشاء وحدة ضمن نظام التشغيل الآلي تكفل تقديم مطالبات تكاليف السفر في الموعد المقرر، إذا وجدت الهيئة أن ذلك إجراء فعال من حيث التكلفة.

٧٢١ - يرجع التأخير الحاصل في تقديم طلبات السفر والتقارير عن مهام السفر إلى ثقل أعباء العمل الملقاة على كاهل الموظفين. بيد أن الإدارة ستضع ضوابط وآلية تتبع مُحكمة لكفالة تقديم طلبات السفر في غضون ١٤ يوما من العودة من السفر.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٢٢ - وفي الفقرة ٧٢، وافقت الهيئة على توصية المجلس بتوفير الدعم الكافي للمكاتب الميدانية من أجل تعزيز قدرات الموظفين في مجال إجراءات الشراء، بما في ذلك إدارة فرادى الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين وفقا للمبادئ التوجيهية القائمة، كما وافقت على رصد امتثال المكاتب الميدانية.

٧٢٣ - تقوم الهيئة حاليا باستعراض عمليات وطرائق إدارة الخبراء الاستشاريين والتعاقد معهم. وفي ظل العملية المنقحة، يكفل قسم الموارد البشرية الاستخدام الملائم لنوع العقد، وما إذا كانت إدارة الاستعانة بالخبراء الاستشاريين واختيارهم والتعاقد معهم ستتم من خلال عملية شراء. والتعاقد مع أفراد بموجب عقد استشاري (اتفاق الخدمات الخاصة) أو عقد خدمات هو خيار سليم ومشروع للمكاتب ما دامت العقود تُستخدم بموجب المبادئ التوجيهية المنطبقة. ويتوقف الجدول الزمني لكفالة الامتثال الكامل في هذا الصدد على نشر الأخصائيين في إدارة الموارد البشرية في المكاتب الميدانية، الذين سيتولون المسؤولية عن الرقابة، إلى جانب توفير أعداد كافية من الموظفين للاضطلاع بإجراءات الشراء المتصلة بعمليات الاختيار والتعاقد. وتعطي المنظمة الأولوية لكفالة توفير موارد بشرية تتمتع بالقدرات الكافية وتعزيز وجود الموارد البشرية في المكاتب الميدانية، وذلك بالنظر إلى كون زهاء ٨٠ في المائة من موظفي الهيئة (في إطار طرائق تعاقد متنوعة) يعملون في الميدان.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٧٢٤ - وفي الفقرة ٨٠، وافقت الهيئة على توصية المجلس باتخاذ الإجراءات التالية: (أ) تقييم قدرات قسم المشتريات وكفالة قدرته على إدارة مهام المشتريات بفعالية على صعيد الهيئة برمتها؛ (ب) تحسين أحكام دليل البرامج والعمليات لتشمل إجراء لاستعراض المشتريات التي تقل قيمتها عن ٣٠ ٠٠٠ دولار، بما يسهل تنفيذ تدابير الرقابة وعملية الضمان؛ (ج) كفالة استقلال أمين لجنة استعراض إدارة المشتريات فعليا عن قسم المشتريات، بحيث يضطلع بالدور الرقابي بفعالية.

٧٢٥ - استُحدثت وظيفتان جديدتان لأخصائيي مشتريات خلال الفصل الثالث من عام ٢٠١٣ استجابة للاحتياجات القائمة في مجال المشتريات. ويجري كذلك استعراض مهام

المشتريات ومخطط نفقات المنظمة سعيا للتوفيق بين الطلبات والموارد المتاحة للمشتريات. والغرض من ذلك هو توسيع هيكل المشتريات في المقر أو تعزيز بنية المشتريات على الصعيد الإقليمي وقدرات المكاتب الميدانية في مجال المشتريات. وتواصل الهيئة العمل في هذا المجال ذي الأولوية، بما في ذلك من خلال ما يلي: (أ) استعراض الفصل المتعلق بالعقود والمشتريات في دليل البرامج والعمليات بغرض تبسيط العمليات؛ (ب) استعراض جدوى وضع آلية لفحص الجودة فيما يتعلق بالمشتريات المنخفضة القيمة (٠٠٠ ٥ دولار إلى ٠٠٠ ٣٠ دولار)؛ (ج) استعراض مهام أمين لجنة استعراض إدارة المشتريات في علاقتها بصلاحيات اللجنة.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٥

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن الفترات المالية السابقة

٧٢٦ - أورد المجلس في المرفق الأول لتقريره عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.12، الفصل الثاني)، موجزا لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترات المالية السابقة. ويلخص الجدول ٤٢ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصيات التسع التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''. وترد المعلومات المتعلقة بالتوصيات السابقة بالترتيب الذي وردت به في المرفق الأول لتقرير المجلس.

الجدول ٤٢

حالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترات السابقة التي اعتُبر في المرفق الأول لتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أنها لم تنفذ بشكل كامل

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة شؤون الإدارة والتنظيم	٩	٤	٥	٥	-
المجموع	٩	٤	٥	٥	-
النسبة المئوية	١٠٠	٤٤	٥٦		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٣٨]

٧٢٧ - في الفقرة ١٠١، وافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على توصية المجلس المتعلقة بالإقفال المالي لجميع المشاريع المقفلة تشغيليا في غضون فترة ١٢ شهرا من الإقفال التشغيلي.

٧٢٨ - يُرجى الرجوع إلى تعليقات الهيئة في الفقرة ٧١٩ أعلاه المتعلقة بالتوصية الواردة في الفقرة ٦١ من تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٢٩ - وفي الفقرة ١٣٦، أوصى المجلس بأن تعجل هيئة الأمم المتحدة للمرأة من عملية شغل الوظائف في المكاتب القطرية والإقليمية كي يكون بها ما يكفي من الموظفين.

٧٣٠ - تمشيا مع تنفيذ الهيكل الإقليمي الرامي إلى شغل الوظائف في المكاتب الميدانية، جرى إتمام عملية اختيار تنافسي على مرحلتين في عام ٢٠١٣. ففي المرحلة الأولى التي همت المتقدمين الداخليين فقط، جرى الإعلان عالميا عما مجموعه ١١٤ وظيفة شاغرة، موزعة على النحو التالي: ٣٦ وظيفة فنية دولية، و ٦٨ وظيفة محلية في الميدان، و ١٠ وظائف من فئة الخدمات العامة في نيويورك. والوظائف التي لم تُشغل فُتحت أمام المتقدمين الخارجيين في إطار المرحلة الثانية، التي شملت ١٨ وظيفة فنية دولية. واكتملت المرحلتان في عام ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

(٣٨) A/67/5/Add.13، الفصل الثاني.

٧٣١ - وفي الفقرة ١٤٠، وافقت الهيئة على توصية المجلس بإجراء عمليات تحقق للتأكد من صحة معلومات كشوف المرتبات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي من أجل ضمان صحتها ودقتها وتمامها.

٧٣٢ - يجري بالفعل تنفيذ عملية التحقق من صحة كشوف المرتبات في المقر. وبالنسبة للمواقع الميدانية، أنهت الهيئة من جانبها جميع الإجراءات اللازمة لكفالة سريان عملية التحقق، بما في ذلك التدريب اللازم للزملاء في المواقع الميدانية على إجراء عمليات التحقق. بيد أن ثمة حاجة إلى تعديل موعد التنفيذ إلى الربع الثاني من عام ٢٠١٥ بسبب العاملين التاليين: (أ) تستغرق عملية كفالة أمن البيانات الحساسة وقتا أطول مما كان متوقعا، لكن هذا يتم بعناية بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتتوقع الهيئة أن يتم تبسيط العملية أكثر متى أتيح لمكاتبها الميدانية دعم ملائم في مجال الموارد البشرية؛ (ب) يخوض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملية لإعادة الهيكلة التنظيمية، يُتوقع أيضا أن يكون لها تأثير على طبيعة ومدى الخدمات التي يقدمها للوكالات الشريكة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومن المرجح أيضا أن تتأثر عملية إدارة كشوف المرتبات على الصعيد المحلي، ومن الممكن وضع نظام جديد لسير العمل للتعامل مع هذا الواقع. وربما يتعين تعديل عملية التحقق من صحة كشوف المرتبات بناء على ذلك.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الثاني في عام ٢٠١٥

تقرير المجلس عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢[٣٩]

٧٣٣ - أوصى المجلس في الفقرة ٣٠ بأن تعيد الهيئة النظر في المتطلبات الواردة في مجمل المعيار ١٢ من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من حيث البنود التي يحتفظ بها في جميع المكاتب، لكفالة الامتثال الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٧٣٤ - قامت الهيئة بتحديث سياستها بشأن الموجودات وإصدار سياسة جديدة في هذا الصدد كجزء من دليل سياستها المحاسبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وهو ما يتمشى مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام ١٢ (الموجودات). وجرى أيضا تحديث دليل البرامج والعمليات بناء على تنقيح دليل السياسة المحاسبية.

(٣٩) A/68/5/Add.13، الفصل الثاني.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٣٥ - وفي الفقرة ٤١، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها بأن تضع سجلات للمخاطر على المستويات التنفيذية وسجلا موحدا على المستوى الاستراتيجي. وينبغي أن تشمل السجلات فئات التهديدات التي قد تؤثر سلبا على إنجاز ولاية الهيئة وطبيعة تلك التهديدات، وأن تشمل استراتيجيات التخفيف الممكنة.

٧٣٦ - تقوم الهيئة بإعداد إطار لإدارة المخاطر المؤسسية لتنفيذه على صعيد المنظمة ككل. وفيما يتصل بمبادرة إدارة المخاطر المؤسسية، قامت الهيئة بما يلي: (أ) صياغة سياسة لإدارة المخاطر في المؤسسة يجري حاليا تداولها للحصول على تعليقات عليها قبل الموافقة عليها من قِبَل فريق الإدارة العليا؛ (ب) التشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى بشأن الدروس المستفادة من تنفيذ أطر إدارة المخاطر المؤسسية؛ (ج) عقد حلقة عمل يسرها خبراء إدارة المخاطر المؤسسية في برنامج الأغذية العالمي، حيث تم تدريب الموظفين الرئيسيين في الهيئة على جوانب من إدارة المخاطر المؤسسية، ووُضع تصور عام لسجل المخاطر المؤسسية، وتُوِّج ذلك كله بتحديد قائمة المخاطر المؤسسية الرئيسية لكي يتولى فريق الإدارة العليا استعراضها وقبولها. وأقرت الهيئة أيضا بأهمية ومزايا اعتماد إطار لإدارة المخاطر المؤسسية كأداة إدارية يتم إدماجها ضمن عمليات تسيير العمل القائمة لديها من أجل تحسين مراقبة المخاطر وإدارتها بفعالية أكبر على صعيد الهيئة ككل.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الثاني من عام ٢٠١٥

٧٣٧ - وفي الفقرة ٥٣، أوصى المجلس بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتصميم إجراءات إضافية للنهوض باكتمال عمليات تسجيل الممتلكات والمنشآت والمعدات في نظام إدارة الأصول ودقتها، وتنفيذ تلك الإجراءات وتوثيقها.

٧٣٨ - أعدت الهيئة ونشرت مبادئ توجيهية ومطبوعات استمارات وإجراءات توثيق جديدة للتحقق المادي من الأصول، واستضافت دورات تدريبية على شبكة الإنترنت.

وأُعدت أيضا ونُشرت مبادئ توجيهية واستمارات جديدة لتتبع اضمحلال قيمة الأصول مع إجراء التدريب على الإنترنت. وأنشأت الهيئة وحدات عمل إضافية وألحقت جميع الأصول بوحدات العمل ذات الصلة من أجل تعزيز المساءلة والمراقبة على صعيد المكاتب القطرية والإقليمية. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت بطاقات لبيانات الأصول في نظام أطلس، وتم تحديث فهرس المشتريات لكفالة دقة الحسابات المتعلقة بترحيل قيم الممتلكات والمنشآت والمعدات واهتلاكها. وفي عام ٢٠١٤، وفرت الهيئة أيضا المزيد من التدريب للمكاتب بغرض تعزيز فهم موظفيها للإجراءات المعمول بها.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٣٩ - وفي الفقرة ٧٠، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها بأن تقوم بما يلي: (أ) ضمان سرعة ملء المناصب التي يشغلها أصحاب عقود الخدمات بأفراد معينين بموجب عقود للموظفين؛ (ب) تقييم الوضع الحالي للتوظيف على صعيد جميع الرتب وتأثير ذلك على أداء البرامج، وإيجاد وسيلة لإنشاء قاعدة بيانات لمقدمي الطلبات المحتملين الذين يمكن توظيفهم لملء الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب؛ (ج) استحداث عملية لمتابعة الموظفين العائدين من السفر في مهام رسمية بحيث يقدمون استمارات المطالبة المتعلقة بالسفر ضمن المهلة المحددة.

٧٤٠ - تكفل الهيئة باستمرار الإعمال الفعلي لإجراءات مراقبة مواردها البشرية. ويُتبع نهج اللامركزية في إدارة عقود الخدمة بحيث يُفوض أمرها إلى المكاتب الميدانية، إذ تمثل هذه العقود طريقة في التعاقد مخصصة للمواقع الميدانية. ويرسل قسم الموارد البشرية تعليمات دورية إلى المكاتب تبرز الحاجة إلى الامتثال للمبادئ التوجيهية والسياسات الموضوعة بشأن استخدام العقود وطرائقها. وجرى استعراض مستويات الملاك الوظيفي، وهو ما أسفر عن إعادة هيكلة إقليمية لتحسين الوفاء باحتياجات المنظمة، وانتهى التعيين في الوظائف كافة في عام ٢٠١٣ كجزء من تنفيذ إعادة الهيكلة. وإضافة إلى ذلك، أنشأت الهيئة مجلسها المركزي لاستعراض الامتثال في المقر في تموز/يوليه ٢٠١٣، وهو ما يتيح تقديم مرشحين بدلاء إذا ما أوصى بهم فريق الاختيار. وأصبح ذلك مصدرا للمرشحين المحتملين للوظائف ذات المواصفات المماثلة. وأخيرا، تقبل الهيئة التوصية باستحداث عملية متابعة ترمي إلى إيجاد عملية تتبع قوية لكفالة تقديم استمارات المطالبة المتعلقة بالسفر في غضون ١٤ يوما من تاريخ العودة من السفر.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٥

٧٤١ - وفي الفقرة ٧٥، وافقت الهيئة على توصية المجلس لها بأن تستعرض مهمة الشراء لديها والأشكال المقررة لتفويض السلطة. فيمكن مثلا أن تنظر الهيئة في مزايا تصنيف المشتريات إلى احتياجات استراتيجية وتشغيلية والتأكد من تجهيز المشتريات الاستراتيجية مركزيا. وينبغي أيضا أن تضمن نتائج الاستعراض ممارسة المقر قدرا كافيا من الرقابة على إعداد الميزانية، والإنفاق، والرصد، والتقييم، والتأكد من الامتثال للخطط والقواعد والأنظمة، فضلا عن التقديم المنتظم للتقارير.

٧٤٢ - استعرضت الهيئة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ القدرات الأساسية لمهمة الشراء والفصل بين المهام لضمان الشفافية والقيمة لقاء المال. وأنشئت وظيفتان جديدتان من وظائف المشتريات في الربع الثالث من عام ٢٠١٣: حيث شُغلت إحدى الوظيفتين منذ الربع الأول من عام ٢٠١٤ ويُنتظر شغل الوظيفة الثانية بحلول نهاية عام ٢٠١٤. وتقوم الإدارة العليا حاليا باستعراض خطة عمل تتضمن تقوية هيكل المشتريات في المقر. ومن أجل تقوية عملية تخطيط المشتريات، أدخلت الهيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ أداة تخطيط متاحة على الإنترنت من شأنها مساعدة المنظمة في وضع وتوليد خطة مشتريات مؤسسية.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأول من عام ٢٠١٤

٧٤٣ - وفي الفقرة ٩٢، أوصى المجلس بأن تنظر الهيئة في نتائج عمليات مراجعة حسابات مشاريعها وتعمل بشكل وثيق مع الشركاء المنفذين لمعالجة مواطن الضعف التي حُددت. وينبغي أن ينصبَّ التركيز على الشركاء المنفذين الذين لديهم تقارير سلبية متكررة.

٧٤٤ - يوجد لدى الهيئة نظام SharePoint، وهو مستودع لتقارير مراجعة الحسابات التي يقدمها مراجعو حسابات المشاريع العالمية عن كل دورة من دورات مراجعة الحسابات، ويشمل هذا المستودع خطط العمل المقدمة من المكاتب الميدانية التي توفر معلومات عن حالة

تنفيذ التوصيات. ويُستخدم المستودع أيضا كوسيلة منسقة مركزيا في المقر لتيسير المتابعة والرصد المنتظم لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، في ظل تعاون وثيق مع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية المعنية. وإضافة إلى ذلك، دربت الهيئة الشركاء المنفذين في أوغندا والسودان لكفالة تمتعهم بفهم جيد لطرائق الرصد والإبلاغ وللحاجة إلى الاحتفاظ بالوثائق المطلوبة لأغراض مراجعة الحسابات.

الإدارة المسؤولة: شعبة شؤون الإدارة والتنظيم
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

سادس عشر – المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٤٠]

٧٤٥ – يرد في الجدول ٤٣ موجز للحالة التي كان عليها تنفيذ التوصيات الرئيسية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٤٣
حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
قلم المحكمة	٣	–	٣	٣	–
قلم المحكمة ودوائرها	١	–	١	١	–
المجموع	٤	–	٤	٤	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠٠		

(٤٠) A/69/5/Add.13، الفصل الثاني.

٧٤٦ - يرد في الجدول ٤٤ موجز للحالة التي كان عليها تنفيذ التوصيات كافة في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٤٤

حالة تنفيذ التوصيات كافة

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي نقذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
قلم المحكمة	٦	-	٦	٦	-
قلم المحكمة ودوائرها	١	-	١	١	-
المجموع	٧	-	٧	٧	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	١٠٠		

٧٤٧ - كرر المجلس في الفقرة ١١ توصيته السابقة المتعلقة بمعالجة ما تراكم من الأنشطة اللازمة لنقل المحفوظات إلى الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

٧٤٨ - تواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا نقل السجلات إلى الآلية بشكل يومي، ويخضع التقدم المحرز في العمل للرصد المستمر من أجل كفالة انتقال منظم.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٤٩ - وفي الفقرة ١٨، أوصى المجلس بأن تنجز المحكمة ما تبقى من أنشطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لإعداد الأرصدة الافتتاحية حسبما كان مقررا، وذلك لإنشاء سجل مالي واف لإنجاز عملياتها.

٧٥٠ - طبقاً للمشورة والتوجيه الصادرين عن الفريق المعني بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة، تواصل المحكمة استعراض خطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا سيما إتمام الأرصدة الافتتاحية.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٥١ - وفي الفقرة ٢٣، وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تنظر في وضع ترتيبات رسمية للطوارئ لمعالجة المخاطر في غضون الجدول الزمني لإنجاز ولايتها.

٧٥٢ - لدى المحكمة خطة عمل تسترشد بها في استعداداتها للإغلاق، وسيجري تعزيز هذه الخطة بحيث تشمل ترتيبات رسمية للطوارئ لمعالجة المخاطر المحتمل أن تمس بالجدول الزمني للإنجاز.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة ودوائرها
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٥٣ - وفي الفقرة ٢٧، أوصى المجلس بأن تواصل المحكمة إيلاء اهتمام وثيق لاستخدام الموارد من خلال وضع توقعات لكيفية إتمام الأنشطة المتبقية في حدود الموارد المتاحة وفي الوقت المناسب.

٧٥٤ - في ضوء استراتيجية الإنجاز المحددة للمحكمة، تستعرض المحكمة بانتظام كيفية استخدام مواردها لكفالة توافر الموارد المناسبة للوفاء باحتياجات المنظمة أثناء تنفيذ الاستراتيجية.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٥٥ - وفي الفقرة ٣١، أوصى المجلس بأن تضع المحكمة خطة مشتريات فعالة تناسب تقليص الحجم وإنهاء العمليات وتحد من المهلة اللازمة لعملية الشراء.

٧٥٦ - تضع المحكمة حاليا خطة مشتريات لكفالة توافر البنود المطلوبة لتلبية احتياجاتها بينما يجري تنفيذ استراتيجيتها للإنجاز.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٥٧ - وفي الفقرة ٣٦، وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تقدم خطة لتعويض الموظفين عن الإجازات المتراكمة في غضون المهلة المتبقية قبل الإغلاق، ولكن دون تعطيل أنشطة المحكمة التي لم تنجز بعد.

٧٥٨ - تراقب المحكمة حاليا بعناية رصيد الإجازات المتراكمة للموظفين مع إعطاء الأولوية لتنفيذ استراتيجيتها للإنجاز في الوقت المناسب ولضمان توافر الموارد.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٥٩ - وفي الفقرة ٤١، وافقت المحكمة على توصية المجلس بأن تُعيِّن موظفا برتبة كبير موظفين ليستعرض بانتظام أنشطة مديري النظم من ذوي الأدوار المزدوجة، وذلك كإجراء مراقبة بهدف الحد من احتمالات الغش.

٧٦٠ - عيَّنت المحكمة موظفا برتبة كبير موظفين ليستعرض أنشطة مديري النظم، ويجري إتمام عملية استخراج البيانات اللازمة لكفالة توافر البيانات لاستعراضها بشكل منتظم.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين السابقة

٧٦١ - أورد المجلس في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.13، الفصل الثاني) موجزا لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة المالية السابقة. ويلخص الجدول ٤٥ الحالة العامة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصية الواحدة التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''.

الجدول ٤٥

حالة تنفيذ التوصية المتبقية من الفترة المالية السابقة التي اعتُبر أنها لم تنفذ بشكل كامل في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
قلم المحكمة	١	-	-	١	١	-
المجموع	١	-	-	١	١	-
النسبة المئوية	١٠٠	-	-	١٠٠		

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٤١]

٧٦٢ - وافقت المحكمة في الفقرة ٥٢ على توصية المجلس لها بأن تعجل بأعمال إدارة المحفوظات لضمان النقل المنظم إلى الآلية.

٧٦٣ - يُرجى الرجوع إلى تعليقات المحكمة في الفقرة ٧٤٨ أعلاه المتعلقة بالتوصية الواردة في الفقرة ١١ من تقرير المجلس عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة

الحالة: قيد التنفيذ

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

(٤١) A/67/5/Add.11، الفصل الثاني.

سابع عشر – المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ألف – تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣[٤٢]

٧٦٤ – يرد في الجدول ٤٦ موجز للحالة التي كان عليها تنفيذ التوصيات الرئيسية في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٤٦

حالة تنفيذ التوصيات الرئيسية

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة الشؤون الإدارية	١	–	١	–	–	–
المجموع	١	–	١	–	–	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠٠	–		

٧٦٥ – ويرد في الجدول ٤٧ موجز للحالة التي كان عليها تنفيذ التوصيات كافة في آب/أغسطس ٢٠١٤.

الجدول ٤٧

حالة تنفيذ التوصيات كافة

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة الشؤون الإدارية	٥	–	٣	٢	١	١
قلم المحكمة	١	–	–	١	١	–
المجموع	٦	–	٣	٣	٢	١
النسبة المئوية	١٠٠	–	٥٠	٥٠		

(٤٢) A/69/5/Add.14، الفصل الثاني.

٧٦٦ - وافقت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفقرة ١٩ على توصية المجلس لها بأن تتعاون مع فريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة على إنجاز ما تبقى من أنشطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية على النحو المقرر.

٧٦٧ - تعاونت المحكمة بفعالية مع فريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة بشأن ما تبقى من أنشطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية. وأُنجز معظم الأنشطة التي كانت متبقية، واتُّفق على خطة لإتمام المهام القليلة المتبقية.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشؤون الإدارية
الحالة: نُفّذت
الأولوية: عالية
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٦٨ - وفي الفقرة ٢٣، وافقت المحكمة على توصية المجلس لها بأن تتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية في مقر الأمم المتحدة على وضع إجراء يساعد الإدارة في تحديد منح الإعادة إلى الوطن التي فات موعد دفعها نتيجة عدم طلب صرفها من أجل إلغاء الاعتمادات المطابقة لها.

٧٦٩ - اتصلت المحكمة بمكتب إدارة الموارد البشرية وفريق تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في مقر الأمم المتحدة بشأن الممارسة المعمول بها إزاء منح الإعادة إلى الوطن التي لم يُطلب صرفها. ثم قامت المحكمة بإرساء وتنفيذ إجراء لتيسير استعراض اعتمادات منح الإعادة إلى الوطن المتبقية.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشؤون الإدارية
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٧٠ - وفي الفقرة ٢٨، وافقت المحكمة على توصية المجلس بالتقيد بالجدول الزمني للتوظيف المحدد في ٦٠ يوما.

٧٧١ - ترى المحكمة أن إطار الجدول الزمني المحدد في ٦٠ يوما يُعتبر مندرجا ضمن المبدأ التوجيهي العام الذي يوصي به نظام إنسبيرا الذي ينص على مدة ١٢٠ يوما اعتبارا من الإعلان عن وظيفة شاغرة حتى التعيين الفعلي لمن يشغلها. وعلى هذا الأساس، أكدت

المحكمة أنها ستبذل قصارى جهدها من أجل تقليل وقت التعيين إلى أدنى حد بغرض إتمام إجراءات التعيين في مدة لا تزيد عن ٦٠ يوما بعد إغلاق الإعلان عن وظيفة شاغرة.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: باستمرار

٧٧٢ - وفي الفقرة ٣١، وافقت المحكمة على توصية المجلس بتشجيع المديرين والموظفين على كفالة إجراء استعراضات أداء الموظفين وتوعية الموظفين بأهمية إنجاز استعراض الأداء في تطورهم الوظيفي على النحو المطلوب في الفرعين ٦-١ و ١١-١ من النشرة الإدارية المتعلقة بنظام إدارة الأداء وتطويره.

٧٧٣ - تمشيا مع التوصية، أبلغت المحكمة جميع الموظفين من خلال رسالة على شبكة الإنترنت الداخلية بأهمية القيام بعمليات تقييم أدائهم وما يتصل بها من آجال زمنية. وتولي المحكمة أهمية كبيرة لنظام تقييم الأداء، وجدير بالذكر في هذا الصدد أن المحكمة لديها معدلات ممتازة لاستعراض الأداء على النحو التالي: ٨٧ في المائة في دورة الأداء للفترة ٢٠١١-٢٠١٢، و ٩٦ في المائة في دورة الأداء للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشؤون الإدارية
الحالة: نُفّذت
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: لا ينطبق

٧٧٤ - وفي الفقرة ٣٥، وافقت المحكمة على توصية المجلس بوضع جدول زمني واضح تحدد فيه مواعيد لتنفيذ الخطة المتعلقة بتصنيف سجلات المحكمة وحفظها تفاديا للمخاطر المرتبطة بسوء تنظيم المعلومات الحساسة وسوء إدارتها.

٧٧٥ - لقد أُنجزت بالفعل أغلب أعمال حفظ السجلات المقررة، بما يشمل تصنيف فئات السجلات بطريقة مأمونة. ولا تزال عملية واحدة قيد الإنجاز.

الإدارة المسؤولة: قلم المحكمة
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

٧٧٦ - وفي الفقرة ٣٨، وافقت المحكمة على توصية المجلس لها بأن تقوم بما يلي: (أ) استعراض فرادى الخطط المعتمدة لديها لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث، واختبار هذه الخطط ودمجها في خطة شاملة واحدة تأخذ في الاعتبار جميع النظم الحيوية لسير الأعمال وتوابع هذه النظم؛ (ب) إجراء استعراض دوري لسجلات مراجعة قواعد البيانات، وتحسين الرقابة على النظام من أجل حماية هذه السجلات من أي تلاعب؛ (ج) عقد اجتماعات منتظمة على النحو المنصوص عليه في قواعد العمل المتعلقة باستعراض مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحديد أولوياتها في الوقت المناسب.

٧٧٧ - يجري دوريا استعراض عينات لسجلات الاطلاع، ويتم ذلك أيضا عند الاقتضاء في سياق حوادث محددة. واعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٤، تم تقييد الاطلاع على سجلات مراجعة قواعد البيانات ولم يعد بالإمكان الاطلاع عليها سوى من قِبَل مدير قاعدة البيانات، الذي يتولى المسؤولية عن خوادم قواعد البيانات. وتُعقد اجتماعات منتظمة للجنة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النحو المنصوص عليه في اختصاصاتها المرجعية. والعمل جارٍ في تنفيذ استعراض فرادى الخطط المعتمدة لاستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث واختبارها ودمجها.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشؤون الإدارية
الحالة: قيد التنفيذ
الأولوية: متوسطة
التاريخ المستهدف: الربع الأخير من عام ٢٠١٤

باء - تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة مالية سابقة

٧٧٨ - أورد المجلس في مرفق تقريره عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ (A/69/5/Add.14، الفصل الثاني)، موجزا لحالة تنفيذ التوصيات المتبقية من الفترة المالية السابقة. ويلخص الجدول ٤٨ الحالة حتى آب/أغسطس ٢٠١٤ فيما يتعلق بالتوصية الواحدة التي اعتبرها المجلس ''قيد التنفيذ''.

الجدول ٤٨

حالة تنفيذ التوصية المتبقية من الفترة المالية السابقة التي اعتُبر أنها لم تنفذ بشكل كامل في مرفق تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

الإدارة المسؤولة	عدد التوصيات	التوصيات التي لم تُقبل	التوصيات التي نفذت	التوصيات قيد التنفيذ	التوصيات التي حدد لها تاريخ مستهدف	التوصيات التي لم يحدد لها تاريخ مستهدف
شعبة الشؤون الإدارية	١	–	١	–	–	–
المجموع	١	–	١	–	–	–
النسبة المئوية	١٠٠	–	١٠٠			

تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١[٤٣]

٧٧٩ - وافقت المحكمة في الفقرة ٣٥ على توصية المجلس بما يلي: (أ) وضع إجراءات لتسوية المسائل التي جرى تحديدها من خلال العمليات التي أجرتها للتحقق المادي من المتلكات غير المستهلكة؛ (ب) تحديث قاعدة بيانات المتلكات غير المستهلكة في الوقت المناسب؛ (ج) كفالة وضع بطاقات تعريفية بالشكل السليم على جميع المتلكات غير المستهلكة.

٧٨٠ - نفذت المحكمة التوصية في إطار إعدادها للأرصدة الافتتاحية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتم تحديث إجراءات التحقق المادي وقاعدة بيانات الأصول ووضع البطاقات التعريفية. وأثناء التحقق المادي من المتلكات غير المستهلكة في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، جرى حصر جميع البنود ووضعت عليها بطاقات تعريفية كما ينبغي.

الإدارة المسؤولة: شعبة الشؤون الإدارية

الحالة: نُفّذت

الأولوية: عالية

التاريخ المستهدف: لا ينطبق

(٤٣) A/67/5/Add.12، الفصل الثاني.